مجلة المنظمة

الصادرة عن منظمة التعاون الإسلامي

مايو – اغسطس ٢٠٢٤ العدد ٥٥

OIC Journal

صندوق تشغيل شباب «الساحل وبحيرة تشاد» تحت الدراسة

قمة بانجول الإسلامية

تدعو العالم للاعتراف بدولة فلسطين

مؤتمر القمة الإسلامي لمنظمة التعاون الإسلامي في بانجول

في دورته 15 (4 – 5 مايو 2024)

شعار الدورة "تعزيز الوحدة والتضامن من خلال الحوار من أجل التنمية المستدامة"

بانجول هي عاصمة جمهورية غامبيا تقع على جزيرة «سين ماري» عند مصب نهر غامبيا في المحيط الأطلسي. وهي مدينة شاطئية تحتضن أهم المؤسسات الرسمية بالدولة، والسوق المركزي للمدينة، وأبرز المرافق الحيوية للبلاد.

إسرائيل تقتل كل أشكال الحياة في غزة

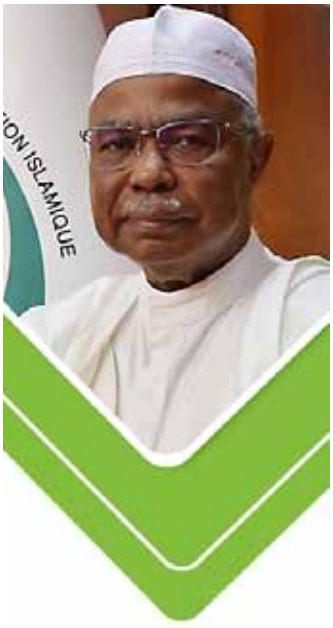

حسين إبراهيم طه
الأمين العام
لمنظمة التعاون الإسلامي

إسرائيل لم تترك من جغرافيا غزة ثغرة إلا وملأتها بجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب وتطهير عرقي وكل ما يجّر ذلك من ويلات ونكبات ومجازر.
أكرر دعوتي إلى محاسبتها ومسائلتها عن كل الجرائم التي ارتكبتها في جميع انحاء الأرض الفلسطينية المحتلة.

إننا نقف اليوم أمام عدو لم يسطر التاريخ مثل جرائمه، ولم يشهد كراهية تتفشى من جنباته في ركام الحرب كما هي الكراهية التي تبثها قوات الاحتلال الإسرائيلية في كل زاوية قتلت فيها طفلا أو امرأة أو شيخا أو مدنيا مسعفا كان أو طبيبا أو أي كان ما يعمله فيما تبقى من مجالات خدمية في قطاع غزة المدمر.

لقد قتلت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، كل أشكال الحياة في القطاع، معنويا وماديا ولم تترك من جغرافيا غزة ثغرة إلا وملأتها بجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب وتطهير عرقي وكل ما يجّر ذلك من ويلات ونكبات ومجازر.

ويسترعيني هذا الإجرام غير المسبوق إلى تناول القضية الفلسطينية وللمرة الثانية في عددين، خاصة وأن مجريات الأحداث تحظى بتغطية واسعة في هذا العدد من مجلة المنظمة، مع مراعاة فضح وإبراز الخواء الأخلاقي لدى قوات الاحتلال، كما سوف استعرض في السطور التالية ما قامت به منظمة التعاون الإسلامي لصالح وقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.

وكلنا نعلم أن الاحتلال لم يتوقف عن سياسة ممنهجة تقوم على الحصار، والتجويع، والتنكيل، والاعتقال، والقتل، والتهجير، والتدمير العشوائي للبنية التحتية، والمساكن، والمساجد، والكنائس، والمستشفيات، والمدارس، والجامعات، ومؤسسات الأمم المتحدة، والمباني التاريخية، والمرافق الإقتصادية، في إطار الإبادة الجماعية ومحاولة اجتثاث الشعب الفلسطيني من أرضه.

وليس هذا فحسب بل ما زاد الطين بلة تعليق بعض الدول المانحة مساهماتها في موازنة وكالة «الأونروا»، بالتزامن مع حملة اسرائيلية تستهدف وجود الوكالة ودورها، ما يشكل عقابا جماعيا من شأنه ان يفاقم الأزمة الإنسانية في قطاع غزة.

ودعوت في عدة مناسبات جميع الدول إلى زيادة التمويل لـ الأونروا حتى يتسنى لها مواصلة دورها الحيوي الذي لا يقتصر على تقديم الخدمات الإنسانية والاساسية للاجئين الفلسطينيين فحسب، بل يسهم في تعزيز الاستقرار في المنطقة، ويؤكد التزام المجتمع الدولي بحماية حقوق اللاجئين الفلسطينيين ومسؤوليته تجاه توفير حل عادل لقضيتهم. وإذ أعربت سابقا عن ترحيبي بالإجراءات المؤقتة التي أمرت بها محكمة العدل الدولية وأكرر ذلك الآن، فإنني أجدد دعوتي لجميع الدول إلى استخدام جميع أشكال النفوذ للضغط على الاحتلال لضمان امتثاله التام والفوري لأوامر المحكمة بخصوص منع وقوع مزيد من أعمال الإبادة الجماعية التي يرتكبها ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة.

وأكرر دعوتي كذلك إلى إعمال القانون الجنائي الدولي من أجل محاسبته ومسائلته عن كل الجرائم التي ارتكبها في جميع انحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. بدأت الأمانة العامة للمنظمة، وذلك باسترشاد توصيات القرار الصادر عن القمة العربية والإسلامية المشتركة التي انعقدت في الرياض بتاريخ ١١ نوفمبر الماضي، تنسيق ومتابعة الجهود على كافة المستويات السياسية والإعلامية والقانونية والإنسانية لخدمة القضية الفلسطينية. وارتكزت الجهود والاتصالات التي قمت بإجرائها مع كبار المسؤولين على موقف المنظمة الذي يدعو إلى الوقف الفوري للعدوان الإسرائيلي، وضرورة إدخال المساعدات الإنسانية بشكل كاف الى جميع انحاء قطاع غزة، ورفض محاولات الاحتلال الإسرائيلي تهجير الشعب الفلسطيني. كما تكللت الجهود التي أجراها فريق الاتصال الوزاري العربي والاسلامي، بما فيها الزيارات التي تشرفت بالمشاركة في بعض منها إلى المنظمات الدولية والدول المؤثرة، بما فيها الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، بالنجاح في تأكيد وحدة وصلابة الموقف العربي

والإسلامي المشترك على الساحة الدولية، في سبيل الدفاع عن الشعب الفلسطيني ومساندة حقوقه المشروعة، واستنهاض مسؤولية المجتمع الدولي لوضع حد لجرائم الاحتلال الاسرائيلي وسياساته العدوانية. ونجحت جهود المجموعة الاسلامية خلال الشهور الماضية في تبني مجلس الأمن الدولي قرارين ٢٧٢٠ و ٢٧١٢ وكذلك قرارين في الجمعية العامة للأمم المتحدة أكدت جميعها على ضرورة الوصول السريع والآمن وبالقدر الكافي للمساعدات للمدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة، وعلى هدنة إنسانية فورية تفضي إلى الوقف الفوري لإطلاق النار. كما نجحت المجموعة الإسلامية في استصدار قرار الجمعية العمومية يوم ١٠ مايو الماضي بأحقية دولة فلسطين بعضوية كاملة في الأمم المتحدة ومنحها امتيازات حتى قبل اعتماد قرار من مجلس الأمن.

وقد عقدت منظمة التعاون الإسلامي الاجتماع الاستثنائي لوزراء الإعلام في إسطنبول في ٢٤ فبراير الماضي لبحث الاعتداءات الإسرائيلية على الصحفيين في فلسطين. وباشرت الأمانة العامة بتفعيل المرصد الاعلامي للمنظمة لرصد جرائم إسرائيل ضد الفلسطينيين الذي أوصى بتأسيسه قرار قمة الرياض الطارئة من خلال إطلاق موقع إلكتروني على موقع المنظمة تنشر من خلاله جميع المواد الإعلامية التي تنتجها وحدة الرصد الإعلامي دورياً، بما في ذلك التقارير الإعلامية الاسبوعية، والبيانات الصحفية، إضافة إلى فيديوهات إنفوغراف، التي يتم نشرها على شبكات التواصل الاجتماعي للمنظمة. كما باشرت الأمانة العامة التنسيق مع الدول الأعضاء لتفعيل المرصد القانوني الذي أنشئ بموجب قرار قمة الرياض عبر تشكيل لجنة داخلية للمتابعة. وأشكر الدول الأعضاء التي بادرت بترشيح خبير قانوني استجابة لطلب الأمانة العامة، ما سيسهم في تفعيل المرصد القانوني الذي يهدف لتوثيق الجرائم الإسرائيلية واعداد مرافعات قانونية يمكن تقديمها لمحكمة الجنايات الدولية

مجلة المنظمة

تصدر عن منظمة التعاون الإسلامي

مدير إدارة الإعلام المكلف ورئيس التحرير
الدكتور عبد الحميد صالحي

مدير التحرير
أيمن عبوشي

تصميم واخراج
محمد عبد القادر قلبه

مستشار التحرير
السفير طارق علي بخيت

الترجمة
هشام خوجلي
أمجد حسن علي
محمد البوسيفي

المملكة العربية السعودية
ص . ب 178 جدة : 21411
هاتف : 966126385777+ فاكس : 966126385700+

حقوق نشر الصور داخل العدد
منظمة التعاون الإسلامي

موقع الالكتروني : www.oic-oci.org
البريد الالكتروني : journal@oic-oci.org

بعثة المراقبة الدائمة التابعة للمنظمة
في مقر الأمم المتحدة بنيويورك
320 East- 51st Street
New York 10022
New York - U.S.A
www.oicun,org
oic@un.int

بعثة المراقبة الدائمة التابعة للمنظمة
في مقر الأمم المتحدة بجنيف
ICC-20 Route pre - Bois - Case Postal 1818
CH 1215 Geneve - SUISSE
www.oic - un.org
oic@oci - un.org

إن الآراء الواردة في المقالات المنشورة في هذه المجلة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر منظمة التعاون الإسلامي، بل هي تمثل آراء الكُتّاب الخاصة بهم. ومع ذلك، تحتفظ بحق تعديل أي جزء من النص أو مراجعته أو تحريره أو حذفه أو إعادة صياغته عندما وأينما يبدو ذلك ضرورياً.

أجهزة المنظمة

اللجان الدائمة:

لجنة القدس

اللجنة الدائمة للإعلام والشؤون الثقافية (الكومياك)، داكار (https://www.comiac.gouv.sn)

اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (الكومسيك)، اسطنبول (https://www.comcec.org)

اللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي (الكومستيك)، اسلام آباد (https://comstech.org)

الأجهزة المتفرعة

مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك)، أنقرة (https://www.sesric.org)

مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إرسيكا)، اسطنبول (https://www.ircica.org)

الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا، دكا (https://www.iutoic-dhaka.edu)

المركز الإسلامي لتنمية التجارة، الدار البيضاء (https://icdt-cidc.org)

مجمع الفقه الإسلامي الدولي، جدة (https://iifa-aifi.org)

صندوق التضامن الإسلامي، جدة (https://isf-fsi.org)

المجلس الإسلامي للطيران المدني، تونس

المؤسسات المتخصصة

البنك الإسلامي للتنمية، جدة (https://www.isdb.org)

منظمة العالم الاسلامي للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو)، الرباط (https://icesco.org)

اتحاد وكالات أنباء دول منظمة التعاون الإسلامي (يونا)، جدة (https://una-oic.org)

اتحاد إذاعات وتلفزيونات دول منظمة التعاون الإسلامي (أوسبو)، جدة (https://osbu-oic.org)

اللجنة الإسلامية للهلال الدولي، بنغازي (https://ar.icic-oic.org)

المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، أستانا (https://www.iofs.org.kz)

مركز العمل لمنظمة التعاون الإسلامي، باكو

منظمة العلوم والتكنولوجيا والابتكار (أمانة الكومستيك)، اسلام آباد (https://comstech.org)

منظمة تنمية المرأة، القاهرة (https://www.wdo-odf.org/ar)

مركز منظمة التعاون الإسلامي للتعاون والتنسيق بين الأجهزة الشرطية، اسطنبول

المؤسسات المنتمية

الغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية، كراتشي (https://www.iccia.com)

منظمة العواصم والمدن الإسلامية، مكة المكرمة (https://www.oicc.org/)

الاتحاد الرياضي للتضامن الإسلامي، الرياض (https://issf.sa)

الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر، جدة

الاتحاد العالمي للمدارس العربية الإسلامية الدولية، القاهرة (https://www.facebook.com/wfaiis.oic.schools)

منتدى التعاون الإسلامي للشباب، إسطنبول (https://www.icyforum.org)

الاتحاد العالمي للكشاف المسلم، جدة (https://msihs.org)

الأكاديمية الإسلامية العالمية للعلوم، عمّان (https://www.iasworld.org/)

اتحاد المستشارين في البلدان الإسلامية، إسطنبول (https://thefcic.org)

المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، المنامة (https://www.cibafi.org)

اتحاد المقاولين في البلدان الإسلامية، الرياض

فريق الاستجابة للطوارئ الحاسوبية لمنظمة التعاون الإسلامي، سايبرجايا بماليزيا (https://www.oic-cert.org/en)

معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية، اسطنبول (https://www.smiic.org/en)

الاتحاد العقاري في الدول الإسلامية، جيبوتي

منتدى السلطات المعنية بتنظيم البث في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، أنقرة (https://www.oic-ibraf.org)

الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، كوالالمبور (https://www.iium.edu.my/v2)

اتحاد سلطات الضرائب في الدول الإسلامية، الخرطوم

المنتدى العالمي للوسطية، عمّان (https://www.wasatyea.net/ar/node/3)

منتدى الاعلاميين لمنظمة التعاون الإسلامي، تركيا

جامعة الملك فيصل بتشاد، نجامينا (https://urft.net)

المنتدى الإسلامي لجهات اعتماد الحلال، السعودية

الجامعات الإسلامية

الجامعة الإسلامية في النيجر، نيامي (https://universite-say.com)

الجامعة الإسلامية في أوغندا، مبالي (https://www.iuiu.ac.ug)

الأجهزة المستقلة

الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان، جدة (https://oic-iphrc.org/home)

محتويات العدد

ملف خاص

5 الأمين العام يستعرض قضايا العالم الإسلامي في قمة بانجول

8 «وزاري» قمة بانجول يتطلع لمضاعفة جهود التعاون والتضامن

10 قمة بانجول: رئيس غامبيا يستقبل الأمين العام

13 العالم الإسلامي يتضامن مع السودانيين وحكومتهم وسط استمرار النزاع

تحت المجهر

15 اللجوء وانعدام الأمن الغذائي يعصفان بـ «الساحل وبحيرة تشاد»

ملف فلسطين

16 «وزاري استثنائي» لمواصلة بحث العدوان الإسرائيلي على غزة

22 «وزاري إعلامي طارئ» في إسطنبول لبحث الاعتداءات الإسرائيلية على الصحفيين

26 منظمة التعاون الإسلامي ترصد الجرائم الإسرائيلية في تقرير أسبوعي

الإسلاموفوبيا

32 قرار أممي جديد يعزز مكافحة الإسلاموفوبيا دوليا

أخبار المنظمة

36 منظمة التعاون الإسلامي تشارك في اجتماع المبعوثين الخاصين لأفغانستان

اسلاميات

40 «رمضان شعيرة جامعة بين الشعوب الإسلامية» ندوة بالشراكة مع مركز الخليج

41 الأمين العام يهنئ العالم الإسلامي بحلول رمضان المبارك

شؤون إنسانية

46 مشاريع إنسانية في الصومال

47 «الأهلة الحمراء» تبحث مأساة غزة

ملف المرأة

48 حسين طه يحتفي بمنسوبات الأمانة العامة في ذكرى يوم المرأة العالمي

علوم وتكنولوجيا

52 منظمة التعاون الإسلامي تعقد أول اجتماع تنسيقي مع جامعاتها الخمس

أجهزة

57 حسين طه: صندوق التضامن يتبوأ مكانة مرموقة بين المؤسسات الإغاثية

12 سجل إنجاز سعودي حافل خلال القمة الـ ١٤

31 قطر وجهة سياحية للمؤتمرات في المنطقة

39 مراكش مدينة «التسعة رجال»

42 رمضان ومشروع النهضة

58 رحلة رمضانية في مقر الإيسيسكو

القمة الإسلامية الـ ١٥ تنعقد بحضور قادة منظمة التعاون الإسلامي

انعقد في العاصمة بانجول، بجمهورية غامبيا، ٤-٥ مايو ٢٠٢٤، الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بحضور أصحاب الجلالة والفخامة والسمو رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في المنظمة وشخصيات رفيعة المستوى من الدول غير الأعضاء. تحت شعار «تعزيز الوحدة والتضامن عبر الحوار من أجل التنمية المستدامة».

وتحدث في الجلسة الافتتاحية رئيسُ القمة الإسلامية الخامسة عشرة، رئيسُ غامبيا، فخامة السيد أداما بارو، الذي تعهد، بصفته رئيس القمة الإسلامية بتعزيز الوحدة والتضامن والتنمية المستدامة داخل العالم الاسلامي. وأضاف أن نهجه سيشمل إيلاء الأولوية للمبادرات التي من شأنها تعزيز التعاون الاقتصادي، وتكثيف التبادل الثقافي، ومعالجة القضايا الملحة، مثل الفقر والحصول على التعليم والرعاية الصحية.

وألقى معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، كلمة شدد فيها على أن القضية الفلسطينية تظل القضية المركزية للمنظمة، وحث الدول الأعضاء على مضاعفة الجهود لحمل المجتمع الدولي على تحمل مسؤوليته تجاه وقف العدوان والإبادة الجماعية المتواصلين ضد الشعب الفلسطيني.

وقال الأمين العام إنه «واسترشادا بالقرارات الصادرة عن المنظمة بشأن القضية الفلسطينية، فإننا مدعوون إلى مضاعفة جهودنا من أجل استنهاض مسؤولية المجتمع الدولي تجاه وقف العدوان على الشعب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشريف ووضع حد لسياسات الاحتلال الإسرائيلي ومحاسبته».

كما دعا السيد حسين طه الدول الأعضاء في المنظمة إلى مواصلة حشد الدعم الدولي للاعتراف بدولة فلسطين ومساعدتها في الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

وأعلن الأمين العام عن إنشاء مرصد إعلامي في الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي لتوثيق وتسليط الضوء إعلامياً على حصيلة العدوان الإسرائيلي الغاشم، من قبيل أعداد الشهداء والجرحى والمعتقلين ومختلف جرائم الاحتلال الإسرائيلي. كما تعمل منظمة التعاون الإسلامي في الوقت نفسه على تفعيل المرصد القانوني لتوثيق الجرائم الإسرائيلية، تماشياً مع قرار القمة العربية الإسلامية الأخيرة في الرياض بهذا الشأن.

علاوة على ذلك، أكد الأمين العام مجددا التزام المنظمة بمعالجة التحديات السياسية والإنسانية الملحّة التي تواجه الدول الأعضاء في المنظمة، وأضاف بأن «حق تقرير المصير لشعب جامو وكشمير يمثل أولوية بالنسبة للمنظمة. ولقد دأب ممثلي الخاص الى جامو وكشمير، بمتابعة هذه القضية وخاصة من خلال زياراته الى أزاد جامو وكشمير وجمهورية باكستان الإسلامية للاطلاع على تطورات الوضع وتقديم تقارير بشأنها، استنادا إلى مقررات القمة الإسلامية وقرارات مجلس وزراء الخارجية، بجانب الاجتماعات العديدة لفريق الاتصال المعني بجامو وكشمير».

وفيما يتعلق بأفغانستان، أشار الأمين العام إلى أن المنظمة واصلت مشاركتها في إطار نهجها الإنساني وحوارها البنّاء مع سلطة الأمر الواقع هناك. وحث الدول الأعضاء على الإسهام بسخاء في الجهود الإنسانية التي تبذلها المنظمة، لا سيما في أفغانستان، من خلال الصندوق الائتماني الإنساني لأفغانستان الذي يديره البنك الإسلامي للتنمية ويشرف عليه.

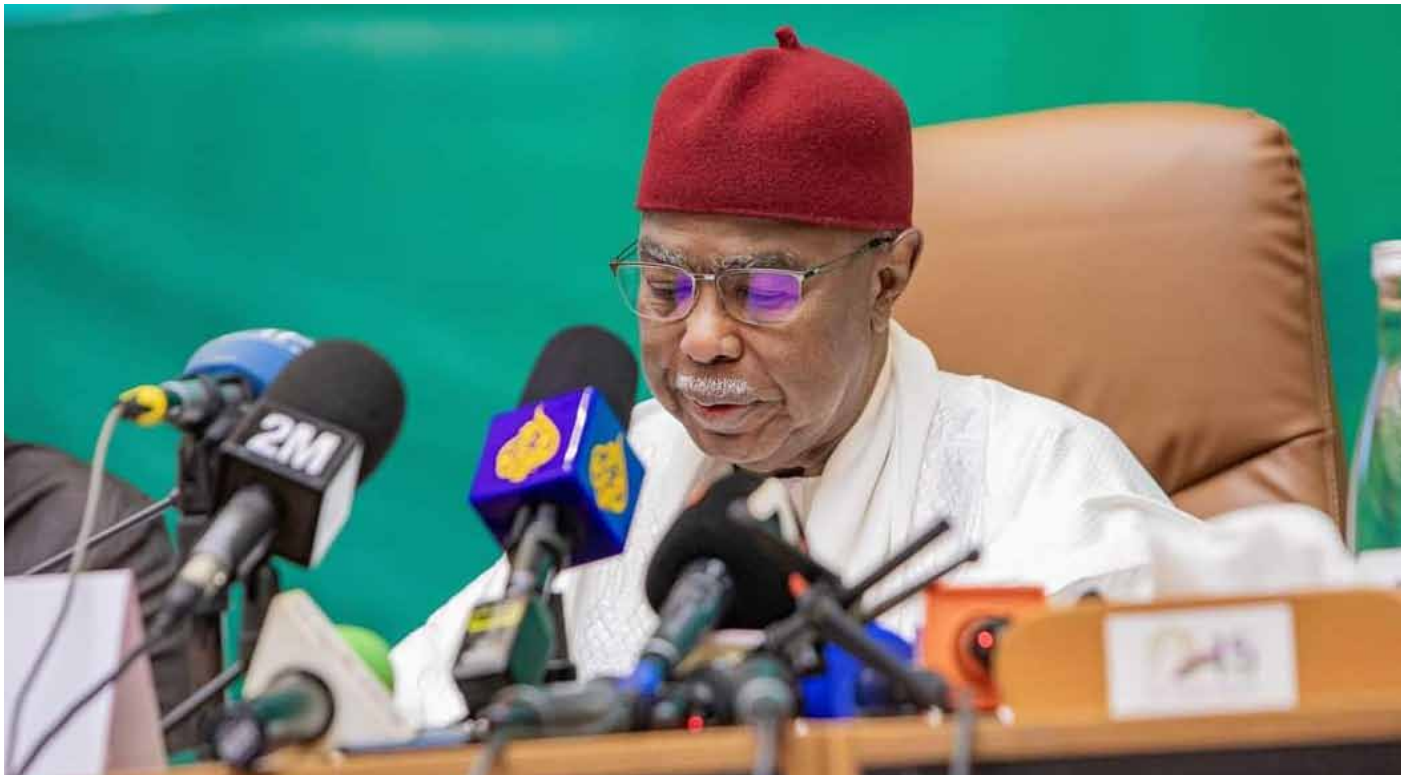

الأمين العام يستعرض قضايا العالم الإسلامي أمام قمة بانجول

تحدث معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه في الجلسة الافتاحية للقمة الإسلامية الخامسة عشرة في بانجول وتقدم الأمين العام بالتهنئة إلى فخامة الرئيس أداما بارو، وحكومة وشعب غامبيا بالتهنئة على تولي غامبيا رئاسة القمة الإسلامية الـ ١٥، متمنيا لها التوفيق. كما رفع أسمى آيات الشكر والتقدير والعرفان للمملكة العربية السعودية على رئاستها للقمة الإسلامية الرابعة عشرة، وخصّ بالذكر خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، والى ولي عهده، صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان آل سعود.

وقال إنه «وضمن إطار المساعي ذاتها، أرسلت المنظمة وفودا من علماء المسلمين إلى أفغانستان الى جانب قيادات الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الانسان ومنظمة تنمية المرأة بهدف بحث قضايا تعليم الفتيات وعمل المرأة».

وأكد الأمين العام أهمية الحوار والمصالحة، مشددا في الوقت ذاته على دعم المنظمة لاعتماد هذا النهج في تسوية النزاعات في الدول الأعضاء، مثل اليمن وليبيا والسودان ومنطقة الساحل.

وشدد الأمين العام على أن الحفاظ على الوحدة الترابية لدول المنظمة وسيادتها مسألة جوهرية، مشيدا بجميع الدول الأعضاء التي قامت بمبادرات وبذلت جهودا مقدرة بغية المساعدة على الحل السلمي للأوضاع في بعض الدول بتشجيع الأطراف المعنية على الحوار. ولفت السيد حسين طه إلى ان الحل السياسي يظل السبيل الوحيد لتسوية الأزمة السورية، وأن المساهمة في منع النزاعات وتسويتها بالطرق السلمية وخاصة الوساطة هدف تسعى المنظمة إلى تحقيقه عبر تعزيز قدراتها في هذا المجال.

كما أكد الأمين العام بأن مكافحة الإرهاب والتطرف هما في صدارة اهتمامات المنظمة ويتطلبان اعتماد مقاربة متعددة الأبعاد. والتصدي لظاهرة الاسلاموفوبيا والكراهية الدينية، التي عرفت خلال الفترة الماضية تطورات أثارت عميق انشغال العالم الاسلامي، خاصة حوادث تدنيس المصحف الشريف التي تمثل أولوية وعملا دؤوبا تقوم به المنظمة، حيث عقدت العديد من الاجتماعات تمخضت عنها قرارات مهمة، فضلا عن قيامها ودولها الأعضاء بمبادرات على المستوى الدولي من أبرز نتائجها إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ١٥ مارس من كل سنة يوما دوليا لمكافحة الاسلاموفوبيا.

ونوّه السيد حسين طه بالدور الرائد الذي تقوم به غامبيا في الدفاع عن قضية مجتمع الروهينجيا المسلم أمام محكمة العدل الدولية، ودعا الدول الأعضاء للإسهام في التكاليف المالية التي تتطلبها الدعوى القضائية، لا سيما في ضوء الإنجازات الكبيرة التي تحققت في هذا الملف. كما أعرب مجددًا عن عميق الامتنان لجمهورية بنغلاديش الشعبية والدول الأعضاء الأخرى لإيوائها اللاجئين الروهينجيا على أراضيها.

وفي مجال العمل الإنساني، أكد الأمين العام أن الأمانة العامة وحكومة المملكة العربية السعودية تعملان حالياً على تنسيق ترتيبات عقد مؤتمر المانحين لمنطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد بهدف حشد المساعدات الإنسانية والموارد الكافية لدعم اللاجئين والنازحين.

وتحدث في مؤتمر القمة كذلك كل من معالي وزير خارجية المملكة العربية السعودية، رئيس الدورة السابقة لمؤتمر القمة الإسلامي، صاحب السمو الأمير فيصل بن فرحان آل سعود، ورئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، والمبعوث الشخصي لرئيس جمهورية الصين الشعبية.

قادة العالم الإسلامي يؤكدون تصديهم لجرائم الإبادة ضد الفلسطينيين

أكد قادة العالم الإسلامي في ختام القمة الإسلامية الخامسة عشرة التي انعقدت في بانجول – جمهورية غامبيا ٤ – ٥ مايو ٢٠٢٤ على تصديه لجريمة الإبادة الجماعية التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة المحاصر وعموم الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشريف، ومساعيها لتهجيره قسرا عن أرضه بواسطة القتل والحصار والتجويع والتدمير الواسع والممنهج للأعيان المدنية والبنى التحتية، بما فيها القطاع الصحي والتعليمي.

وطالب بوقف إطلاق النار بشكل فوري ودائم وغير مشروط وإنهاء العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة والتنفيذ الفوري لقرار مجلس الأمن رقم ٢٧٢٨ (٢٠٢٤)، وإلى تقديم المساعدات الإنسانية والطبية والإغاثية وتوفير المياه والكهرباء والمأوى وفتح ممرات إنسانية عبر كل الطرق الممكنة لإيصال المساعدات العاجلة إلى قطاع غزة بدون عوائق وبشكل كاف، ودعا الى الامتثال الى قرار مجلس الامن الدولي رقم ٢٧٢٠ (٢٠٢٣) الرامي الى إدخال مساعدات انسانية الى قطاع غزة.

كما أكد البيان الختامي على السيادة الكاملة لدولة فلسطين على القدس الشريف، عاصمتها الأبدية، ورفض ومواجهة أي قرارات أو إجراءات إسرائيلية تهدف إلى تهويدها وترسيخ احتلالها الاستعماري لها، باعتبارها باطلة ولاغية وغير شرعية بموجب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

وشددت القمة على مسؤولية جميع الدول التقيد التام بالتدابير الإحترازية التي أمرت بها محكمة العدل الدولية في القضية المقدمة من طرف جنوب إفريقيا والمتعلقة بانتهاك إسرائيل اتفاقية منع جريمة الابادة الجماعية والمعاقبة عليها، ودعا للامتناع عن أي إجراءات تساهم في مواصلة هذه الجريمة البشعة، كما دعم كافة الجهود الدولية الرامية لمساءلة ومحاكمة الاحتلال الاسرائيلي على جرائمه.

وأكد المؤتمر احترام شرعية منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، برئاسة فخامة الرئيس محمود عباس، وتثمين جهوده في مجال المصالحة الوطنية الفلسطينية، ودعوة الفصائل والقوى الفلسطينية إلى سرعة إتمام المصالحة الوطنية وثمن جهود جمهورية مصر العربية وكافة الجهود التي تبذل في سبيل تحقيق ذلك.

وأكد مؤتمر القمة كذلك دعم وكالة الأونروا ورفض أي مساس بدورها واستنكار كافة الضغوطات والابتزار الذي تتعرض له الوكالة في ظل الأوضاع المأساوية في قطاع غزة وشح الموارد والمساعدات، مجددا تضامنه مع لبنان ورفضه وإدانته لإعتداءات إسرائيل المتواصله على الإراضي اللبنانية وانتهاكاتها لسيادة لبنان براً وبحراً وجواً.

كما أكد البيان الختامي الالتزام بوحدة اليمن وسيادته وأمنه واستقراره وسلامة أراضيه ورفض أي تدخل في شؤونه الداخلية، وجدد دعمه للجهود الأممية والإقليمية الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي شامل للأزمة اليمنية، وأكَّد أن أي حل سياسي يجب أن يستند إلى المرجعيات الثلاث والمتمثلة في المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني اليمني وقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢١٦ (٢٠١٥)، وأكَّد كذلك دعمه للحكومة اليمنية الشرعية، بقيادة مجلس القيادة الرئاسي، وأشاد بجهود المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن، السيد هانس غروندبرغ، لاستئناف العملية السياسية والتوصل إلى تسوية سياسية شاملة تُفضي إلى وقف الحرب وإحلال السلام الدائم في اليمن.

قمة غامبيا تدعم أمن بلدان «الساحل وبحيرة تشاد»

أعرب مؤتمر القمة الإسلامية الخامسة عشرة في بانجول – غامبيا عن دعمه لأمن بلدان منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد واستقرارها ووحدتها وسيادتها وسلامتها الإقليمية، وعارض أي تدخل خارجي في هذه البلدان. كما أعرب عن بالغ قلقه إزاء هشاشة الوضع الأمني والإنساني في بلدان منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد، التي ما زالت تواجه هجمات متكررة ترتكبها المجموعات الإرهابية، مخلفة خسائر في الأرواح ونزوحًا كثيفًا للسكان، بما يفاقم التحديات الإنسانية وتأثيرات تغيرات المناخ الواقعة.

وأقرَّ المؤتمر بضرورة اعتماد مقاربة متعددة الأبعاد لمعالجة هذه الأزمات تجمع في الوقت نفسه بين الجهود الأمنية والدبلوماسية والإنمائية، ووجه نداء إلى جميع الدول الأعضاء والمجتمع الدولي لتوفير المساعدة الضرورية لتلك البلدان للتغلب والقضاء على الإرهاب والإسهام في تحسين أوضاعها الاقتصادية والإنسانية. وفي هذا الصدد، طلب من الدول الأعضاء دعم الأمانة العامة لمساعدتها في تمكين وتعزيز بعثتها في نيامي لتتمكن من تقديم الخدمات المطلوبة للدول الأعضاء في منظمة الساحل وحوض بحيرة تشاد.

كما أعرب البيان الختامي عن بالغ انشغاله إزاء الوضع الأمني والإنساني المقلق في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد، وأشاد بتنفيذ مشروع تمكين المرأة في المناطق التي تؤوي اللاجئين والنازحين في بوركينا فاسو، وأخذ علما، مع التقدير، بالجهود التي بذلتها الأمانة العامة للمنظمة وصندوق التضامن الإسلامي من أجل تنفيذ هذا المشروع بالتنسيق مع المكتب الإقليمي للمنظمة في نيامي، وحث الدول الأعضاء والأمانة العامة للمنظمة على تعزيز قدرات هذا المكتب من خلال مده بالوسائل البشرية والمالية اللازمة التي تمكنه من النهوض على النحو المطلوب بالمهام الموكولة إليه حتى يتمكن من توفير الدعم لجهود الدول الأعضاء في هذه المنطقة. وحث الدول الأعضاء والأمانة العامة للمنظمة على تعزيز قدرات المكتب الإقليمي للمنظمة في نيامي من خلال مده بالوسائل البشرية والمالية اللازمة التي تمكنه من النهوض على النحو المطلوب بالمهام الموكولة إليه حتى يتمكن من دعم جهود الدول الأعضاء.

وأعرب بيان القمة عن عميق انشغاله من تنامي الخطاب المتطرف المحرض على الإرهاب في أوساط الشباب في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد، لاسيما بسبب البطالة ونقص التكوين والتأهيل، ورحب بإنشاء صندوق المنظمة لدعم الشباب في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد ضمن استراتيجية متكاملة لمكافحة التطرف ودعم الفهم الوسطي الصحيح للدين الإسلامي وتعزيز ثقافة التسامح والوسطية؛ وأشاد بجهود الجمهورية الإسلامية الموريتانية، رئيسة الدورة (٤٩) لمجلس وزراء الخارجية، في تنفيذ توصيات مجلس وزراء الخارجية بهذا الشأن. وأخذ علماً بنتائج ورشة العمل المنعقدة يومي ٧ و ٨ فبراير ٢٠٢٤ بمقر الأمانة العامة لمناقشة مشروع النظام الأساسي للصندوق. وطلب من جميع الدول الأعضاء وأجهزة ومؤسسات المنظمة ذات الصلة دعم هذا الصندوق عندما يتم اعتماد نظامه الأساسي كمؤسسة متخصصة من قبل مجلس وزراء الخارجية خلال دورته القادمة واستكمال الإجراءات المتعلقة بتفعيله بهدف تعزيز دور المنظمة في دعم جهود الدول الأعضاء في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد.

وأعرب المؤتمر عن تقديره لحكومة المملكة العربية السعودية لعزمها على استضافة مؤتمر المانحين لتخفيف معاناة النازحين واللاجئين في منطقة الساحل وبحيرة تشاد، والمقرر عقده في الربع الأخير من عام ٢٠٢٤.، لحشد الموارد لدعم اللاجئين والنازحين والمتضررين.

«وزاري» قمة بانجول يتطلع لمضاعفة جهود التعاون والتضامن

انعقد اجتماع مجلس وزراء الخارجية منظمة التعاون الاسلامي التحضيري للدورة الخامسة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي في بانجول بجمهورية غامبيا، في ٢ مايو ٢٠٢٤. وأعرب معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، في كلمته عن خالص التهاني لجمهورية غامبيا على تسلمها رئاسة القمة، مقدما الشكر لحكومة غامبيا وشعبها على حسن الاعداد لاستضافة القمة.

كما عبر الأمين العام عن فائق الشكر والتقدير للمملكة العربية السعودية،على الدور الريادي الذي اضطلعت به والجهود القيمة التي بذلتها خلال رئاستها للقمة الرابعة عشرة، وأعرب عن عميق امتنانه لما تقدمه لها من دعم للمنظمة ولما تبديه من اهتمام مستمر بكل أنشطتها، وذلك برعاية كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان، ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء.

وأكد السيد حسين إبراهيم طه أن التحديات التي تواجه المنظمة تتطلب مضاعفة الجهود والتعاون والتضامن، لاسيما فيما يخص القضية الفلسطينية، القضية المركزية والجامعة لمنظومة العمل الإسلامي المشترك، حيث تواجه تطورات خطيرة لا سيما العدوان المتواصل على غزة وتصاعد وتيرة جرائم القتل العمد والاستيطان الاستعماري وتهويد مدينة القدس، وانتهاك حرمة المسجد الأقصى المبارك.

وتناول الأمين العام قضية جامو وكشمير وغياب التقدم في تحقيق التطلعات المشروعة للشعب الكشميري في تقرير المصير، معربا عن أمله أن يمهد انخراط المنظمة مع سلطات الأمر الواقع في أفغانستان الطريق أمام تلك السلطات نحو تحقيق ما تنتظره منها المنظمة والمجتمع الدولي من حيث حقوق الانسان وحقوق المرأة والتعليم ومكافحة الإرهاب، مؤكدا العزم على مضاعفة الجهود في إطار التزام المنظمة تجاه الشعب الأفغاني.

وقال الأمين العام: «لقد تابعنا عن كثب التطورات في اليمن والسودان وليبيا ومنطقة الساحل والصومال وسوريا وتحرير جمهورية أذربيجان لكامل أراضيها. وسنواصل دعمنا لقضايا المجتمعات والأقليات المسلمة في الدول غير الأعضاء، وفقا لميثاق منظمة التعاون الإسلامي». كما أكد السيد حسين طه متابعته بانشغال تطورات ظاهرة الاسلاموفوبيا والحوادث المسيئة للإسلام ورموزه وخاصة الاعتداء على حرمة المصحف الشريف، وكذلك التحديات الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية ومقاومة التطرف والإرهاب والتغير المناخي وما نوليه من عناية للعلوم والتكنولوجيا والتعليم والشباب وحقوق المرأة والطفل، والتعاون في ميادين الثقافة والرياضة.

وفي الجلسة الافتتاحية، ألقى سعادة المهندس وليد بن عبدالكريم الخريجي، نائب وزير خارجية المملكة العربية السعودية، كلمة ثمن فيها الجهود التي قامت بها جمهورية غامبيا لضمان حسن تنظيم القمة الاسلامية الخامسة عشرة في بانجول.

وألقى وزير الخارجية والتعاون الدولي والغامبيين في الخارج معالي السيد مامادو تانغارا، كلمة بوصفه رئيس اجتماع مجلس وزراء الخارجية التحضيري للقمة، رحب في مستهلها بوفود الدول المشاركة في القمة، وأكد على دور منظمة التعاون الاسلامي في مواجهة مختلف التحديات التي تواجهها الدول الاعضاء.

ويناقش اجتماع مجلس وزراء الخارجية التحضيري لمؤتمر القمة الإسلامي، وثائق الدورة الخامسة عشرة وتقرير اجتماع كبار الموظفين، ويقدم بدوره تقريرا إلى مؤتمر القمة الذي سيصدر عنه بيان ختامي يتضمن مواقف المنظمة إزاء القضايا المعروضة على جدول اعماله، وقرار بشأن فلسطين والقدس الشريف، وإعلان بانجول.

«التحضيري»: القمة تنعقد في ظرف بالغ الأهمية

عقد اجتماع كبار الموظفين التحضيري للدورة الخامسة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي في بانجول عاصمة جمهورية غامبيا في ٣٠ من شهر أبريل الماضي. وكان الاجتماع التحضيري للقمة يهدف إلى مناقشة وثائق الدورة الخامسة عشرة ورفع تقريره لاجتماع مجلس وزراء الخارجية الذي رفع بدوره تقريرا إلى مؤتمر القمة الإسلامي.

وألقى الأمين العام المساعد للشؤون السياسية بمنظمة التعاون الإسلامي، سعادة السيد يوسف بن محمد الضبيعي، كلمة تقدم فيها بخالص التهاني لجمهورية غامبيا على توليها رئاسة الدورة الخامسة عشر لمؤتمر القمة الإسلامي، مجددا شكر منظمة التعاون الإسلامي لحكومة غامبيا على الترتيبات الجيدة التي قامت بها لاستضافة القمة الإسلامية الخامسة عشرة لقادة الدول الأعضاء. كما أعرب السيد الضبيعي عن فائق التقدير والامتنان للمملكة العربية السعودية على ما بذلته من جهود ومبادرات قيّمة ومقدرة خلال رئاستها للقمة الإسلامية الرابعة عشرة والتي برهنت من خلالها مجددا عن التزامها القوي بالعمل الإسلامي المشترك وبرسالة المنظمة، مشيدا بكل الدعم الذي ما فتئت تقدمه المملكة العربية السعودية للمنظمة بصفتها دولة المقر، وذلك برعاية كريمة وحرص من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان، ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء.

وأوضح الأمين العام المساعد للشؤون السياسية بمنظمة التعاون الإسلامي، السيد يوسف بن محمد الضبيعي بأن هذه القمة الإسلامية، التي تنعقد في ظرف دقيق يشهد تطورات بالغة الأهمية بالنسبة لمختلف المسائل المدرجة على جدول أعمال منظمة التعاون الإسلامي، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، قضية المنظمة المركزية، لافتا إلى أن المنظمة سوف تبحث كذلك قضايا السلم والأمن والمجتمعات والأقليات المسلمة في الدول غير الأعضاء، والمسائل القانونية والإنسانية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والعلم والتكنولوجيا والاعلام والشؤون الإدارية والمالية. وقال السفير يوسف الضبيعي إن تقرير الأمين العام للمنظمة المقدم إلى القمة وكذلك مشروع البيان الختامي ومشروع بيان بانجول قد تعرضوا لمجمل هذه القضايا.

وأضاف بأن الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي سوف تبذل كل الجهد. ومثلت قمة بانغول فرصة فريدة للدول الأعضاء لتعزيز تعاونها في سبيل تعزيز العمل الإسلامي المشترك، والانخراط في حوار بناء حول القضايا العالمية والتحديات التي تواجه الأمة الإسلامية.

وفي بداية الاجتماع، ألقى سعادة الدكتور عبدالله الطاير،المستشار في وزارة الخارجية بالمملكة العربية السعودية للشؤون الدولية متعددة الأطراف، الكلمة باسم بلاده بوصفها رئيس مؤتمر القمة الإسلامي في دورته الرابعة عشرة، حيث استعرض الجهود والمبادرات التي قامت بها المملكة العربية السعودية والإنجازات التي حققتها في المجالات الاقتصادية والعلوم، والأنشطة والمؤتمرات العديدة في شتى القطاعات التي نظمتها المملكة العربية السعودية خلال ترأسها للدورة السابقة، معربا عن دعمه لجهود الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي.

من جانبه أعرب السيد لانغ يابو، وكيل وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والغامبيين في الخارج، نيابة عن بلاده التي تستضيف الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي عن ترحيبه بمندوبي الدول الأعضاء، مؤكداً أن بلاده تبذل قصارى جهدها لضمان نجاح الدورة التي تُعقد تحت شعار "تعزيز الوحدة والتضامن من خلال الحوار من أجل التنمية المستدامة".

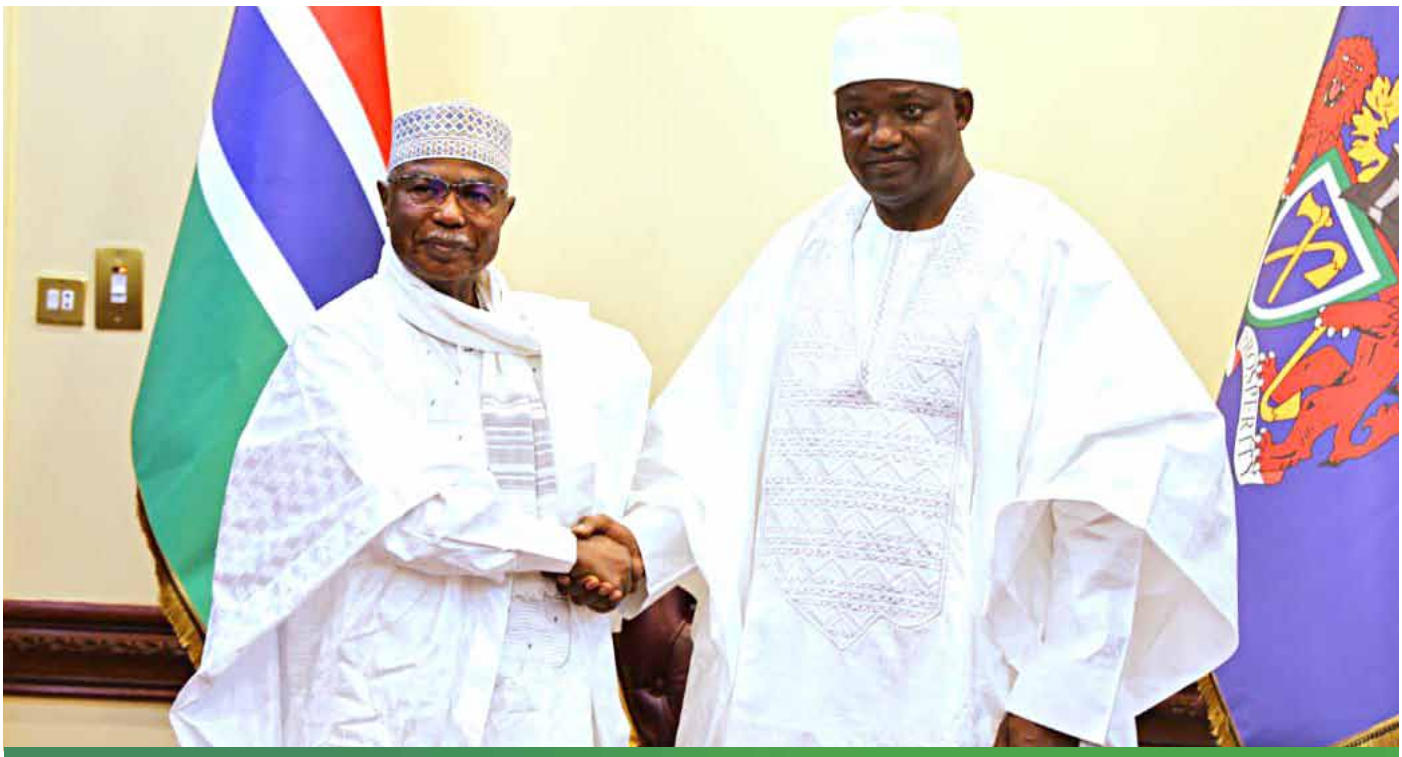

قمة بانجول: رئيس غامبيا يستقبل الأمين العام

استقبل فخامة الرئيس أداما بارو، رئيس جمهورية غامبيا، معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، في ٣ مايو ٢٠٢٤، وذلك على هامش الدورة الخامسة عشر لمؤتمر القمة الإسلامي في بانجول، جمهورية غامبيا. وركز الاجتماع على تعزيز أواصر التعاون بين جمهورية غامبيا ومنظمة التعاون الإسلامي، ولا سيما بشأن التحضيرات النهائية لمؤتمر قمة زعماء دول منظمة التعاون الإسلامي، المقرر عقدها يومي ٤ و٥ مايو ٢٠٢٤.

وهنأ أمين عام المنظمة جمهورية غامبيا على الاستعدادات والتسهيلات الممتازة لاستضافة القمة بنجاح. وأكد على الجهود المتواصلة التي تبذلها منظمة التعاون الإسلامي من أجل إنجاح القمة، كما أثنى على الرئيس للدور النشط الذي تضطلع به جمهورية غامبيا داخل المنظمة.

ومع تولي جمهورية غامبيا رئاسة القمة الإسلامية ال ١٥، أعرب الرئيس أداما بارو عن التزامه بالنهوض بجدول أعمال المنظمة وتعزيز المزيد من الوحدة والتضامن بين الدول الأعضاء خلال فترة ولايته وما بعدها. وأكد الرئيس بارو مجددا التزام جمهورية غامبيا بمبادئ منظمة التعاون الإسلامي وأهدافها، كما أكد عزم بلاده على ضمان التعاون بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لمواجهة التحديات المشتركة.

من جهة ثانية، التقى السيد حسين طه، على هامش القمة نائب رئيس الوزراء، وزير الشؤون الخارجية لجمهورية باكستان الإسلامية معالي السيد محمد إسحاق دار. وتناول اللقاء القضايا المطروحة على القمة، بما في ذلك دعم القضية الفلسطينية وقضية جامو وكشمير، والإسلاموفوبيا، والتأكيد على أهمية دعم دور المنظمة في سبيل تعزيز العمل الإسلامي المشترك. كما تناول اللقاء العلاقات الثنائية بين المنظمة وجمهورية باكستان الاسلامية.

كما التقى الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه على هامش القمة وزير الخارجية والتعاون والموريتانيين بالخارج معالي السيد محمد سالم ولد مرزوك. وتناول اللقاء القضايا المطروحة على القمة، ومجالات التعاون والتشاور المستمرين بين المنظمة والجمهورية الاسلامية الموريتانية بصفتها رئيسة الدورة الـ٤٩ لمجلس وزراء الخارجية، ومراحل تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس وزراء الخارجية. كما هنأ معاليه موريتانيا على توليها رئاسة الاتحاد الافريقي.

على صعيد آخر، شهد معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، على هامش انعقاد الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي في بانجول بجمهورية غامبيا في ٤ مايو ٢٠٢٤، مع معالي وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والمجتمعات لجمهورية غينيا بيساو، السيد كارلوس بينتو بيرايرا، حفل توقيع ٩ اتفاقيات ومعاهدات للمنظمة ومؤسساتها.

وتمثلت هذه الاتفاقيات والمعاهدات في النظام الأساسي لمنظمة تنمية المرأة في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي؛ والنظام الأساسي لمركز العمل للمنظمة، والنظام الأساسي لمحكمة العدل الآسلامية الدولية، واتفاقية إنشاء اللجنة الإسلامية للهلال الدولي، واتفاقية حصانات وامتيازات منظمة التعاون الإسلامي، ومعاهدة منظمة التعاون الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي، وعهد حقوق الطفل في الإسلام، والنظام الأساسي لمركز منظمة التعاون الإسلامي للتنسيق والتعاون الشرطي، واتفاقية مكة المكرمة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجال إنفاذ قوانين مكافحة الفساد. وبهذه المناسبة، أعرب الأمين العام عن بالغ الشكر لجمهورية غينيا بيساو ولوزير الخارجية على توقيع هذه الاتفاقيات مؤكدا أن ذلك يعكس حرص غينيا بيساو على أن تكون عضويتها فاعلة في هذه المؤسسات. كما حث جميع الدول الأعضاء لاستكمال توقيع اتفاقيات ومعاهدات المنظمة ومؤسساتها.

رئيس سيراليون يستقبل الأمين العام

استقبل فخامة الرئيس يوليوس مادا بيو، رئيس جمهورية سيراليون، في ٠٥ مايو ٢٠٢٤، معالي السيد حسين إبراهيم طه، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، وذلك على هامش الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي المُنعقدة في بانجول بجمهورية غامبيا.

وأعرب الأمين العام خلال الاجتماع عن تقديره لدعم جمهورية سيراليون لأنشطة المنظمة، وتقدم بالشكر لفخامة الرئيس على دعم بلاده للقضية الفلسطينية. وبحث الاجتماع أيضاً سبل ووسائل تعزيز الحوار والتعاون بين المنظمة وجمهورية سيراليون في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

من ناحية ثانية، التقى الأمين العام في بانجول، ٣ مايو الماضي، معالي وزيرة التكامل الأفريقي والشؤون الخارجية لجمهورية السنغال ياسين فال. وتناول اللقاء القضايا المطروحة على القمة، ودعم عمل المنظمة، والقضية الفلسطينية، والأمن الغذائي، وإعادة تفعيل اللجنة الدائمة للإعلام والشؤون الثقافية (كومياك)، ودعم مؤسسات العمل الإسلامي المشترك.

من جهة أخرى، التقى السيد حسين طه، معالي النائب الأول لوزير خارجية جمهورية طاجيكستان السيد عصمت الله نصر الدين. وتناول اللقاء القضايا المطروحة على القمة، ودعم عمل المنظمة، والقضية الفلسطينية، واستعدادات طاجيكستان لاستضافة مؤتمر المياه، والتأكيد على دعم دور المنظمة لتعزيز التضامن والعمل الإسلامي المشترك.

وعلى هامش قمة بانجول كذلك، التقى الأمين العام، معالي نائب وزير خارجية الجمهورية التركية السفير مهمت كمال بوزاي. وتناول اللقاء القضايا المطروحة على القمة، بما في ذلك قضية الإسلاموفوبيا، ودعم القضية الفلسطينية، والمساعدات الإنسانية والطبية التي تقدمها تركيا لدعم الفلسطينيين ووكالة الأونروا، والتأكيد على أهمية دعم دور المنظمة في سبيل تعزيز التضامن الإسلامي والعمل الإسلامي المشترك.

المنظمة ووكالة الأنباء السنغالية توقعان مذكرة تفاهم

وقعت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ووكالة الأنباء السنغالية مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجال وسائط الإعلام، وذلك على هامش أعمال الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي المنعقدة يومي ٤ و٥ مايو ٢٠٢٤. وتهدف مذكرة التفاهم إلى تعزيز التعاون بين الجانبين في مجالات مجموعات العمل، والمحتوى الإعلامي وتبادل المعلومات، وقواعد البيانات، وجمع المعلومات، والتدريب المهني، وزيادة تسليط الضوء على المنظمة في وسائط الإعلام. وقع مذكرة التفاهم الدكتور عبد الحميد صالحي، القائم بأعمال مدير إدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة للمنظمة، والسيد تييرنو أحمدو سي، المدير العام لوكالة الأنباء السنغالية. ويعد توقيع مذكرة التفاهم خطوة مهمة في تعزيز العلاقات بين المنظمة والسنغال التي تعد دولة عضو مؤسس في المنظمة.

سجل حافل من الإنجازات برئاسة السعودية القمة الإسلامية الـ ١٤

استعرضت المملكة العربية السعودية في الدورة الخامسة عشرة للقمة الإسلامية التي انعقدت في جمهورية غامبيا في مايو ٢٠٢٤، سجلا حافلا من الجهود والمبادرات والإنجازات القيمة التي تحققت في شتى القطاعات التي تضطلع بها منظمة التعاون الإسلامي، وذلك خلال رئاستها للدورة الرابعة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي منذ عام ٢٠١٩، سعيا منها لدعم جهود منظمة التعاون الإسلامي والدول الأعضاء لتعزيز العمل الإسلامي المشترك.

وإثر انعقاد مؤتمر القمة الإسلامي في دورته الرابعة عشرة في مكة المكرمة قبل نحو خمس سنوات تحت شعار «يدا بيد نحو المستقبل»، قامت المملكة العربية السعودية، دولة مقر المنظمة، ببذل جهود حثيثة لمتابعة مقررات قمة مكة المكرمة والتعامل مع مختلف القضايا المطروحة على جدول أعمال المنظمة.

واستهلت المملكة العربية السعودية رئاستها للدورة ١٤ باحتفال المنظمة بمرور ٥٠ عاما على تأسيسها، بتمويل واستضافة سعودية وبرعاية كريمة من خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود. كما رعت في نهاية عام ٢٠٢٣ وقدمت الدعم المالي لانتقال منظمة التعاون الإسلامي إلى مقرها الجديد.

وشهدت الرئاسة السعودية لمؤتمر القمة الإسلامي العديد من الأحداث الجسام ومنها جائحة كورونا، حيث قدمت المملكة العربية السعودية دعما ماليا بقيمة ٢٠ مليون ريال سعودي لدعم مبادرة منظمة التعاون الإسلامي من أجل توفير اللقاحات للعاملين الصحيين، وكبار السن في الدول الأعضاء الأقل نموا. كما تشرفت المملكة العربية السعودية بتحمل مسؤوليات رئاسة القمة باعتزازها الراسخ بخدمة الدول الأعضاء والأمة الإسلامية، حيث دعت إلى وشاركت في العديد من الاجتماعات على مستوى المندوبين والوزراء والقادة، وجال مسؤولوها عواصم القرار العالمي في محاولات دؤوبة لشرح وجهة النظر الإسلامية، وحشد الدعم للقضايا التي تؤرق الدول الأعضاء، لاسيما في الشأن السياسي ومنها القضية الفلسطينية.

وفي هذا السياق، استضافت المملكة العربية السعودية القمة العربية الإسلامية المشتركة غير العادية في مدينة الرياض في ١١ نوفمبر الماضي لبحث العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، إضافة إلى المؤتمر الدولي حول المرأة في الإسلام تحت شعار «المكانة والتمكين»، ومؤتمر الوساطة الرابع، ودعت إلى تنظيم العديد من الاجتماعات الرسمية على جميع المستويات لتداول الرأي في الشأن الإسلامي.

وتابعت الرئاسة السعودية للقمة الإسلامية باهتمام جهود إعادة هيكلة منظمة التعاون الإسلامي وتطويرها وإصلاح أجهزتها وتحملت تكاليف الدراسة التي أعدها معهد الإدارة العامة السعودي في هذا الخصوص. وتعد هذه الإنجازات الأبرز، من ضمن قائمة طويلة من المبادرات والمشاريع والإنجازات التي تحققت في ظل رئاسة المملكة العربية السعودية لمؤتمر القمة الإسلامي، نتاج توجيهات سديدة للقيادة السعودية، وجهود دبلوماسية نشطة لوزارة الخارجية السعودية، وبمتابعة وثيقة ومستمرة من المندوبية الدائمة للمملكة العربية السعودية لدى منظمة التعاون الإسلامي لحشد الدعم لتعزيز عمل المنظمة وبرامجها في مختلف المجالات.

وكرست المملكة العربية السعودية رئاستها للدورة السابقة لتعزيز العمل الإسلامي المشترك وبلورة المواقف وتوحيد الصفوف والتحرك الإيجابي على المستويات كافة لمواجهة التهديدات المشتركة، والتصدي للأعمال المستفزة تجاه الرموز الإسلامية وحرمة المصحف الشريف، وأعمال الكراهية والعنصرية والإسلاموفوبيا.

كما تواصل دورها في لم شَمل المسلمين واجتماعِ كلمتهم، والمبادرة لكل ما من شأنهُ أن يسهم في تعزيز دور المنظمة في حل النزاعات وتحقيق السلم والأمن الإقليمي والعالمي.

بهدف التوصل لتسوية للنزاع

العالم الإسلامي يدعو لاستئناف الحوار ووقف إطلاق النار في السودان

أكدت الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في بيانها الختامي الذي صدر في ٥ من شهر مايو ٢٠٢٤، في العاصمة بانجول بجمهورية غامبيا تضامن الدول الأعضاء بالمنظمة وبشكل كامل مع شعب السودان وحكومته إزاء استمرار النزاع المسلح، الذي بدأ في منتصف أبريل ٢٠٢٣ وتوسعت رقعته إلى عدد من المناطق في جمهورية السودان، وبخاصة ما نتج عنه من فقدان للأرواح والممتلكات ونزوح آلاف المواطنين المدنيين الأبرياء.

وشددت قمة بانجول على أهمية صون أمن واستقرار واحترام وحدة وسيادة السودان وسلامة أراضيه، وحذرت من أي تدخل خارجي في السودان أياً كانت طبيعته أو مصدره، داعية إلى وجوب الحفاظ على تماسك مؤسسات الدولة في جمهورية السودان.

وأشاد المؤتمر بما بذلته المملكة العربية السعودية من جهود مقدرة في إطار مباحثات مدينة جدة، وكذلك جهود جمهورية مصر العربية في إطار آلية دول جوار السودان، وكذا في استقبال المواطنين السودانيين الفارين من الحرب، ودعا بيان القمة الختامي المجتمع الدولي والدول الأعضاء والمؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي إلى تقديم الدعم لتلك الدول، ودعا البيان الختامي كذلك إلى الالتزام بما ورد في الاتفاق الموقع في ١١ مايو ٢٠٢٣، بما في ذلك اتخاذ خطوات لتسهيل زيادة المساعدات الإنسانية وإخلاء المناطق المدنية ودور السكن والمرافق العامة، وتنفيذ إجراءات بناء الثقة واستئناف الحوار في هذا الإطار بهدف الوصول لاتفاق دائم لوقف إطلاق النار والتسوية السلمية للنزاع.

وناشد مؤتمر القمة الإسلامي الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات المالية التابعة للمنظمة النظر في إنشاء صندوق يساهم في إعادة تعمير ما دمرته الحرب لتشمل مشاريع البنى التحتية والتعليم والصحة والمرافق العامة. كما دعت قمة بانجول الدول الأعضاء والمنظمات الإنسانية إلى المواصلة في تقديم المساعدة الإنسانية والصحية والإغاثية العاجلة لرفع المعاناة عن الشعب السوداني داخل السودان وفي دول الجوار.

ومع تصاعد القتال في مناطق مختلفة من السودان، اضطر أكثر من ٣٦,٠٠٠ شخص إلى الفرار من منازلهم في غرب البلاد. وتم إصدار تنبيه التصنيف المتكامل للأمن الغذائي في السودان والذي يوضح الوضع المأساوي لانعدام الأمن الغذائي في البلاد. ومما يثير القلق أن ١٧,٧ مليون شخص - أكثر من ثلث سكان البلاد - يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد (IPC٣+) في ظل تحذير من المجاعة المحتملة الصادر عن نظام الإنذار المبكر بالمجاعة المكتتب به من قبل المجموعة العالمية للتصنيف المتكامل للبراءات .

ومن بين هؤلاء، هناك ٤,٩ ملايين شخص على حافة المجاعة. وما يقرب من ٩ من كل ١٠ أشخاص في التصنيف يعيشون في المناطق المتضررة من النزاع في دارفور وكردفان والخرطوم والجزيرة. موسم الجفاف ومع بداية موسم الجفاف في أبريل فصاعداً، من المتوقع أن يتفاقم انعدام الأمن الغذائي. وقد تواجه ولايتا الخرطوم والجزيرة، وكذلك دارفور الكبرى وكردفان الكبرى، نتائج كارثية في حالة تفاقم الصراع، مما يؤدي إلى النزوح المستمر، ويقتصر على عدم وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المحتاجين. وأكثر ما يثير القلق هو ولايتا شمال دارفور والخرطوم، بما في ذلك محلية أم درمان، فضلاً عن مناطق في دارفور الكبرى تستضيف النازحين داخلياً في مخيمات مكتظة.

بحث إنشاء صندوق تشغيل شباب «الساحل وبحيرة تشاد»

عقدت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي خلال يومي ٧ و٨ فبراير الماضي بمقرها في مدينة جدة، ورشة عمل حول تفعيل توصية الدورة التاسعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية بالمنظمة والتي تقضي بإنشاء صندوق منظمة التعاون الإسلامي لتأهيل وتشغيل ودعم الشباب في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد ضمن استراتيجية متكاملة لمكافحة التطرف ودعم الفهم الوسطي الصحيح للدين الإسلامي الحنيف وتعزيز ثقافة التسامح في وسط الشباب، بمشاركة مسؤولين وخبراء من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وأجهزة ومؤسسات المنظمة المعنية.

وفي كلمته في الجلسة الافتتاحية لأعمال الورشة، أشار معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه إلى أن منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد شهدتا ارتفاعاً في معدلات الجريمة الإرهابية في السنوات الأخيرة وخاصة ضد المدنيين العزل مما أدى إلى فقدان الأرواح ونهب الممتلكات وتشريد آلاف الأسر وزيادة حالة اللجوء، وتوقف آلاف المدارس وتشريد ملايين الأطفال، وساهم ذلك في مضاعفة الآفات الأخرى مثل الاتجار بالبشر وتهريب المخدرات. وأوضح معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي أن هذه العمليات تعيق بدورها استتباب السلام والاستقرار وبالتالي تعيق التنمية في المنطقة، وأن الفئات الأكثر تضرراً من الأعمال الإرهابية هي الشباب.

كما أشار معالي السيد حسين إبراهيم طه؛ الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، إلى أن الورشة تأتي في إطار جهود منظمة التعاون الإسلامي لدعم جهود الدول الأعضاء في المنظمة، وأجهزة ومؤسسات المنظمة في مكافحة الفكر المتطرف والإرهاب لدى الشباب في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد. وأشار الأمين العام للمنظمة، السيد حسين إبراهيم طه، إلى أن هذه الأهداف تمثل محاور أساسية في برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى ٢٠٢٥، واستراتيجية المنظمة للشباب وقرارات منظمة التعاون الإسلامي الخاصة بذلك. وأوضح الأمين العام بأن الورشة تهدف إلى مناقشة وإثراء مشروع نظم وأنظمة الصندوق تمهيداً لرفع التوصيات إلى مجلس وزراء الخارجية عن طريق اجتماع كبار المسؤولين التحضيري.

وأكد الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي أن الطريقة الأكثر فعالية لحماية الشباب من الانضمام إلى الجماعات الإرهابية والتطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب هو توفير فرص العمل لهم والعمل على إعادة تأهيلهم، والعمل على تعزيز دورهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعهم. ومن أجل تحقيق ذلك، حث الأمين العام للمنظمة الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي وأجهزة ومؤسسات المنظمة ذات الصلة، ولا سيما مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والإيسيسكو، وصندوق التضامن الإسلامي، فضلا عن المؤسسات الأخرى التابعة للمنظمة والتي تعمل في مجال بناء قدرات الشباب والمؤسسات الشريكة، على دعم هذه الآلية بدءاً في عملية إنشائها وصولاً إلى التعاون الوثيق معها بعد إنشائها من خلال تزويدها بجميع الوسائل والموارد اللازمة للقيام بالمهام الموكلة إليه.

وتوجه الأمين العام، السيد حسين إبراهيم طه، بالشكر والتقدير للجمهورية الإسلامية الموريتانية على تعاونها مع الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي في متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس وزراء الخارجية، كما توجه بالشكر والتقدير إلى حكومة خادم الحرمين الشريفين بالمملكة العربية السعودية رئيسة الدورة الخامسة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الشباب والرياضة على دعمها الثابت والمستمر لنشاطات الأمانة العامة.

اللجوء وانعدام الأمن الغذائي يعصفان بـ «الساحل وبحيرة تشاد»

يمكن النظر إلى الأزمة الصامتة في دول منطقة الساحل، وحوض بحيرة تشاد، وبالأخص الزيادة العددية للاجئين والنازحين في هذه المناطق، فضلا عن التغير المناخي الذي ينعكس سلبا على الأوضاع الاقتصادية مع الجفاف المتواصل لبحرية تشاد وتأثيرات ذلك على التواجد السكاني في تلك المنطقة.

وواجهت مالي والنيجر وبوركينا فاسو سنوات من المشاكل المناخية مع تزايد انعدام الأمن الغذائي أدى إلى تفاقم الضغوط، وفيما يقترب العديد من الأسر في دول الساحل في مالي والنيجر وبوركينا فاسو، لم يعد من الممكن لها تلبية الاحتياجات الأساسية مثل الحصول على المياه والرعاية الصحية والتعليم والأمن، وفقا لتقرير منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

وقد يدفع انعدام الأمن الغذائي في منطقة الساحل، والذي تفاقم بسبب الحرب في أوكرانيا التي عطلت صادرات الحبوب، عشرات المهاجرين إلى الفرار من المنطقة والانتقال شمالا.

وكان المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فيليبو غراندي قد قال، إنه «يجب على أوروبا أن تشعر بقلق أكبر بكثير» من احتمال وصول المزيد من الأشخاص من منطقة الساحل.

وقال غراندي: «لا يزال الناس يعانون – ليس لديهم طعام ولا ماء ولا مأوى وعليهم الفرار». «أنا قلق للغاية بشأن منطقة الساحل. ولا أعتقد أننا نتحدث بما فيه الكفاية عن هذه المنطقة القريبة جدًا من أوروبا. وأعتقد أن أوروبا يجب أن تكون أكثر قلقًا».

وبحسب متحدث باسم المنظمة الدولية للهجرة التابعة للأمم المتحدة، فقد حدثت «زيادات كبيرة» في تدفقات المهاجرين عبر النيجر ومالي باتجاه شمال إفريقيا في الربع الأول من عام ٢٠٢٢ مقارنة بالسنوات السابقة.

وتهدد التغيرات المناخية الحادة اقتصادات دول منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد، وتُفاقم سوء الأوضاع الإنسانية الناجمة عن النزوح والهجرة واللجوء، كما تمثل فرصة للجماعات الإرهابية التي تستغل تفشي الفقر والعوز لتزيد نفوذها، ويبرز في هذا السياق الجفاف الذي يأكل بحيرة تشاد بوتيرة غير مسبوقة.

تقارير دولية: بحيرة تشاد مهددة بالجفاف الكامل

وكانت جمهورية نيجيريا قد حثت المجتمع الدولي على «تقديم الدعم الكامل لمساعي نيجيريا لإنقاذ بحيرة تشاد من الانقراض، وإحياء إمكاناتها» مؤكدة أن «تقلص البحيرة أثر سلباً في مصدر رزق السكان الذين يغادرون المنطقة بوتيرة متزايدة»، فيما تضرر أكثر من ٤٠ مليون شخص.

ويعتبر حوض بحيرة تشاد أكبر منطقة تصريف داخلي في أفريقيا، ويغطي مساحة قدرها ٢٤٣٤٠٠٠ كيلومتر مربع، أي ما يعادل ٨ في المائة من إجمالي مساحة القارة الأفريقية.

والعام الماضي نوهت تقارير منظمات دولية بأن بحيرة تشاد التي كانت تصنف سادس أكبر بحيرة بالعالم، في ستينات القرن الماضي، مهددة بالجفاف الكامل بالنظر إلى سرعة جفافها. وبحسب التقارير، انخفض حجم البحيرة بنسبة ٩٠٪ نتيجة الاستخدام المفرط للمياه والجفاف الممتد وتأثيرات تغير المناخ.

وتواجه منطقة الساحل الوسطى أزمة إنسانية وأزمة حماية حادة أجبرت بالفعل أكثر من ٤ ملايين شخص على ترك منازلهم.

وفي حين اضطر أكثر من نصف مليون شخص إلى الفرار من بلدانهم كلاجئين، فقد نزح أكثر من ٣,٨ مليون شخص داخليا داخل بلدانهم. ولا تزال القيود المفروضة على الحركة والتحديات الاقتصادية تؤدي إلى تفاقم هشاشة القدرة الشاملة للسكان على الصمود.

من جهة ثانية، تشعر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بقلق متزايد إزاء عبور المزيد من اللاجئين السودانيين إلى تشاد من دارفور في الأيام القادمة وسط نقص مقلق في الغذاء وغيره من الضروريات.

وتحتاج تشاد بشكل عاجل إلى المزيد من المساعدات الإنسانية والاستثمارات التنموية الكبيرة لتحقيق الاستقرار في البيئة الاجتماعية والاقتصادية الهشة، وخاصة في المناطق الشرقية التي تستضيف اللاجئين، والسماح للبلاد بمواصلة مساعداتها بموقف الباب المفتوح السخي تجاه اللاجئين.

«وزاري استثنائي» لمواصلة بحث العدوان الإسرائيلي على غزة

في استمرار لتحرك منظمة التعاون الإسلامي بغية العمل على وقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، والذي بدأ في نوفمبر الماضي، قامت المنظمة بعقد الدورة الاستثنائية لمجلس وزراء الخارجية بدول المنظمة في مقر أمانتها العامة في جدة، في ٥ مارس الماضي. ودعا معالي الأمين العام للمنظمة، السيد حسين إبراهيم طه جميع الدول إلى زيادة تمويل وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين؛ "الأونروا" حتى يتسنى للوكالة مواصلة دورها الحيوي في تقديم الخدمات الإنسانية والأساسية للاجئين الفلسطينيين، والإسهام في تعزيز الاستقرار في المنطقة، وذلك بالتزامن مع حملة إسرائيلية تستهدف وجود الوكالة ودورها، مشيرا إلى متابعة المنظمة بقلق بالغ تعليق دول مانحة مساهماتها في موازنة الوكالة. وأشار الأمين العام إلى أن زيادة تمويل الوكالة سوف يؤكد التزام المجتمع الدولي بحماية حقوق اللاجئين الفلسطينيين ومسؤوليته تجاه توفير حل عادل لقضيتهم.

وأكد السيد حسين إبراهيم طه بأن الاجتماع ينعقد في ظل تصاعد وتيرة العدوان الإسرائيلي المتواصل الذي يستبيح كل المحرمات والقوانين والأعراف الدولية، ويرتكب المجازر المروعة وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، والتي كان آخرها استهداف مئات المدنيين أثناء انتظارهم للحصول على المساعدات الغذائية، مشيرا إلى أن هذه الجرائم قد أودت إلى تاريخ عقد الدورة في ٥ مارس الماضي بحياة أكثر من ثلاثين ألفا من المدنيين الفلسطينيين، وأسفرت عما يقارب سبعين ألف جريح، معظمهم من النساء والأطفال، وشرّدت ما يقارب مليوني فلسطيني داخل قطاع غزة.

وشدد الأمين العام على أن الاحتلال الإسرائيلي يواصل سياسة ممنهجة تقوم على الحصار، والتجويع، والتنكيل، والاعتقال، والقتل، والتهجير، والتدمير العشوائي للبنية التحتية، والمساكن، والمساجد، والكنائس، والمستشفيات، والمدارس، والجامعات، ومؤسسات الأمم المتحدة، والمباني التاريخية، والمرافق الإقتصادية، في إطار الإبادة الجماعية ومحاولة اجتثاث الشعب الفلسطيني من أرضه.

وأعرب السيد حسين طه عن التقدير والشكر لكل من شارك في الدورة الاستثنائية ما يحمل دلالات سياسية مهمة لاسيما التأكيد على المكانة المركزية لقضية فلسطين، كما أعرب عن التقدير العميق للدول الأعضاء التي بادرت بالدعوة لهذا الاجتماع في إطار تعزيز وتنسيق الجهود التي تضطلع بها المنظمة تنفيذا للقرار الصادر عن القمة العربية والإسلامية المشتركة غير العادية، التي انعقدت بدعوة واستضافة كريمة من المملكة العربية السعودية في الرياض بتاريخ ١١ نوفمبر ٢٠٢٣.

وأكد الأمين العام نجاح جهود فريق الاتصال الوزاري العربي والإسلامي المنبثق عن القمة، بما فيها الزيارات التي استهدفت الدول المؤثرة وبخاصة الدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي والمنظمات الدولية.

وبحث الدورة الاستثنائية تطورات وتداعيات العدوان الإسرائيلي المتواصل على الشعب الفلسطيني، وحملت دلالات سياسية مهمة لاسيما التأكيد على المكانة المركزية لقضية فلسطين، والتعبير عن الالتزام المشترك بمواصلة جهود المنظمة لدعم الشعب الفلسطيني والدفاع عن حقوقه المشروعة.

ورحب الأمين العام بالإجراءات المؤقتة التي أمرت بها محكمة العدل الدولية، داعيا جميع الدول إلى استخدام جميع أشكال النفوذ للضغط على الاحتلال الإسرائيلي لضمان امتثاله التام والفوري لأوامر المحكمة بخصوص منع وقوع مزيد من أعمال الإبادة الجماعية التي يرتكبها ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، كما دعا الى إسراع محكمة الجنايات الدولية في محاسبة ومساءلة كل الجرائم التي ارتكبها الاحتلال في جميع انحاء الأرض الفلسطينية المحتلة.

الأمين العام: بدأنا جهودا قانونية وإعلامية

لتوثيق وفضح الجرائم الإسرائيلية

قال معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه في خطابه أمام الدورة الاستثنائية لمجلس وزراء الخارجية بدول المنظمة والذي انعقد لبحث العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة إن الأمانة العامة للمنظمة كانت قد باشرت، استرشادا بالقرار الصادر عن القمة العربية والإسلامية المشتركة التي انعقدت في الرياض بتاريخ ١١ نوفمبر الماضي، تنسيق ومتابعة الجهود على كافة المستويات السياسية والإعلامية والقانونية والإنسانية لخدمة القضية الفلسطينية. وارتكزت الجهود والاتصالات التي قام به السيد حسين طه بإجرائها مع كبار المسؤولين على موقف المنظمة الذي يدعو للوقف الفوري للعدوان الإسرائيلي، وضرورة إدخال المساعدات الإنسانية بشكل كاف إلى جميع أنحاء قطاع غزة، ورفض محاولات تهجير الشعب الفلسطيني.

كما تكللت الجهود التي أجراها فريق الاتصال الوزاري العربي والاسلامي، بالنجاح في تأكيد وحدة وصلابة الموقف العربي والإسلامي المشترك على الساحة الدولية، في سبيل الدفاع عن الشعب الفلسطيني ومساندة حقوقه المشروعة، واستنهاض مسؤولية المجتمع الدولي لوضع حد لجرائم الاحتلال الاسرائيلي وسياساته العدوانية.

وتكللت جهود المجموعة الاسلامية كذلك خلال الشهور الماضية في تبني مجلس الأمن الدولي قرارين ٢٧٢٠ و٢٧١٢ وكذلك قرارين في الجمعية العامة للأمم المتحدة أكدت جميعها على ضرورة الوصول السريع والآمن وبالقدر الكافي للمساعدات للمدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة، وعلى هدنة إنسانية فورية تفضي إلى الوقف الفوري لإطلاق النار. وجدد السيد حسين طه إستنكار استخدام الولايات المتحدة عدة مرات حق النقض الفيتو تجاه مشاريع قرارات مجلس الأمن حول التطورات في الارض الفلسطينية، مؤكدا ضرورة مواصلة المجموعة الإسلامية جهودها ومساعيها بالتنسيق مع المجموعات الأخرى والدول الصديقة، بغية تبني قرارا حاسما بوقف هذا العدوان الغاشم على الشعب الفلسطيني فورا.

وأوضح الأمين العام بأن الأمانة العامة باشرت بتفعيل مرصد منظمة التعاون الإسلامي لجرائم إسرائيل ضد الفلسطينيين منذ ٢٣ يناير الماضي عبر إطلاق نافذة على موقع المنظمة على شبكة الإنترنت تنشر عبرها جميع المواد الإعلامية التي تنتجها وحدة الرصد الإعلامي دورياً، بما في ذلك التقارير الإعلامية الاسبوعية، والبيانات الصحفية، وفيديوهات وإنفوغراف ورسم بياني يتم نشرها على شبكات التواصل الاجتماعي للمنظمة.

وأشار الأمين العام إلى أن الأمانة العامة باشرت كذلك التنسيق مع الدول الأعضاء لتفعيل المرصد القانوني الذي أنشئ بموجب قرار القمة العربية والإسلامية المشتركة الأخيرة، عبر تشكيل لجنة داخلية للمتابعة. وشكر الأمين العام الدول الأعضاء التي بادرت بترشيح خبير قانوني استجابة لطلب الأمانة العامة، ما اعتبره أنه سوف يسهم في تفعيل المرصد القانوني إزاء توثيق الجرائم الإسرائيلية وإعداد مرافعات قانونية يمكن تقديمها لمحكمة الجنايات الدولية.

وأعرب السيد حسين إبراهيم طه عن أمله بأن تبادر الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم الفني والمالي الطوعي للأمانة العامة لتمكينها من تطوير عملها في هذا السياق.

ولفت الأمين العام إلى أن الأمانة العامة للمنظمة، إلى جانب ٢٥ من الدول الأعضاء، قدمت معلومات خطية لمحكمة العدل الدولية وشاركت في المرافعات الشفوية التي أجرتها خلال الفترة ١٩-٢٦ فبراير ٢٠٢٤ بشأن التبعات القانونية الناشئة عن احتلال إسرائيل للأرض الفلسطينية منذ ١٩٦٧ وانتهاكها المستمر لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

منظمة التعاون الإسلامي تدعو دولها

لتقديم الدعم لقطاع غزة

دعت الدورة الاستثنائية لمجلس وزراء الخارجية بدول منظمة التعاون الإسلامي والتي انعقدت في ٥ مارس الماضي في مقر المنظمة بجدة، إلى وقف إطلاق النار الفوري وغير المشروط للعدوان الإسرائيلي الشامل على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وإلى تقديم المساعدات الإنسانية والطبية والإغاثية وتوفير المياه والكهرباء وفتح ممرات إنسانية لإيصال المساعدات العاجلة إلى قطاع غزة بدون عوائق وبشكل كاف، وحذرت من خطورة مواصلة جريمة الإبادة الجماعية والتطهير العرقي، بما فيها التجويع والحرمان من المياه ومنع وصول الوقود، ما أدى إلى كارثة حقيقية على كافة القطاعات الصحية والإنسانية. وأكدت رفضها القاطع وتصديها بكافة السبل لأي محاولة للتهجير والطرد أو النقل القسري للشعب الفلسطيني عن أرضه.

كما أدان قرار الدورة بشدة ما يتعرض له المدنيون في قطاع غزة المحاصر وعموم الأرض الفلسطينية المحتلة من عدوان بربري وغير مسبوق من القتل والقصف والدمار المتعمد، وارتكاب الفظائع بحقه، بما فيها جريمة الإبادة الجماعية. ورفض استهداف المدنيين تحت أي ذريعة كانت وتهجيرهم قسراً من منازلهم ومن أراضيهم وتجويعهم وتعطيشهم وحرمانهم من النفاذ الآمن للمساعدات الإنسانية، بما يتعارض مع كافة الأعراف والقوانين الدولية ومع أبسط المبادئ والقيم الإنسانية واستهدافها المدنيين الساعين للحصول على المساعدات البسيطة التي تصل إلى قطاع غزة وقتلهم في جريمة بشعة يندى لها جبين الإنسانية.

ودعا القرار كافة الدول والمنظمات الدولية المعنية إلى إدانة هذه الجريمة البشعة والتحقيق فيها ومساءلة المجرمين عن ارتكابها، محملا إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، المسؤولية الكاملة عن مصير المدنيين في قطاع غزة وما يتعرضون له بكافة أنواع الأسلحة من إبادة جماعية مستمرة تحت القصف والحصار واستخدام التجويع كسلاح حرب، بلا كهرباء أو غذاء أو مياه نظيفة، وإجبارهم على هجر منازلهم قسراً.

ودعت الدورة الاستثنائية الدول الأعضاء للقيام بإرسال المساعدات الإنسانية لكامل قطاع غزة، وذلك بالتعاون والتنسيق مع المنظمات الدولية، تنفيذاً للتدابير المؤقتة التي أمرت بها محكمة العدل الدولية في قرارها بتاريخ ٢٦ يناير الماضي. كما دعت الدول الأعضاء إلى اتخاذ إجراءات فورية بمطالبة المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل للعمل على إدخال كافة المساعدات والاحتياجات الإنسانية غير المشروطة وغير المحدودة بنوع معين إلى قطاع غزة بشكل فوري ومستدام، والمشاركة في دعم هذه التحركات من قبل كافة الدول.

ودعا قرار الدورة الدول الأعضاء في المنظمة، وبشكل عاجل، للقيام بكل ما يلزم وعلى كافة المستويات لوقف الجرائم التي ترتكبها قوات الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني والتصدي لها ومساءلة مرتكبيها وإلى تقديم كافة أشكال الدعم المالي والإغاثة الإنسانية لكسر الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة منذ أكثر من ١٦ عاماً.

وثمن القرار مساهمة دول أعضاء والأمانة العامة في تقديم مساهمات إلى محكمة العدل الدولية بشأن الرأي الاستشاري حول الآثار القانونية لسياسات وممارسات الاحتلال في فلسطين بما في ذلك القدس الشرقية، بناء على طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة، ويقدر المشاركة الحضورية لمعالي الأمين العام ومخاطبته للمحكمة مباشرة إلى جانب الفريق القانوني للمنظمة.

ورحب القرار بالإجراءات المؤقتة التي أمرت بها محكمة العدل الدولية مؤكدا ضرورة التنفيذ الفوري لهذه الإجراءات لمنع إسرائيل من مواصلة المزيد من أعمال الإبادة الجماعية بحق الشعب الفلسطيني، وتوجه القرار بالشكر لجمهورية جنوب أفريقيا على رفع الدعوى لدى المحكمة.

«الوزاري الاستثنائي» يدين ويرفض تهجير الفلسطينيين وعزلهم

حذّر قرار الاجتماع الاستثنائي لمجلس وزراء الخارجية لدول منظمة التعاون الإسلامي الذي انعقد في ٥ مارس الماضي في جدة، كافة الدول التي تشارك بشكل مباشر أو غير مباشر في ارتكاب الإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني واعتبرها شريكة بصورة مباشرة في هذه الجريمة النكراء، ورحب في هذا الصدد، بالخطوة التي أقدمت عليها جمهورية نيكارغوا أمام محكمة العدل الدولية.

وأدان القرار ورفض كافة الخطط والسياسات التي تضعها أو تنتهجها حكومة الاحتلال الإسرائيلي، والتي تقوم على أساس مواصلة وتوسيع استعمار إسرائيل للأرض الفلسطينية المحتلة وتفكيك وحدتها الجغرافية وتحويلها إلى معازل وتهجير أهلها وعزل قطاع غزة عن باقي الأرض الفلسطينية المحتلة، في تحد واضح للموقف الدولي القائم وأكد العمل مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وتحديدا في مجلس الأمن الدولي لإصدار موقف واضح يرفض هذه الخطط والسياسات التدميرية وعناصرها بالكامل ويضع مساراً سياسياً وقانوناً واضحاً يؤسس خطوات جدية ولا رجعة فيها، وتفضي إلى تحقيق الحل المبني على الشرعية الدولية ويتصدى للإجراءات والسياسات التي تبعد عنه ويمكن من تجسيد حل الدولتين، مع الدعوة إلى تجميد عضوية إسرائيل في المنظمات الدولية، وبالتحديد في الأمم المتحدة. كما دعا القرار الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة إلى تحمل مسؤولياتها بموجب المادة المشتركة الأولى من اتفاقيات جنيف، واتخاذ كل ما يلزم من إجراءات لاحترام قواعد القانون الدولي الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة، وردع الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها سلطات الاحتلال الاستعماري بحق الفلسطينيين، والامتناع عن المساهمة فيها ومساءلة مرتكبيها عبر عقد اجتماع للدول الأطراف في أقرب فرصة ممكنة.

وأدان القرار، بأشد العبارات، عدم تقيد إسرائيل بالإجراءات الاحترازية التي أمرت بها محكمة العدل الدولية، داعيا كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وتحديداً الدول الأطراف في اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، إلى تحمل مسؤولياتها القانونية المستحقة تجاه جميع الدول الأطراف، واتخاذ إجراءات عملية لوقف انتهاك الاحتلال للاتفاقية، بما في ذلك فرض عقوبات عليها وعدم المشاركة بأي شكل من الأشكال في هذه الانتهاكات أو المساعدة أو التحريض عليها. وشدد القرار على مسؤولية جميع الدول بالتقيد التام بالتدابير الاحترازية التي أمرت بها محكمة العدل الدولية في القضية المقدمة من جنوب أفريقيا والمتعلقة باتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها وتنفيذها في قطاع غزة ومتابعة الدول لمسؤولياتها.

واستهجنت الدورة مواقف دول تدعي احترام حقوق الإنسان بينما تستمر في مساندتها للعدوان الغاشم المستمر على الشعب الفلسطيني الأعزل، ومنحها الحصانة لإسرائيل للإفلات من العقاب مخالفة لقواعد القانون الدولي، بما فيها تبرير العدوان وفرض عقوبات على الشعب الفلسطيني ومؤسساته.

وأشاد القرار بالمبادرة التاريخية للأمين العام للأمم المتحدة وفقاً للمادة (٩٩) من ميثاق الأمم المتحدة في ٦ ديسمبر ٢٠٢٣ عبر لفت الانتباه لمجلس الأمن إلى الحاجة الملحة بغية «وقف إطلاق نار إنساني في غزة»، وتحمل مسؤولياته في صون السلام والأمن الدوليين، وثمن الدور المميز الذي تضطلع به منظمات الأمم المتحدة العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة، وتحديداً في قطاع غزة وتوفير الدعم لهما

وحذر من تصاعد اعتداءات جيش الاحتلال الإسرائيلي وإرهاب المستوطنين المدعوم بالسلاح والحماية من قوات الاحتلال في القدس الشريف والضفة الغربية في عدوانها المتواصل على السكان المدنيين وممتلكاتهم، من قتل وتدمير وتهجير وبناء وتوسيع المستعمرات، في إطار حملتها الاستعمارية المسعورة التي تستهدف ضم الأرض الفلسطينية المحتلة، مؤكدا ضرورة اتخاذ ما يلزم من خطوات لمحاسبة المستوطنين على جرائمهم، بما فيها فرض العقوبات التجارية والتأشيرة وعبر وضعهم على قوائم الإرهاب وملاحقتهم قضائيا.

ودعا القرار المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إلى سرعة إنجاز التحقيق الجنائي في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبها ويرتكبها مسؤولو حكومة الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني الأعزل، وجلب المجرمين إلى العدالة الدولية، وتقدم بالشكر إلى كل من (جنوب إفريقيا و جزر القمر و جيبوتي وبوليفيا وبنغلاديش وفنزويلا وتشيلي والمكسيك) لإحالة الوضع في دولة فلسطين إلى المحكمة الجنائية الدولية، داعيا كذلك الدول الأعضاء التي تتمتع بالعضوية في المحكمة الجنائية الدولية إلى إحالة الجرائم المرتكبة في فلسطين إلى المحكمة في أقرب وقت، بالإضافة إلى دعوة الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم السياسي والفني والمالي لدولة فلسطين في هذا المجال.

وأكدت الدورة على أهمية دعم وحدتي الرصد القانوني والإعلامي، تطبيقاً للقرارات المنبثقة عن القمة العربية والإسلامية المشتركة غير العادية الأخيرة، وإدراج الوحدتين ضمن موازنة الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي لممارسة مهامها وتوفير متطلباتها الإدارية والمالية في رصد جميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني التي ترتكبها إسرائيل في أسرع وقت ممكن بحيث تكون مصدراً مهماً في دعم توجهات دولة فلسطين قانونياً.

وأحاط القرار علما مع التقدير، بالدورة الاستثنائية للمؤتمر الإسلامي لوزراء الإعلام تحت شعار «التضليل الإعلامي واعتداءات سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الصحفيين ووسائل الإعلام في الأراضي الفلسطينية المحتلة»، والتي عقدت في مدينة إسطنبول بالجمهورية التركية يوم السبت ٢٤ فبراير الماضي، وطلب من الدول الأعضاء تنفيذ البيان الختامي».

وطالب وزراء الخارجية، مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته وفقاً لميثاق الأمم المتحدة باتخاذ كافة الإجراءات العاجلة التي تضمن وقف العدوان الغاشم والهمجي على الشعب الفلسطيني وتحديدا في قطاع غزة وعموم الأرض الفلسطينية، والسماح بإيصال المعونات الإنسانية بشكل كاف ودون إعاقة وتوفير الحماية الدولية للمدنيين الفلسطينيين العزل ووقف الكارثة الإنسانية التي تنفذها آلة الحرب والدمار الإسرائيلية.

وأكد القرار محورية التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن رقم: ٢٧٢٠ وضرورة قيام منسقة الأمم المتحدة لشؤون المساعدات الإنسانية وإعادة إعمار قطاع غزة بالاضطلاع بمسؤولياتها في إطار التنفيذ الدقيق لقرار مجلس الأمن وإنشاء آلية داخل قطاع غزة لتسهيل إدخال المساعدات الإنسانية وتفادي العراقيل الإسرائيلية بالتعاون والتنسيق الكامل مع مؤسسات الأمم المتحدة العاملة في قطاع غزة وخاصة وكالة الأونروا، بما يسمح بالتدفق الفوري للمساعدات الإنسانية عبر كافة المنافذ بين إسرائيل، سلطة الاحتلال الاستعماري، وقطاع غزة مع تحميل الاحتلال الإسرائيلي مسؤولياته كسلطة احتلال.

وأكد القرار أهمية تشكيل آلية عملية وفعالة لتوفير الحماية للمدنيين الفلسطينيين، تنفيذا لقرارات مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة حول حماية الشعب الفلسطيني، بما في ذلك القرار رقم: ٩٠٤(١٩٩٤)، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم: A/RES/ES-١٠/٢١، بتاريخ ٢٧ أكتوبر الماضي.

«تحضيري» اجتماع العدوان على غزة يندد بـ «مجازر الطحين»

انعقد اجتماع كبار الموظفين التحضيري للدورة الاستثنائية لمجلس وزراء الخارجية بمنظمة التعاون الإسلامي، لبحث العدوان الإسرائيلي المتواصل على الشعب الفلسطيني، في مقر الأمانة العامة للمنظمة، ٤ مارس الماضي. وألقى السفير سمير بكر ذياب، الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين والقدس بالمنظمة كلمة الأمانة العامة مشيرا فيها إلى المجزرة المروعة التي ارتكبتها آنذاك قوات الاحتلال الإسرائيلي وأودت بحياة المئات من الشهداء والجرحى أثناء انتظارهم الحصول على مساعدات غذائية نهاية فبراير الماضي. وقال السفير سمير بكر إن هذه المجزرة «مجزرة الطحين» شكلت نموذجا وشاهدا على جرائم الحرب التي يمارسها جيش الاحتلال الإسرائيلي الأمر الذي يحتم مضاعفة الجهود القانونية خصوصا لدى محكمة الجنايات الدولية ومحكمة العدل الدولية، باعتبارهما أداتين مشروعتين وفعالتين لمساءلة ومحاسبة الاحتلال الإسرائيلي.

وقال السفير سمير بكر إن مضي إسرائيل، قوة الإحتلال، في تنفيذ الجرائم والمجازر الدموية ضد الشعب الفلسطيني يستدعي حراكاً أكثر فاعلية وأعمق تأثيراً على الساحة الدولية، بهدف مواجهة هذا العدوان الاسرائيلي الغاشم بكل الوسائل المشروعة والممكنة، بما في ذلك الجهود السياسية والقانونية والإعلامية، تنفيذاً للقرارات الصادرة عن القمة العربية والإسلامية المشتركة التي انعقدت في ١١ نوفمبر الماضي في الرياض، بالمملكة العربية السعودية.

وقال السفير إنه «لا بد من الإشارة أن هذا العدوان الاسرائيلي الوحشي ضد الشعب الفلسطيني ما كان له أن يستمر ويتصاعد لولا الدعم العسكري والحماية السياسية والقانونية التي توفرها الولايات المتحدة للاحتلال الإسرائيلي في المحافل الدولية، خصوصا من خلال استخدام حق النقض الفيتو عدة مرات ضد مشاريع قرارات مجلس الأمن الدولي التي تطالب بوقف هذا العدوان الإسرائيلي، الامر الذي شجع الاحتلال على التمادي بانتهاكاته وجرائمه، ومكّنه من الإفلات من المسائلة والعقاب.

وكان قرار «الوزاري الاستثنائي» قد ندد بجريمة الإخفاء القسري التي ترتكبها قوات الاحتلال منذ بداية العدوان الحالي في حق آلاف المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس المحتلة، وبالتحديد في قطاع غزة، بمن فيهم نساء وأطفال وشيوخ، علاوة على الإعدام والتنكيل والقمع والتعذيب والمعاملة المهينة والحاطة من الكرامة التي يتعرضون لها، داعيا الدول الأعضاء للضغط على سلطات الاحتلال للكشف عن مصير المختطفين الفلسطينيين لديها والعمل على إطلاق سراحهم فورا وضمان توفير الحماية لهم والمطالبة بتحقيق مستقل وشفاف حول هذه الجريمة بما فيها من سياسة إعدام المعتقلين الفلسطينيين في سجونها، وكذلك الإجراءات القمعية وغير الإنسانية بحق الأسرى الفلسطينيين، وندد القرار بحملات الاعتقال الجماعية العقابية التي تمارسها سلطات الاحتلال.

ودعا الدول الأعضاء إلى العمل ضمن إطار مجلس حقوق الإنسان على مساءلة الاحتلال على انتهاكاته الجسيمة والمتواصلة لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة ورفضه الانصياع لتطبيق واحترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتكليف سفراء المجموعة الإسلامية بتبني مشروع قرار يساهم في ذلك.

وكرر القرار دعوته للدول الأعضاء إلى دعم الجهود الرامية إلى توسيع الاعتراف بدولة فلسطين وانضمامها كعضو كامل العضوية إلى الأمم المتحدة وذلك كخطوة أساسية نحو تحقيق حل الدولتين على حدود العام ١٩٦٧، وثمن التحركات التي تقوم بها المجموعة الإسلامية في نيويورك والمتمثلة في صياغة وثيقة لجمع تأييد الدول لمنح دولة فلسطين العضوية الكاملة وتقديمها إلى الأمين العام ومجلس الأمن والجمعية العامة.

أمين عام المنظمة يلتقي وزير خارجية الجزائر

اجتمع معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، ٥ مارس الماضي، بمقر الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي بجدة، بمعالي السيد أحمد عطاف وزير خارجية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

وخلال اللقاء أشاد أمين عام منظمة التعاون الإسلامي، بدور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الفاعل داخل مجلس الأمن الدولي بخصوص القضية الفلسطينية، وفي إطار أنشطة وبرامج منظمة التعاون الإسلامي ودعمها للعمل الإسلامي المشترك. ومن جهته، أكد معالي وزير الخارجية الجزائري دعم بلاده الثابت للمنظمة وقضيتها الأولى، القضية الفلسطينية. كما تناول اللقاء عددا من المسائل ذات الاهتمام المشترك.

حسين إبراهيم طه يستقبل وزير خارجية كازخستان

استقبل معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، بمقر الأمانة العامة للمنظمة في جدة، ٤ مارس الماضي، معالي نائب رئيس الوزراء ووزير شؤون خارجية جمهورية كازخستان، السيد مراد نورتلو.

وخلال هذا اللقاء، جدد معالي السيد مراد نورتلو دعم كازخستان الثابت للقضية الفلسطينية وأطلع معالي الأمين العام للمنظمة عن جهود الدعم التي تبذلها بلاده لسد الحاجيات الإنسانية للفلسطينيين في قطاع غزة عبر وكالة الأونروا. وأعرب الأمين العام للمنظمة عن تقديره للانخراط النشط لجمهورية كازخستان في العمل الإسلامي المشترك، وعلى الخصوص في دعمها السخي المقدم للتخفيف من المحنة الرهيبة للشعب الفلسطيني.

الأمين العام يستقبل وزير الشؤون الخارجية لطاجيكستان

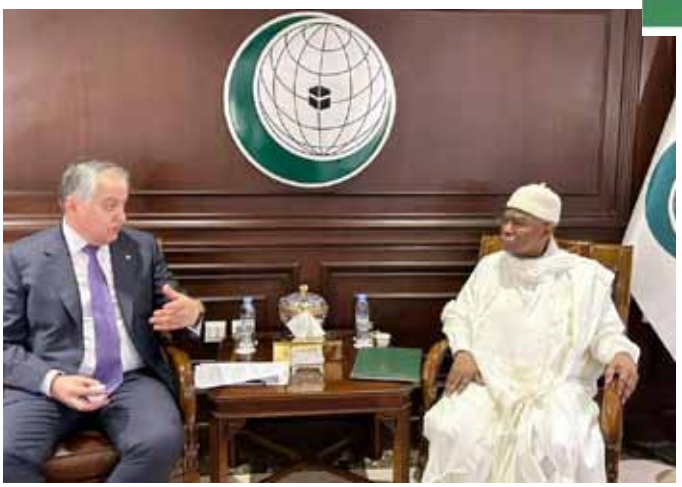

استقبل معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، بمقر الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي في جدة، ٤ مارس الماضي، معالي وزير الشؤون الخارجية لجمهورية طاجيكستان، السيد سراج الدين مهر الدين.

وخلال هذا اللقاء، تبادل الجانبان الرؤى حول العديد من القضايا ذات الأولوية على أجندة منظمة التعاون الإسلامي، وأثنى معالي السيد سراج الدين مهر الدين على الدعم الزاخر للمنظمة للقضية الفلسطينية وعلى الجهود المبذولة لوضع حد للاعتداءات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وجدد معالي السيد سراج الدين مهر الدين دعم طاجيكستان القوي للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

وأشاد الأمين العام للمنظمة، السيد حسين إبراهيم طه بالدور النشيط لجمهورية طاجيكستان ضمن مهام منظمة التعاون الإسلامي وفي النهوض بالعمل الإسلامي المشترك بما في ذلك القضية الفلسطينية.

«وزاري إعلام طارئ» في إسطنبول لبحث الاعتداءات الإسرائيلية على الصحفيين

عقدت منظمة التعاون الإسلامي الدورة الاستثنائية للمؤتمر الإسلامي لوزراء الإعلام في إسطنبول بالجمهورية التركية يوم ٢٤ فبراير الماضي وذلك تحت شعار "التضليل الإعلامي والاعتداءات التي تقترفها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في حق الصحفيين ووسائل الإعلام في الأرض الفلسطينية المحتلة"، بحضور كل من معالي الأمين العام للمنظمة، السيد حسين إبراهيم طه، ورئيس الدورة معالي السيد فخرالدين ألتون رئيس مديرية الاتصالات التركي ووزراء الإعلام والاتصال ومندوبو الدول الأعضاء في المنظمة.

وأكد الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي في كلمته التي ألقاها في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر أن ما تشهده الأرض الفلسطينية وخصوصا قطاع غزة من مجازر مروعة تجسد نموذجا للإرهاب المنظم والعنف وجريمة إبادة جماعية يقترفها الاحتلال الإسرائيلي دون رادع سياسي أو ديني أو إنساني أو قانوني، وتستدعي تعزيز الجهود والمواقف من أجل فضح هذه الجرائم وملاحقة الاحتلال الاسرائيلي قانونيا ومساءلته.

وأعرب الأمين العام في مستهل كلمته عن تقدير المنظمة للجمهورية التركية، حكومة وشعباً، لدعوتها لهذه الدورة الاستثنائية لبحث شعار الدورة، منوها بدور الجمهورية التركية الرائد في مساندة الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية المشروعة.

ونوه الأمين العام للمنظمة، حسين إبراهيم طه بنتائج القمة العربية الإسلامية المشتركة غير العادية لبحث العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، التي انعقدت بتاريخ ١١ نوفمبر الماضي في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية، وبقرارها المتمثل في إنشاء وحدة رصد إعلامي في الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، والتي قامت الأمانة العامة بإطلاقها فعلياً، إضافة إلى وحدة رصد قانونية، وذلك بهدف توثيق وفضح الجرائم والانتهاكات الإسرائيلية، وهو ما يؤكد الأهمية الخاصة التي يوليها قادة الدول الأعضاء إزاء ضرورة مواجهة اعتداءات الاحتلال الاسرائيلي الغاشمة على الشعب الفلسطيني واعتداءاته المتواصلة ضد الصحفيين والمؤسسات الإعلامية في الأرض الفلسطينية مما أسفرت عن استشهاد ما لا يقل عن ١٢٦ صحفيا منذ بدء جريمة الإبادة الجماعية الجارية على قطاع غزة، وذلك في سياق سياسته الهادفة لمصادرة الحقيقة، وتكميم الأفواه، والتغطية على جرائمه اليومية، ومنع إيصالها إلى الرأي العام العالمي.

كما دعا الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي جميع الجهات المكلفة بملف الإعلام في الدول الأعضاء إلى تعزيز الدعم والتعاون من أجل تطوير دور مرصد المنظمة لجرائم إسرائيل ضد الفلسطينيين أو وحدة الرصد الإعلامي في الأمانة العامة، والشراكة في رعاية وتنظيم أنشطة إعلامية بهدف مناقشة وتوثيق وفضح الانتهاكات والجرائم الإسرائيلية، وتوفير مزيد من الدعم اللازم للمؤسسات الإعلامية الفلسطينية من مقرات وتجهيزات، وإنتاج وتبادل البرامج الإعلامية والخبرات معها، وتخصيص مساحات إعلامية أكبر في وسائل إعلام الدول الأعضاء لتغطية كل التطورات المتعلقة بالقضية الفلسطينية.

وجدد الأمين العام للمنظمة السيد حسين إبراهيم طه تأكيده على دعم منظمة التعاون الإسلامي للشعب الفلسطيني وتضامنها معه في سعيه لاستعادة حقوقه الوطنية الثابتة، بما في ذلك حقه في العودة وتقرير المصير وتجسيد إقامة دولته المستقلة على الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف.

وكان اجتماع كبار الموظفين التحضيري لهذه الدورة الاستثنائية قد انعقد في مدينة إسطنبول لبحث مشاريع جدول الأعمال وبرنامج العمل والتقرير والبيان الختامي لتقديمها للاجتماع الوزاري للدورة لاعتمادها.

دول المنظمة تؤكد عملها سويا لمكافحة التضليل الإعلامي الإسرائيلي

أدان وزراء الإعلام في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، العدوان العسكري المستمر الذي تشنه إسرائيل، على الشعب الفلسطيني، وقمعها المنهج ومذابحها وإبادتها الجماعية للمدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة منذ ٧ أكتوبر الماضي، وفي الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشريف؛ داعين إلى وقف غير مشروط لإطلاق النار لمنع وقوع المزيد من الخسائر في الأرواح. وجاء ذلك في نص البيان الختامي للدورة الاستثنائية للمؤتمر الإسلامي لوزراء الإعلام تحت شعار: «التضليل الإعلامي واعتداءات سلطات الاحتلال الإسرائيلية على الصحفيين ووسائل الإعلام في الأرض الفلسطينية المحتلة» الذي انعقد بإسطنبول، الجمهورية التركية، بتاريخ ٢٤ فبراير الماضي.

كما أدانت الدورة حملات التضليل المنهجة التي يشنها الاحتلال الإسرائيلي وإشاعته للمعلومات الكاذبة والمضللة والأخبار الزائفة للتغطية على وحشيته وعلى مجازر الإبادة الجماعية التي يرتكبها في قطاع غزة، فضلا عن إدانتها استهداف الاحتلال الإسرائيلي المتعمد والمنهج للصحفيين الفلسطينيين، مؤكدة أن ذلك يشكل جزءاً من الحملة التي تستهدف إسكات رواة الحقيقة.

وأكد البيان الختامي مجددا أن السبيل الوحيد لإحلال السلم والأمن يمر عبر إحقاق حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك الاستقلال الوطني وصون سيادة دولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشريف.

ودعا البيان كافة الدول إلى الاعتراف بدولة فلسطين المستقلة ذات السيادة على أساس حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، باعتبار ذلك شرطاً مسبقاً لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي حلا سلميا ودعم السلام والأمن في المنطقة.

كما أعرب عن تصميم الدول الأعضاء على العمل سوية وعلى نحو وثيق، على المستوى الدولي، لمكافحة التضليل الإعلامي، ولإظهار إرادة مشتركة للعمل بشكل تضامني وموحد لفضح الهجمات العشوائية التي تستهدف المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك إرهاب المستوطنين في الضفة الغربية، والذي يهدف إلى التهجير القسري للشعب الفلسطيني.

وأكد البيان الختامي تصميم دول المنظمة كذلك على مواجهة وفضح محاولات الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي للتغطية على الدمار الميداني من خلال ترهيب الصحفيين للتقليل من رد الفعل الدولي، وضمان أن سعيه للتستر على جرائم الحرب والإبادة الجماعية المرتكبة في قطاع غزة مآله الفشل.

وأدان امتناع قوات الاحتلال الإسرائيلي عن اتخاذ أبسط التدابير لضمان سلامة الصحفيين طبقاً للقانون الدولي الإنساني والصكوك الدولية الأخرى التي تضمن وتحمي حقوق الصحفيين.

وشددت الدورة على أن من حق المجتمع الدولي الاطّلاع على ما يحدث في الأرض الفلسطينية، وفي قطاع غزة بشكل خاص، مؤكدة ضرورة تحرك المجتمع الدولي فوراً لمحاسبة إسرائيل على انتهاكها للقانون الدولي باستهدافها الصحفيين، واتخاذ تدابير فورية لحماية جميع الصحفيين العاملين في المنطقة.

وأدانت الدورة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لاستهدافها شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية وموظفي الصيانة في قطاع غزة، كما دعت كافة المؤسسات الإخبارية ووسائل الإعلام العالمية إلى فضح انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان وحملاته ضد الصحفيين.

وأعرب البيان الختامي عن دعمه جهود الأمانة العامة للمنظمة لتنفيذ الفقرة العاملة رقم ١٠ من القرار الصادر عن القمة العربية والإسلامية المشتركة غير العادية لبحث العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، التي عُقدت في الرياض يوم ١١ نوفمبر الماضي.

حسين طه يقدم مرافعة شفوية أمام «العدل الدولية» لاستعراض جرائم إسرائيل

قدّم معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، مرافعة شفوية أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي، ٢٦ فبراير الماضي، باسم المنظمة استعرض فيها جرائم إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، التي تقترفها في حق الشعب الفلسطيني ولاسيما حربها على قطاع غزة. وأكد أن إسرائيل ماضية في تطبيق سياسة الفصل العنصري ضد الفلسطينيين.

وفي مستهل مرافعته، أبلغ الأمين العام قضاة المحكمة بأن منظمة التعاون الإسلامي هي منظمة حكومية دولية تضم في عضويتها ٥٧ دولة، وهي تمثّل الصوت الجامع للعالم الإسلامي، وتم إنشاؤها في أعقاب حريق المسجد الأقصى في القدس عام ١٩٦٩، وأن من بين أهداف ميثاقها دعم حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته ذات السيادة وعاصمتها القدس الشريف.

وقال الأمين العام إن منظمة التعاون الإسلامي تولي أهمية كبيرة للنضال العادل الذي يخوضه الشعب الفلسطيني وتشعر بقلق عميق إزاء العدوان المستمر الذي تشنه إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد هذا الشعب في غزة، وإزاء المخاطر الجسيمة التي تنطوي عليها العمليات الإسرائيلية، لافتا إلى أن المنظمة عقدت في ١١ نوفمبر الماضي في مدينة الرياض، قمة غير عادية خُصصت حصرًا لبحث هذه القضية.

وحذر الأمين العام في مرافعته، التي قدمها معه فريق استشاري قانوني، من مغبة الحرب التي يشنها الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، معرباً عن إدانة المنظمة لهذا العدوان الذي قتل عشرات آلاف الضحايا، مما يشكل مناسبة لارتكاب جرائم حرب واسعة النطاق وخطر الإبادة الجماعية.

كما أعرب الأمين العام عن إدانته الشديدة للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، ويقترفها المستوطنون في الضفة الغربية وفي مدينة القدس الشريف، ورفض إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وضع حد لاحتلالها غير القانوني للأرض الفلسطينية، وللانتهاكات المتعددة لقواعد القانون الدولي التي ينتج عنها استمرار هذا الاحتلال، معبراً عن أسفه لعجز مجلس الأمن عن تنفيذ القانون الدولي لوقف دوامة العنف وتحقيق العدالة للشعب الفلسطيني.

وشدد الأمين العام في مرافعته أمام محكمة العدل الدولية بأن السلام العادل والدائم والشامل على أساس حل الدولتين هو السبيل الوحيد لضمان أمن واستقرار جميع شعوب المنطقة والحماية من دورات العنف والحرب، مطالباً كافة الدول بوقف تصدير الأسلحة والذخائر لسلطات الاحتلال التي يستخدمها الجيش والمستوطنين ضد الشعب الفلسطيني.

وناشد الأمين العام محكمة العدل الدولية بأن تدين الاستيطان المتسارع للقدس الشرقية والهجمات الإسرائيلية التي يتم تنفيذها ضد الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس، معرباً عن أمله في أن تكون الاستشارة القانونية التي ستصدرها المحكمة فرصة للتذكير بالواجب الحتمي الواقع على عاتق إسرائيل لوضع حد لاحتلالها للأرض الفلسطينية.

وأتاح الأمين العام الكلمة للمستشارة القانونية لمنظمة التعاون الإسلامي، السيدة شيميليه جيندرو، لعرض الجوانب القانونية لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن التبعات القانونية الناشئة عن سياسات إسرائيل وممارساتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

وكانت منظمة التعاون الاسلامي قد رحبت في ٢٩ مارس الماضي بالتدابير الاحترازية المؤقتة التي أمرت بها المحكمة لوقف جريمة الإبادة الجماعية التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة.

« التعاون الإسلامي» تدعو المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته تجاه العدوان على غزة

كانت منظمة التعاون الإسلامي قد رحبت في مارس الماضي بتبني مجلس الأمن الدولي قرارا يطالب بالوقف الفوري لإطلاق النار خلال شهر رمضان. معتبرة أن ذلك خطوة مهمة نحو تحمل المجتمع الدولي مسؤولياته لوقف جريمة العدوان الإسرائيلي المتواصل على الشعب الفلسطيني.

كما جددت دعوتها المجتمع الدولي لوضع حد لجميع جرائم الحرب التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي بما في ذلك الاستيطان والقتل والتدميروالتهجير القسري والابادة الجماعية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني في جميع الأرض الفلسطينية المحتلة.

واجتمعت مجموعة الممثلين الدائمين لمنظمة التعاون الإسلامي لدى الأمم المتحدة في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في ٢٧ مارس الماضي برئاسة سعادة السفير سيدي ولد محمد لغظف، الممثل الدائم لموريتانيا لدى الأمم المتحدة، لاستعراض تطورات العدوان الإسرائيلي المستمر في فلسطين، ولا سيما في قطاع غزة، في أعقاب صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٧٢٨ في ٢٥ مارس الماضي.

واعتبرت المجموعة اعتماد القرار الأخير لمجلس الأمن إجراءً تاريخيًا وتحوُّلٍ لافت يهدف إلى تأمين وقف دائم لإطلاق النار في غزة ووضع حد للخسارة المستمرة في أرواح الفلسطينيين الأبرياء والكارثة الإنسانية التي يواجهونها جراء العدوان الإسرائيلي البربري.

وأشت المجموعة على اعتماد قرار مجلس الأمن ودعت المجتمع الدولي، ولا سيما أعضاء مجلس الأمن، إلى ضمان تنفيذه على وجه السرعة. وأعربت المجموعة عن ارتياحها للتعاون المتزايد بين مجموعات الدول الأعضاء في المنظمة وجامعة الدول العربية وحركة عدم الانحياز، وشددت على دورها الحاسم في تنفيذ القرار المذكور.

كما ناقش الاجتماع آليات تنفيذ قرار القمة العربية الإسلامية الاستثنائية المشتركة بشأن العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني التي عقدت في الرياض في ١١ نوفمبر الماضي، وكذلك قرار الدورة الاستثنائية لاجتماع وزراء الخارجية المنعقد في جدة في ٥ مارس الماضي، مع الإشارة بشكل خاص إلى توسيع الاعتراف الدولي بدولة فلسطين كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة. وأعرب الاجتماع عن التزامه الراسخ بتكثيف المشاورات لتحقيق هذا الهدف، بما فيها توجيه الاتصالات الرسمية إلى أعضاء المجتمع الدولي المعنيين ورؤساء الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، أشاد الاجتماع بجهود اللجنة الوزارية التي شكلتها القمة العربية الإسلامية المشتركة برئاسة المملكة العربية السعودية بشأن تنفيذ قرار القمة، لا سيما فيما يتعلق بمنح فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة تمهيدًا لتحقيق حل الدولتين. وأعرب الاجتماع عن التزامه بالعمل على تحقيق هذه الأهداف في أقرب الآجال.

ودوليا، أدانت المنظمة إعلان رئيس الأرجنتين نيته نقل سفارة بلاده إلى مدينة القدس المحتلة، مؤكدة أن هذه الخطوة تشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، لا سيما قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٧٨ الذي يدعو الدول التي أقامت بعثات دبلوماسية في القدس إلى سحب هذه البعثات من المدينة المقدسة. كما أكدت أن هذه الخطوة غير القانونية تشكل اعتداء على حقوق الشعب الفلسطيني، داعية الأرجنتين إلى عدم الإقدام على اتخاذها واحترام التزاماتها بموجب قرارات الشرعية الدولية بشأن الحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي لمدينة القدس باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧م، وطالبتها بتبني مواقف تدعم الاستقرار والسلام القائم على رؤية حل الدولتين.

منظمة التعاون الإسلامي

ترصد الجرائم الإسرائيلية في تقرير أسبوعي

بناء على المادة رقم (١٠) في البيان الختامي الصادر عن القمة العربية والإسلامية المشتركة، في الرياض بالمملكة العربية السعودية، ١١ نوفمبر الماضي، والذي يقضي بإنشاء وحدة رصد إعلامية توثق كل جرائم سلطات الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني، ومنصات إعلامية رقمية تنشرها وتعري ممارساتها اللاشرعية وغير الإنسانية، أطلقت إدارة الإعلام في الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، وبالتعاون مع إدارة شؤون فلسطين والقدس والمكتب التمثيلي للمنظمة في رام الله، النشرة الأسبوعية للجرائم والمجازر التي تقترفها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال ضد الشعب الفلسطيني في كل من قطاع غزة ومدن الضفة الغربية ومدينة القدس الشريف. وصدر حتى لحظة إعداد العدد ٥٥ من مجلة المنظمة، (١١) تقريرا أسبوعيا اشتمل على بيانات صحفية وإنفوغراف ورسومات بيانية وأفلام فيديو نُشرت جميعها على موقع المنظمة الرسمي، وموقع المرصد الخاص بالعربية والإنجليزية والفرنسية بالإضافة إلى نشرها على منصات السوشيال الميديا الخاصة بالمنظمة. فيما بلغ عدد الشهداء الفلسطينيين الذين سقطوا جراء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة منذ ٧ أكتوبر الماضي وحتى كتابة هذا التقرير نحو (٣٤٥١٨). شهيدا.

وبحسب مرصد المنظمة فقد سقط في الأسبوع الأول من إطلاق المرصد (١٣٤٨) شهيدا، ووفق إحصاءات المرصد، بلغ مجموع الانتهاكات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني في المدة الزمنية المذكورة نحو (٤٢١٧) انتهاكا تراوح بين قتل وجرح واعتقال مواطنين فلسطينيين، واعتداءات على دور عبادة، وهدم ممتلكات، واقتحامات، وإغلاق معابر، وغيرها، فيما بلغ عدد الشهداء في الأسبوع الثاني نحو (٨٤٧) شهيدا، والانتهاكات (٣٣٣١).

كما بلغ عدد الشهداء الفلسطينيين في ٦ – ١٢ فبراير الماضي، نحو (٨٧٢) شهيدا فيما وصلت الانتهاكات في فلسطين بشكل عام إلى (٣٠٠٤). وبلغت حصيلة الشهداء للفترة التي تابعها المرصد بين ١٣ – ١٩ فبراير الماضي، (٧٥٧) شهيدا، وبلغ مجموع الانتهاكات والجرائم التي اقترفتها إسرائيل في أسبوع واحد نحو (٢٧٤٧) جريمة وانتهاكا.

وبحسب المرصد كذلك وللفترة بين ٢٠-٢٦ فبراير الماضي، فقد بلغ عدد الشهداء نحو (٦٩٨) شهيدا. وقد ازداد خلال هذه الفترة والأسبوع الثاني بين ٢٧ فبراير – ٤ مارس الماضي "مجازر الطحين" التي اقترفتها إسرائيل على دواري "الكويت" والنابلسي".

أيمن عبوشي
مدير تحرير مجلة
المنظمة

النظرة الباردة للأشياء

يحكي فيديو لصحيفة غارديان البريطانية على يوتيوب، قصة معاناة نازحين فلسطينيين في مدينة رفح هربوا من شمال قطاع غزة بسبب القصف الإسرائيلي المسعور ضد الأحياء المدنية الفلسطينية. ويعرض المقطع كيف افترشت هذه العائلات برك الأرض في برد الشتاء القارس كما يُظهر مشاهد لعائلات تنام في خيام مهترئة. وفي أسفل الفيديو، أمكن قراءة تعليقات عديدة لما لا أدري إن كانت ذبابا أو حقيقة، تعتقد أن البرد لم يكن شديدا..! وتقول بالنص: «إن درجة الحرارة في دول البحر الأبيض المتوسط، لا تقل عادة عن ١٣ درجة مئوية..!».. وآخر يزيد بتعليق: «إن كان الحال كذلك فهو مثل صيفنا في بريطانيا» وآخر يضيف: «إذن، ما المشكلة في النوم في العراء، إنها أشبه بنزهة..!».

إن النظرة الباردة للأشياء لا يمكن أن تُشعر صاحبها بجسامة المأساة أو وقع الوجع فيها من مرور عابر على شاشات الهواتف الذكية، ولأنه مع الوقت يصبح تصفح هذه البكرة الافتراضية على سطح الجوّال أمرا روتينيا يدفع فينا الملل وعدم القدرة على الحكم على الأشياء، ومع الاعتياد تتحول مشاهداتنا (The views) إلى نظرة باردة لا تختلف عن الرقم المجرد لعدد القتلى الذي يحصيه الفيديو نفسه.. وقد لا تعبر التعليقات بالضرورة عن حقيقة برد الشتاء بل تكتبها سخونة كف حامل الجوال على مقعده الوثير الذي يلوذ به لقتل ما فاض من الوقت، مصطحبا روح المرح التي تلف مزاجه، فهو – على أي حال – ينظر بعين الاسترخاء وطبع الباحث عن التسلية لا أكثر.

نظرة باردة تستحضر منطق "الزومبي"؛ ابن أدبيات السينما الأمريكية؛ دمية بشرية عديمة الشفقة ولا تشعر بالألم. "الزومبي"؛ والذي يُدعى في موروث الكونغو بـ "نزامبي" أي "الصنم" أو كما تقول ثقافات إفريقية أخرى هو الـ "فومبي" أي "الشبح"؛ أو الجثة التي تحتفظ بشيء من الروح والقادرة على تحريك أطرافها.. أو مثل ما يطرحها الفلكلور الهاييتي الذي يقدمها على أنها جثة تحركها خيوط سحرية.

كل هؤلاء يجتمعون في شخص ماتت روحه، فلا يشعر بالغير أو الغيرة ولا يكاد يشعر بنفسه.

ذلك الزومبي، هو تعبير مناسب لردود الأفعال على المشاهدات في فاصل إعلامي بات يحول الأزمات إلى "ترند" Trend يمكن قياسه ولكن لا يمكن استشعار فداحته إلا وفق خط بياني مرسوم ومنشور ولا يمكن تلمس وقعه في الحقيقة.. نعم، لقد أصبح العالم قرية صغيرة، ويمكن لصبي في شرق العالم أن يرى ويسمع ما يجري في الطرف الآخر، ويعلق عليه ويكتب بل ويروّج له، لكن مساحة التلاعب والسخرية تظل متاحة لتقزيم الحدث إعلاميا ولن يكون الشوف مثل السمع.

أرادت التعليقات المذكورة في السابق أن تسخّف من وطأة المأساة بل تجهضها وتمحوها من جذورها وتجعل من مأساة فلسطين برمتها نزهة لا تختلف في مخيال البريطاني عن ساعة يقضيها أمام جرف صخري يكسوه بساط أخضر على سواحل اسكتلندا، أو يقارنها صاحب تعليق آخر بهايد بارك بلندن هذه المدينة المطرية التي يلفها الضباب. تعليق يرى أن البرد قد يصل إلى ١٣ درجة مئوية لا شيء إن قارنّاه بما هو تحت الصفر.. لكن صاحب التعليق لم يأخذ في اعتباره أن هذه العائلة النازحة التي تئن من البرد في خيمة ممزقة في رفح، لربما لجأت من يافا أو الرملة قبل ٧٥ عاما ووجدت نفسها في غزة وقد فقدت من تبقى من أفرادها العشرين أو الثلاثين المتكدسين في منزل واحد خشية القصف في شتاء ٢٠٢٣، ومن خرج من تحت الركام قطعة سليمة واحدة، ربما لم يتبق لديه ما تيسر من طاقة للمشي عشرات الكيلو مترات إلى الجنوب محتفظا في ذاكرته الغضة بصورة أبنائه وقد تمزقوا إلى أشلاء، من دون أن يحمل حقيبة يضعها على كتفه وفيها بعض "لوازم النزهة"، وربما صادف جنود الاحتلال، وقاموا باعتقاله وجردوه من ملابسه وأهانوه، وضربوه قبل أن يستولون على ما تبقى لديه من أوراق نقدية، ليتركوه نهب العراء بمعدة فارغة وعقل شارد يصل إلى مكان مجهول لا يعرف فيه أحدا، ينتظر مساعدة من هنا أو نصيحة من هناك، ليعود ويتكدس مرة أخرى مع من تبقى من أحبائه فيما يمكن اعتبارها خيمة أقيمت على عجل من خرق بالية تمنع شيئا من الريح، فينزوي مكلوما بما فاض عنده من حزن وما تبقى له من جسده السليم.. وحينها ستقرصه فاجعته على من فقد البارحة، ووجعه بما أصابه من جروح، وأساه على كرامته المهدورة، وجوعه من معدة خاوية، وبطبيعة الحال سيكون شتاء البحر الأبيض المتوسط المعتدل حينها هو أهون ما يتعرض له إنسان لكن بالتأكيد لن تكون ليلته منعشة على شاطي بريطاني خلّاب.

> قد لا تعبر التعليقات بالضرورة عن حقيقة برد الشتاء بل تكتبها سخونة كف حامل الجوال على مقعده الوثير

لقاءات

أمين عام المنظمة يستقبل وزير السياحة الإندونيسي

استقبل معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، معالي وزير السياحة في جمهورية إندونيسيا، السيد ساندياغا صلاح الدين أونو، في مقر المنظمة في جدة، ٩ يناير الماضي. وأثناء اللقاء، أعرب الأمين العام عن شكره وامتنانه للدعم السخي الذي تتلقاه المنظمة من حكومة إندونيسيا، وأطلع الوزير على الأنشطة الأخيرة للمنظمة في المجالات المتعلقة بالسياحة.

حسين طه يستقبل وزير الشؤون الإسلامية المالديفي

استقبل معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، يوم ٧ يناير الماضي، في مقر الأمانة العامة، معالي الدكتور محمد شهيم، وزير الشؤون الإسلامية بجمهورية المالديف. وبحث الجانبان سبل التعاون بين منظمة التعاون الإسلامي وجمهورية المالديف وسبل تعزيز العمل الإسلامي المشترك، ولا سيما في مجالات تعزيز الاعتدال والتسامح.

الأمين العام يتباحث مع نائب وزير الخارجية السعودي

استقبل معالي نائب وزير خارجية المملكة العربية السعودية، المهندس وليد بن عبد الكريم الخريجي، معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، ٠١ فبراير الماضي، وذلك في مقر وزارة الخارجية بالرياض. وقدم معالي الأمين العام الشكر للقيادة السعودية، على الدعم المتواصل لجهودها وأنشطتها. كما استعرض الطرفان علاقات التعاون والجهود المشتركة بين الجانبين في مختلف المجالات.

في استقبال رئيس المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية التشادي

استقبل معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، ٢٤ يناير الماضي بمقر الأمانة العامة، وفدًا برئاسة الشيخ الدكتور محمد خاطر عيسى، رئيس المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ورئيس هيئة تنظيم إدارة الحج والعمرة في جمهورية تشاد. وشكلت الزيارة الودية فرصة للطرفين لبحث القضايا ذات الاهتمام المشترك. وأعرب الأمين العام عن امتنانه لهذه الزيارة، مؤكدًا أهمية تعزيز العلاقات بين المؤسستين.

لقاءات

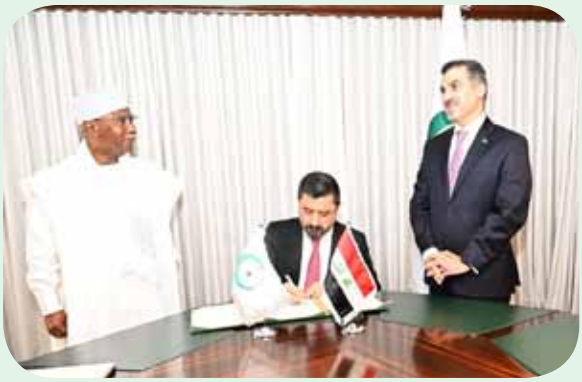

العراق يوقع النظام الأساسي لمحكمة العدل الإسلامية

استقبل معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، ٢١ مارس الماضي، في مكتبه بمقر الأمانة العامة بجدة، معالي الدكتور خالد شواني، وزير العدل لجمهورية العراق. وخلال اللقاء وقع الوزير وثائق انضمام جمهورية العراق إلى النظام الأساسي لمحكمة العدل الإسلامية الدولية. وثمن الأمين العام دور العراق الريادي في المنظمة والعمل الإسلامي المشترك.

مباحثات مع الخارجية الموريتانية

استقبل معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، ٨ فبراير الماضي، في الأمانة العامة، السفيرة الأمينة العامة لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون والموريتانيين في الخارج للجمهورية الإسلامية الموريتانية، السيدة العالية يحيى منكوس. وتناول اللقاء علاقات التعاون بين المنظمة والجمهورية الإسلامية الموريتانية وسبل وتعزيزها.

مباحثات مع نائب وزير خارجية أوزبكستان

استقبل معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، ١٩ مارس الماضي في مقر منظمة التعاون الإسلامي، نائب وزير الشؤون الخارجية لجمهورية أوزبكستان، معالي السيد بهرام جان عليف. وخلال اللقاء أكد معالي السيد بهرام جان عليف الأهمية الكبيرة التي توليها بلاده لمنظمة التعاون الإسلامي وضرورة تعزيز التعاون مع المنظمة فيمختلف المجالات.

المنظمة تجري مباحثات مع بريطانيا

استقبل معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، ١٤ فبراير الماضي، في مقر الأمانة العامة بجدة، معالي اللورد طارق أحمد، لورد منطقة ويمبلدون، وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب آسيا والكومنولث والأمم المتحدة. وناقش الجانبان السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز الحوار والتعاون بين المنظمة والمملكة المتحدة.

مقابلات

قدم الممثل الدائم الجديد للجمهورية التركية لدى منظمة التعاون الإسلامي، سعادة السفير جينك أوراز، أوراق اعتماده إلى معالي الأمين العام للمنظمة، السيد حسين إبراهيم طه، ١٧ مارس الماضي.

استقبل الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، معالي السيد حسين إبراهيم طه، ٢٥ مارس الماضي في مكتبه بمقر الأمانة العامة، السفير هشام الفوراتي، المندوب الدائم للجمهورية التونسية لدى المنظمة.

استقبل معالي الأمين العام، ٨ يناير الماضي، سفير الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لدى الرياض، سعادة السيد شريف وليد، الذي قدم أوراق اعتماده مندوبا دئما لبلاده لدى منظمة التعاون الإسلامي.

استقبل معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، ٢٩ يناير الماضي بمقر الأمانة العامة للمنظمة بجدة، سعادة السفير سيد محمد فؤاد شير، المندوب الدائم لجمهورية باكستان الإسلامية لدى المنظمة.

أدى سعادة المندوب الدائم لجمهورية نيجيريا الاتحاديةلدى منظمة التعاون الإسلامي، السفير يحيى لاوال، ٢١ فبراير الماضي، زيارة وداعية لمعالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه.

استقبل معالي السيد حسين إبراهيم طه، ٧ فبراير الماضي، في مكتبه، السيد عبد الرحيم عثمان علمي، نائب المندوب الدائم لجمهورية الصومال الفدرالية لدى المنظمة والقائم بالأعمال بالإنابة.

قطر وجهة لسياحة المؤتمرات في الشرق الأوسط

الدوحة (د ب أ): أصبحت دولة قطر وجهة إقليمية ودولية مميزة لسياحة المؤتمرات وفعاليات الأعمال، بفضل البنية التحتية اللازمة لاستضافة مؤتمرات ومنتديات الأعمال في مختلف المجالات، إلى جانب التسهيلات والمبادرات التي تقدمها «قطر للسياحة» لدعم نجاح أي منتدى أو مؤتمر يقام على أرض قطر.

ومنذ بداية الألفية الثالثة استثمرت قطر للسياحة كثيرا في تطوير مجموعة فريدة من مرافق الفعاليات الحديثة، حيث تمتلك دولة قطر مرافق عصرية ومتطورة لاستضافة المؤتمرات والمعارض والاجتماعات عبر ١٢٨ منشأة ومساحة عرض تبلغ ٧٠ ألف متر مربع، من أبرزها مركز قطر الوطني للمؤتمرات ومركز الدوحة الحديث للمعارض والمؤتمرات، الذي تم إنشاؤه وفقا لأعلى المعايير الدولية، لاستضافة أكبر المؤتمرات والمعارض الدولية، بالإضافة إلى تمتعها بمستويات عالية من الأمن والأمان؛ إذ تتصدر قطر قائمة الدول الأكثر أماناً في العالم. كما أنّها تتميز بموقع استراتيجي يسهل الوصول إليها من جميع دول العالم، وتمتلك ناقلة وطنية جوية متطورة ومطار حمد الدولي المطار الأفضل في العالم

ولما كانت فعاليات الأعمال تستهدف في المقام الأول كبار رجال الأعمال ومسؤولي الشركات والحكومات والشخصيات العامة البارزة، فإنها تحتاج إلى بنية فندقية رفيعة المستوى وهو ما تمتلكه قطر بالفعل عبر استحواذ الفنادق من فئة ٥ نجوم على حوالي ٤٠٪ من إجمالي عدد الغرف الفندقية في قطر والبالغ حوالي ٣٨,٥ ألف غرفة حتى نهاية الربع الأول من العام الماضي بحسب بيانات شركة الاستشارات العقارية «كوشمان آند ويكفيلد».

وأصبحت دولة قطر وجهة سياحية رائدة عالمياً وتمتلك سجلاً حافلاً في استضافة الفعاليات الكبرى ومنح زوارها تجارب لا تُنسى، وذلك بفضل موقعها الاستراتيجي والبنية التحية المتطورة وشبكة المواصلات العامة السلسة.

وفي الوقت نفسه، عكست أجندة المؤتمرات التي أقيمت وتقام في قطر على امتداد العام الحالي، تنوعا كبيرا في المجالات التي تغطيها بما يؤكد قدرتها على استقطاب أبرز الشخصيات والمؤسسات العاملة في مختلف المجالات للمشاركة في هذه المؤتمرات.

ففي الفترة من ٢٦ - ٢٩ فبراير الماضي تم عقد قمة الويب قطر ٢٠٢٤، كأول قمة ويب في الشرق الأوسط في عام ٢٠٢٤، وفي نفس الوقت كأكبر مؤتمر تكنولوجي في العالم يناقش مستقبل التكنولوجيا وكيفية تمكينها. شارك في هذه القمة التي أقيمت فعالياتها في مركز الدوحة للمعارض والمؤتمرات أكثر من ٧٥٠٠ مشارك من بينهم ٣٠٠ مستثمر و٦٠٠ شركة ناشئة، حيث شكلت فرصة كبيرة للشركات الجديدة، والخبراء، ورواد التكنولوجيا، والمستثمرين، وجميع المهتمين بمستقبل تكنولوجيا الويب لمناقشة آفاق المستقبل.

كما انطلقت في ٢ مايو الماضي، النسخة الثانية من مؤتمر ومعرض المسؤولية الاجتماعية في قطر باعتباره جزءا من البرنامج الوطني للمسؤولية الاجتماعية. وشكل هذا المؤتمر منصة رئيسية تجمع بين المتخصصين وقادة الصناعة والأكاديميين وأصحاب المصلحة من جميع أنحاء العالم لمناقشة ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات وتداولها وتعزيزها، كما وتهدف إلى توفير منصة للخبراء والمهنيين المحليين والدوليين في مجال المسؤولية الاجتماعية لمناقشة كيفية دمج الأهداف الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية ضمن أعمال المؤسسات المختلفة.

وجمع المؤتمر خبراء في مجالات الأعمال التجارية، الأكاديمية، والقانون، بالإضافة إلى ممثلين عن المؤسسات الحكومية وغير الحكومية من مختلف القطاعات، بهدف تحديد ومناقشة التحديات الرئيسية والحلول الممكنة لدمج المسؤولية الاجتماعية في الأعمال الأساسية وتعزيز العلاقات بين القطاعين العام والخاص.

قرار أممي جديد يعزز مكافحة الإسلاموفوبيا دوليا

جرى إحياء الذكرى السنوية الثانية لليوم العالمي لمكافحة ظاهرة الإسلاموفوبيا في الأمم المتحدة في نيويورك، يوم ١٥ مارس الماضي، باعتماد قرار متابعة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ١١٥ صوتًا. ورحب معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، باعتماد قرار المتابعة الذي سيساعد في مكافحة ظاهرة الإسلاموفوبيا على مستوى العالم.

وعقب اعتماد القرار رقم: ٤٨.L/٧٨/A بعنوان "تدابير مكافحة كراهية الإسلام"، انتظمت فعالية رفيعة المستوى لإحياء المناسبة برئاسة الجمهورية الإسلامية الموريتانية بوصفها رئيسة للدورة التاسعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية ورئيسة لدول مجموعة منظمة التعاون الإسلامي في نيويورك.

وشهدت الفعالية إلقاء كلمات لرئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، والأمين العام للأمم المتحدة، والأمين العام للمنظمة، السيد حسين إبراهيم طه. وأُلقيت كلمات افتتاحية أخرى للممثل السامي لتحالف الحضارات التابع للأمم المتحدة والمقررة الخاصة المعنية بحرية الدين أو المعتقد.

ورحبت الكلمات التي ألقاها رؤساء الوفود، التي تمثل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، باعتماد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الجديد، الذي يدعو إلى تعيين مبعوث خاص للأمين العام للأمم المتحدة معني بمكافحة الإسلاموفوبيا بالإضافة إلى أمور أخرى عديدة، كما أعربوا عن استعدادهم للعمل مع الأمم المتحدة لتعزيز ثقافة السلام والحوار بين الأديان والثقافات، بما في ذلك مكافحة التعصب الديني والقوالب النمطية السلبية والكراهية والتحريض على العنف على أساس الدين.

من ناحية ثانية، شارك وفد رفيع المستوى برئاسة سعادة الأمين العام المساعد للشؤون السياسية بمنظمة التعاون الإسلامي، السفير يوسف بن محمد الضبيعي، في أعمال المؤتمر الدولي حول الإسلاموفوبيا، المنعقد في باكو بجمهورية أذربيجان، يومي ٨ و٩ مارس الماضي. وفي كلمة ألقاها نيابة عن معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، في افتتاح المؤتمر، تطرق السفير الضبيعي إلى مختلف الجهود والمبادرات البناءة التي قامت بها منظمة التعاون الإسلامي للتصدي لظاهرة الإسلاموفوبيا سواء على مستوى الأمانة العامة أو الدول الأعضاء في المنظمة أو الدول الشريكة والمنظمات الدولية والإقليمية.

وسلط السفير يوسف الضبيعي الضوء على جهود مرصد الإسلاموفوبيا التابع للمنظمة في رصد الظاهرة واتجاهاتها المختلفة والتحديات المرتبطة بها، خاصة بالنسبة للمجتمعات والأقليات المسلمة في الدول غير الأعضاء. كما تطرق إلى جهود وتحركات المنظمة ودولها الأعضاء والتي توجت باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة لليوم العالمي لمناهضة الإسلاموفوبيا.

وأشار إلى التزام المنظمة بمواصلة جهودها لمكافحة التصاعد المثير للقلق لهذه الظاهرة دوليا وحرصها الدائم على إثارة هذه المسألة وأهمية إيجاد الحلول اللازمة في إطار المشاورات القائمة مع عدد من الدول غير الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية، بما في ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

كما شدد السفير الضبيعي على الانخراط القوي لمنظمة التعاون الإسلامي لمواصلة ومضاعفة الجهود وتنظيم عدد من الفعاليات في العواصم الدولية لزيادة الوعي بضرورة مناهضة ظاهرة الإسلاموفوبيا وتعزيز الحوار بين الأديان والتفاهم والتسامح والتعايش والاحترام المتبادل.

المنظمة تحيي مع الأمم المتحدة اليوم العالمي لمكافحة الإسلاموفوبيا

شاركت منظمة التعاون الإسلامي ومكتب الأمم المتحدة في جنيف في تنظيم فعالية في جنيف، في قصر الأمم، في ١٥ مارس الماضي، وذلك بمناسبة إحياء اليوم الدولي لمكافحة ظاهرة الإسلاموفوبيا.

وانتظم الحفل في إطار تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم: ٢٥٤/٧٦، الذي يدعو إلى دعم الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز حوار عالمي بشأن تعزيز ثقافة التسامح والسلام، على أساس احترام حقوق الإنسان وتنوع الأديان والمعتقدات.

وكانت النسخة الثانية من الاحتفال باليوم الدولي تهدف إلى حث جميع الأطراف والجهات المعنية على مواصلة جهودهم في مكافحة التعصب الديني، ولا سيما ظاهرة الإسلاموفوبيا، وذلك عبر تنفيذ الصكوك القائمة. كما دعت جميع الأطراف والجهات المعنية إلى تعزيز التعاون الدولي في التصدي لكراهية الإسلام باعتبارها شكلاً محددًا من أشكال العنصرية واعتماد خطط عمل لمنعها ومكافحتها.

وألقى معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه والمدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف كلمات افتتاحية. كما ألقى السيد فولكر تورك، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، الكلمة الرئيسية. كما تضمنت الفعالية عروضًا قدمها أعضاء اللجنة الذين سلطوا الضوء على الجوانب العديدة لآفات التعصب والكراهية الدينية والعنف، وتبادلوا وجهات نظرهم حول أفضل السبل لمكافحتها.

من جهة ثانية، احتفلت منظمة التعاون الإسلامي رفقة المجتمع الدولي باليوم العالمي لمكافحة الإسلاموفوبيا، ونشرت منظمة التعاون الإسلامي كلمة أمينها العام السيد حسين إبراهيم طه بهذه المناسبة التي قال فيها إنه "يعتقد أن هذا الحدث يمثل فرصة لتأكيد التضامن مع ضحايا ظاهرة الإسلاموفوبيا، ومع ضحايا الحوادث وأعمال العنف والمضايقات والترهيب بدافع الكراهية والتعصب الدينيين».

الأمين العام: اليوم العالمي لمكافحة الاسلاموفوبيا يعد الأوثق صلة بالظاهرة في ظل انتشار قوى الكراهية

وقال الأمين العام إن هذا الحدث بالغ الأهمية، ليس لأنه بمثابة تذكير دائم بأن الكراهية والتعصب يمكن أن يتحولا دائماً إلى أعمال عنف كارثية فحسب، ولاسيما عندما تُرتكَب على أساس الإيمان أو الدين، مضيفا بأنها فرصة لحشد الإرادة السياسية وإطلاق نداء عالمي لجميع الجهات والأطراف المعنية لاتخاذ إجراءات ملموسة بغية ردع قوى الشر التي يتمثل هدفها الرئيسي في تدمير الحياة المتناغمة والتعايش السلمي بين مختلف الأديان.

وأضاف السيد حسين إبراهيم طه بأن هذه المناسبة تعد الأوثق صلة بالموضوع، بالنظر إلى أن قوى الكراهية والتعصب لا تزال تنتشر، بل وتنمو بسرعة مثيرة للقلق.

ولفت الأمين العام إلى أنه من المحزن أن الإسلاموفوبيا وغيرها من أشكال كراهية الأجانب، أصبحت لسوء الحظ "ظاهرة طبيعية" بالنسبة للبعض، فضلا عن أن الملاحظ، بحسب الأمين العام، أن الأعمال الاستفزازية استمرت في بعض البلدان، وغالبًا ما كانت تحت حماية واضحة من السلطات. وتعرضت شخصيات مرجعية من ديانات معينة وخاصة الإسلام للإساءة، وتم حرق وتدنيس نصوص دينية وكتب مقدسة، وتمت مهاجمة دور للعبادة، وتم استهداف أفراد فقط بسبب عقيدتهم أو دينهم. وفي الماضي، كانت مثل هذه الحوادث تقع بين الحين والآخر، لكنها أصبحت هذه الأيام كثيفة واعتيادية تحدث يومياً في أماكن مختلفة من العالم.

وجدد بالنيابة عن المنظمة الإعراب عن التقدير العميق للأمم المتحدة لاعتماد الجمعية العامة القرار رقم: ٢٥٤/٧٦ الذي يحدد يوم الخامس عشر منمارس يوماً دولياً لمكافحة الإسلاموفوبيا، واصفا إياها بأنها خطوة حاسمة ضرورية لمكافحة التحريض على الكراهية والتمييز والعنف على أساس ديني.

حسين طه يشارك في مؤتمر بناء الجسور بين المذاهب الإسلامية

شارك معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، ١٧ مارس الماضي، في أعمال المؤتمر الدولي تحت شعار "بناء الجسور بين المذاهب الإسلامية" الذي نظمته رابطة العالم الإسلامي في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية، حيث ألقى الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، كلمة في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر تقدم فيها بأسمى آيات الثناء والعرفان لخادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز، ولي العهد، رئيس مجلس الوزراء السعودي، على الرعاية الكريمة لهذا المؤتمر المهم الذي يأتي امتداداً للمواقف السعودية الواضحة والثابتة تجاه قضايا العالم الاسلامي، وتجسيدا لريادتها الروحية ودعمها المتواصل لكل ما يجمع ويوحّد شمل المسلمين.

كما أعرب الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه عن الشكر الجزيل لمعالي الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى، الأمين العام لرابطة العالم الإسلامي على تنظيم مؤتمر الرابطة ودعوته له للمشاركة فيه، مشيدا بالنشاط الدؤوب لرابطة العالم الإسلامي وحضورها الفاعل في خدمة الإسلام والمسلمين.

وشدد الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي في كلمته على أن تعاليم الدين الإسلامي الحنيف أكدت أهمية الوحدة والتضامن والتقارب بين المسلمين، وحرصت على تعزيز الوحدة الإسلامية والمصير المشترك للأمة.

ولفت الأمين العام إلى أن هذا ما يلقي بمسؤوليات جسام على الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وذلك من أجل العمل على تحقيق مقتضيات التضامن والتآزر، واجتماع الكلمة، وتوحيد الصف، والتقريب بين المذاهب والمدارس الفكرية والفقهية، وتجاوز كل ما يفرق لُحمتها ويضعف قوتها، والتوافق حول المشتركات التي تعزز من تكاملها، لافتا إلى أن التراث الإسلامي يزخر بمبادئ الانفتاح الفكري وقبول الاختلاف.

كما أشار السيد حسين إبراهيم طه أن منظمة التعاون الإسلامي قد حملت على عاتقها مهمة التقريب بين الدول الإسلامية في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، ولم تغفل عن التقريب بين المذاهب الإسلامية، حيث أسست سنة ١٩٨١ ذراعها الفكري والفقهي المتمثل في مجمع الفقه الإسلامي الدولي وخصصت ولايته بتحقيق مبدأ الاجتهاد الجماعي وجمع كلمة المسلمين في المسائل الفقهية والعقدية على اختلاف مذاهبهم ومشاربهم.

وأعرب الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه عن أمله في ان تساهم مخرجات وتوصيات مؤتمر رابطة العالم الإسلامي في التأصيل الفقهي الذي يفضي إلى بناء الجسور بين المذاهب ومحاربة التطرف والغلو والاسلاموفوبيا، مما يسهم في ترسيخ لغة الحوار والتواصل وإقامة مجتمع إنساني يعيش في تفاهم ووئام وسلام.

وقد شارك في المؤتمر كبار الشخصيات الإسلامية من المفتين وكبار العلماء من مختلف المذاهب الإسلامية.

وتم على هامش انعقاد المؤتمر توقيع مذكرة تفاهم بين منظمة التعاون الإسلامي ورابطة العالم الإسلامي، حيث مثّل الأمين العام للمنظمة السيد حسين إبراهيم طه، منظمة التعاون الإسلامي، فيما وقعها من جانب رابطة العالم الإسلامي الأمين العام للرابطة واشتملت المذكرة التعاون المشترك بين المنظمة والرابطة بغية تنفيذ مخرجات المؤتمر.

جدّات يناضلن ضد تنامي اليمين المتطرف في ألمانيا

هانوفر كريستينا ستيشت (د ب أ): تتزايد باستمرار أعداد النساء المتقدمات في العمر اللاتي يشاركن في المظاهرات في مختلف أنحاء ألمانيا لمعارضة ارتفاع مد تيار اليمين المتطرف.

وطوال شهور تعرضت ألمانيا لهزة من جراء زيادة نشاط التطرف اليميني، غير أنه بعد أن كشف تقرير استقصائي نشره موقع "كوركتيف"، عن أن أعضاء من حزب البديل من أجل ألمانيا اليميني المتطرف، وعدد آخر من الأحزاب حضروا اجتماعا، تم خلاله مناقشة "خطة كبرى" سرية ترمي إلى ترحيل المهاجرين على نطاق واسع، تغير شيء ما وبدأ الألمان في النزول إلى الشوارع بأعداد متزايدة.

وشهدت الاحتجاجات توحد السكان عبر مختلف الأطياف الاجتماعية والسياسية، واتخاذهم موقفا ضد العنصرية والتطرف اليميني.

وتجمعت سيدات كبيرات في السن في مسيرات احتجاجية من برلين إلى ميونيخ ومن كولونيا إلى هانوفر، إلى جانب البلدات والقرى الصغيرة.

ورفعت نساء عجائز كثيرات لافتات تقول، "جدات ضد اليمين" بينما وضعت أخريات هذا الشعار على شارات ثبتنها على أذرعهن، أو على قبعات قمن بحياكتها بأنفسهن.

ووحدت هذه المجموعة النسائية في ألمانيا، الرجال والنساء الذين شب بعضا منهم عن الطوق أثناء الحرب العالمية الثانية، ورأوا أن من واجبهم أن يحذروا الجيل الأصغر سنا، بأنه من الضروري أن يحموا الديمقراطية، من الفاشية التي عانوا ويلاتها بشكل مباشر.

وتزايدت المخاوف في ألمانيا مرة أخرى مؤخرا، من تراجع الديمقراطية لأسباب ليس أقلها ارتفاع شعبية حزب البديل من أجل ألمانيا.

وتقول مجموعة الجدات ضد اليمين، إن هدفها يتمثل في معارضة مجموعة من القضايا ذات الصلة، من بينها العنصرية إلى جانب كراهية النساء. ويضيف الموقع الإليكتروني للمجموعة، "إننا مبادرة تعمل في إطار منظمات العمل المدني، ولا تنتمي لأي حزب».

ويوضح الفرع الألماني لهذه المنظمة أنها تأسست في ٢٧ يناير ٢٠١٨. وبينما يشير اسم المنظمة إلى الجدات، فإنها تضم رجالا ونساء على حد سواء. وليس من الواضح عدد الأعضاء فيها، حيث تسودها اللامركزية إلى حد كبير.

وتقول آنا أوفيلر من مدينة ناجولد بالجنوب الألماني، وهي واحدة من مؤسسي المنظمة، "تزايد عدد الأعضاء بأكثر من أربعة أمثال خلال الأسابيع الثلاثة الأخير".

وفي ألمانيا توجد مجموعات محلية كثيرة مستقلة عن المنظمة، وتقدر أوفيلر أن ٣٠ ألفا من الأعضاء على الأقل يشاركون في المظاهرات.

منظمة التعاون الإسلامي تشارك في اجتماع المبعوثين الخاصين لأفغانستان

شارك مبعوث الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي إلى أفغانستان، السفير طارق علي بخيت في اجتماع المبعوثين الخاصين لأفغانستان والذي انعقد في العاصمة القطرية الدوحة يومي ١٨ و١٩ فبراير الماضي، وذلك برئاسة الأمين العام للأمم المتحدة السيد انطونيو غوتيريش وباستضافة كريمة من دولة قطر.

وخلال مداخلاته في المحاور المختلفة للإجتماع أكد السفير طارق التزام منظمة التعاون الإسلامي بدعم أفغانستان وبالحوار البناء مع سلطات الأمر الواقع في أفغانستان بشأن القضايا والموضوعات التي تضمنتها قرارات مجلس وزراء الخارجية ذات الصلة، واستعرض في هذا الصدد جهود المنظمة في تقديم المساعدات الإنسانية وفي إرسال فرق العلماء وعقد مؤتمر حقوق المرأة في الإسلام باستضافة كريمة من المملكة العربية السعودية.

وأكد السفير طارق بأن الوضع في أفغانستان سيكون ضمن أولويات أجندة القمة الإسلامية القادمة في القمة الإسلامية الخامسة عشر التي عقدت في جمهورية غامبيا، وفي الدورة الخمسين لمجلس وزراء الخارجية في الكاميرون في شهر يوليو القادم.

وعقد السفير طارق علي هامش الاجتماع عدة لقاءات مع عدد من المبعوثين الدوليين لأفغانستان.

من جهة ثانية، استقبل معالي السيد سراج الدين مهر الدين، وزير خارجية جمهورية طاجيكستان، الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية والثقافية والاجتماعية المبعوث الخاص للأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي إلى أفغانستان، السفير طارق علي بخيت، وذلك في ٠٩ فبراير الماضي، في مقر وزارة الخارجية الطاجيكية في العاصمة دوشانبيه.

وبعد تسليم رسالة مكتوبة من معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي السيد حسين إبراهيم طه، إلى معالي الوزير الطاجيكي، ناقش الطرفان جهود منظمة التعاون الإسلامي وجمهورية طاجيكستان لدعم الشعب الأفغاني، في ضوء القرارات التي اعتمدها مجلس وزراء الخارجية في هذا الصدد.

كما تبادل الجانبان وجهات النظر حول القضايا ذات الاهتمام المشترك مع طاجيكستان ومنظمة التعاون الإسلامي وخاصة في مجالات الشؤون الإنسانية والثقافية والاجتماعية، حيث اتفق الجانبان على ضرورة الحفاظ على الزخم الناتج عن التعاون المثمر بين الجانبين، مع تسليط الضوء على التزام جمهورية طاجيكستان بدعم أهداف منظمة التعاون الإسلامي ودورها النشط في استضافة العديد من أحداث وأنشطة منظمة التعاون الإسلامي.

على صعيد آخر، نددت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، وبأشد عبارات التنديد، بالتفجيرين اللذين وقعا يوم الخميس ٢٢ مارس الماضي في مدينة قندهار جنوب أفغانستان وفي العاصمة كابول. وخلف الهجوم الانتحاري المدمر في قندهار سقوط العديد من الضحايا وعشرات المصابين بينما لم ترد حتى الآن أي تقارير عن الإصابات الناجمة عن تفجير كابول.

ووقع هذان الهجومان الإرهابيان الشنيعان خلال شهر رمضان المبارك وأحدثا مذبحة وسط المدنيين الأفغان في الوقت الذي كان من المفترض أن يتم تكريس أوقاته بإخلاص للعبادة والتقوى.

وذكرت الأمانة العامة للمنظمة أنها وإذ أقرت بالتحسن الذي طرأ في الآونة الأخيرة على المشهد الأمني في مختلف أنحاء أفغانستان، إلا أنها دعت سلطات الأمر الواقع في كابول لبذل المزيد من الجهود في التصدي لأي مجموعات إرهابية ما تزال تزاول نشاطها على أراضي أفغانستان.

وأعربت الأمانة العامة عن صادق مواساتها وتعازيها لأسر ضحايا التفجيرين الدمويين وعن متمنياتها بالشفاء العاجل والتام للجرحى.

الأمين العام يجري محادثات عديدة مع مسؤولين روس

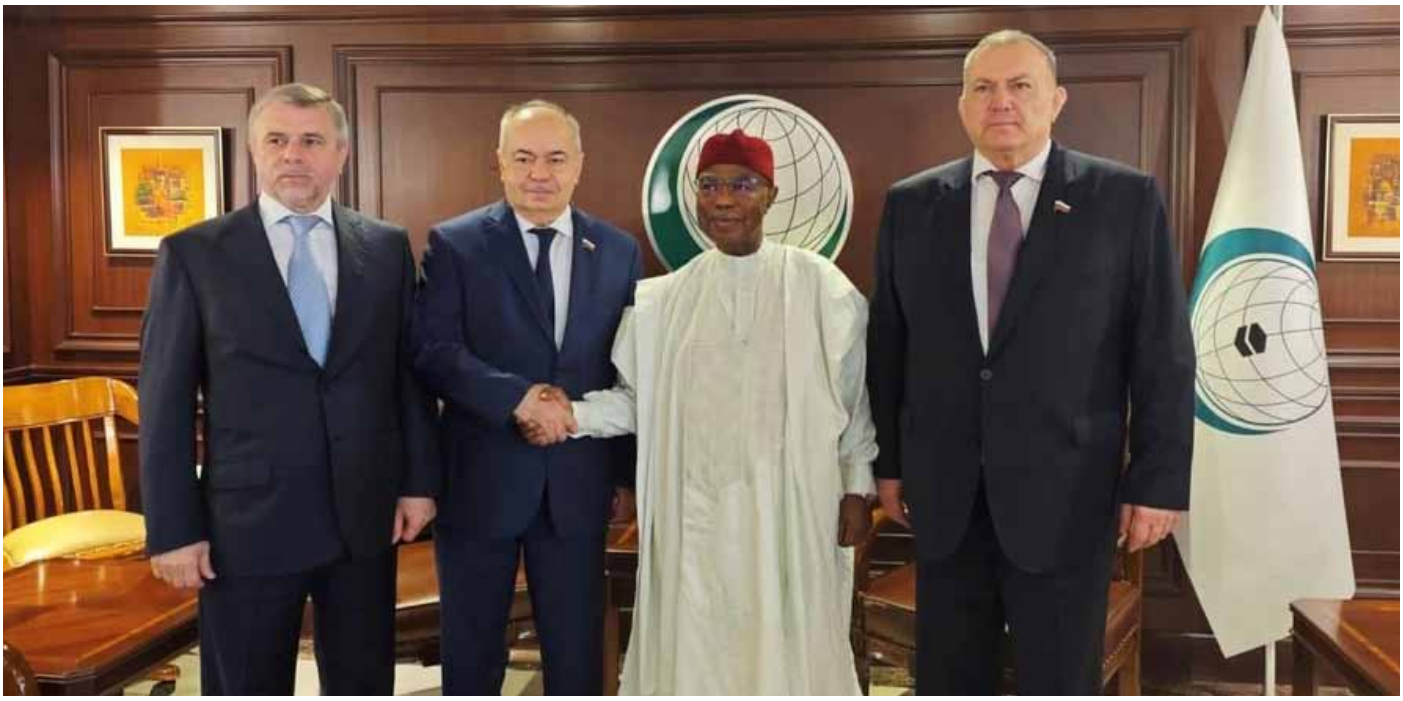

استقبل الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، سعادة السيد عزت قديروف، النائب الأول لوزير الرياضة في الاتحاد الروسي والوفد المرافق له، يوم ٦ مارس الماضي، في مقر الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي في جدة.

ناقش نائب الوزير والوفد المرافق له القضايا المتعلقة بتعزيز التعاون والتنسيق بين الاتحاد الروسي والأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي في مجالات تمكين الشباب وتطوير الرياضة بما في ذلك مشروعي الاتحاد الروسي: "إقامة دورة الألعاب الإسلامية للشباب في قازان عام ٢٠٢٥"، و"تنظيم القمة العالمية للشباب في قازان في أغسطس ٢٠٢٤".

وأشاد الأمين العام بالمشروعين وبالاتحاد الروسي لدوره النشط والإيجابي كعضو مراقب في المنظمة في تحقيق الأهداف والغايات المنصوص عليها في ميثاق المنظمة، وأعرب عن تقديره لتعاون الاتحاد الروسي الوثيق مع الأمانة العامة للمنظمة في تعزيز جداول الأعمال ذات الاهتمام المشترك. كما هنأ الأمين العام نائب الوزير على التنظيم الناجح للقمة العالمية الثانية للشباب في قازان عام ٢٠٢٣، متمنيا النجاح لبطولة الألعاب الإسلامية للشباب المرتقبة عام ٢٠٢٥. وأكد الأمين العام استعداد الأمانة العامة وتعاونها لإنجاح هذه الفعاليات بالتنسيق مع الأجهزة والمؤسسات ذات الصلة في المنظمة وبالتعاون مع المملكة العربية السعودية، رئيس المؤتمر الإسلامي الخامس لوزراء الشباب والرياضة.

وشدد الأمين العام كذلك على أن قضايا الشباب والرياضة تأتي على رأس الأولويات على جدول أعمال المنظمة التي تؤمن إيمانا راسخا بأن السلام والأمن والازدهار في العالم ستظل جميعها على المحك ما لم تتم معالجة التحديات التي يواجهها الشباب من خلال إشراكهم والعمل معهم والدفاع عن حقوقهم وإشراكهم في عملية صنع القرار.

بجانب ذلك، استقبل السيد حسين إبراهيم طه ٨ يناير الماضي، السيد إلياس أوماكانوف، عضو مجلس الشيوخ عن الاتحاد الروسي، ومفوض شؤون الحج في حكومة الاتحاد الروسي. وبحث اللقاء مجالات التعاون المشتركة بين العالم الإسلامي وروسيا الاتحادية في مختلف المجالات وسبل دعمها وتعزيزها وخاصةً السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلوم والتكنولوجيا.

وأكد الجانبان ضرورة مواصلة الجهود بهدف تطوير هذه العلاقات بما يخدم مصلحة الشعوب، وتحقيق الامن والاستقرار والتنمية المستدامة.

من جهة ثانية، استقبل الأمين العام ١٩ مارس الماضي سماحة مفتي جمهورية الشيشان، صلاح حجي مجييف. وأطلع سماحة المفتي الأمين العام للمنظمة على حالة المسلمين في الشيشان والجهود التي تبذلها جمهورية روسيا الاتحادية في سبيل توفير أجواء التسامح الديني والعيش المشترك.

كما نقل سماحته للأمين العام تحيات الرئيس الشيشاني رمضان قديروف، ووجه لمعاليه دعوة لزيارة الشيشان من أجل الاطلاع عن قرب على التطور والتقدم الذي تشهده الشيشان، والأمن والسلام الذي تنعم به.

و من جانبه، أثنى الأمين العام على الجهود المبذولة من طرف القيادة الشيشانية لتعزيز صورة الإسلام المعاصر والسهر على تثبيت الأمن والإستقرار والعمل على نشر اسباب التعايش السلمي بين اتباع مختلف الديانات. كما أكد حرص المنظمة على دعم الجهود التي تعمل على تعزيز سبل الحوار بين الثقافات والاديان والتي هي جزء من المثل العليا للدين الإسلامي الحنيف لدى المنظمة.

وكان الأمين العام قد استقبل في ٢ يناير الماضي، في مقر الأمانة العامة للمنظمة، سعادة السفير تركو داودوف، الذي قدم أوراق اعتماده مراقبا دائما لروسيا الاتحادية لدى منظمة التعاون الإسلامي. وخلال هذه المناسبة أشاد الجانبان بمستوى العلاقات بين منظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الروسي وعبرا عن الرغبة المشتركة في مزيد تعزيزها.

المنظمة تستضيف "يوم التضامن مع كشمير"

ألقى معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، كلمة خلال معرض للصور أقيم بمقر الأمانة العامة للمنظمة ٥ فبراير الماضي، لتسليط الضوء على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان في جامو وكشمير التي تحتلها الهند. وعبر الأمين العام عن سرور المنظمة باستضافة هذه الفعالية التي تنظمها البعثة الدائمة لجمهورية باكستان الإسلامية لدي المنظمة بمناسبة «يوم التضامن مع كشمير».

وأكد الأمين العام أن المنظمة ظلت تدعو على الدوام الى إيجاد تسوية سلمية ودائمة لقضية كشمير وفقاً لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة، كما دعا الأمين العام مجدداً الى التنفيذ الكامل لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة التي تؤكد على حق تقرير المصير لشعب كشمير.

وذكر الأمين العام أن مجلس وزراء الخارجية، خلال دورته الـ ٤٩ التي عقدت العام الماضي في نواكشوط بالجمهورية الإسلامية الموريتانية، قد دعا الهند إلى إلغاء كل الإجراءات أحادية الجانب التي اتخذتها منذ يوم ٥ أغسطس ٢٠١٩، ووقف الانتهاكات الجسيمة والممنهجة والواسعة النطاق لحقوق الإنسان في إقليم جامو وكشمير المحتلة، والسماح لمؤسسات الأمم المتحدة ووسائل الإعلام الدولية والمراقبين المستقلين بزيارة جامو وكشمير المحتلة دون عوائق.

وذكر الأمين العام أيضا أن مبعوثه الخاص الى جامو وكشمير، السفير يوسف الضبيعي، قد قام بزيارة إقليم أزاد جامو وكشمير.

المنظمة تراقب الانتخابات في أذربيجان وإندونيسيا والقُمر وروسيا

قدّم معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، التهنئة لفخامة السيد إلهام علييف، رئيس جمهورية أذربيجان بمناسبة إعادة انتخابه رئيسا للبلاد وذلك في مكالمة هاتفية في ١٠ فبراير الماضي. وأشار الأمين العام لفخامة السيد علييف إلى أن إعادة انتخابه يدل على مدى الثقة التي يحظى بها لدى شعب أذربيجان دعما منه لمواصلة مهامه السامية لترسيخ السلم والاستقرار وضمان مواصلة التنمية وتحقيق الرفاه لأذربيجان. وجدد الأمين العام للمنظمة كذلك لفخامة الرئيس إلهام علييف ولحكومة بلاده تهاني المنظمة على الجهود المبذولة لإعادة بناء وإعمار وتأهيل الأراضي المُحررة على إثر النزاع مع جمهورية أرمينيا. ومن جهته، أعرب فخامة الرئيس إلهام علييف عن شكر وامتنان جمهورية أذربيجان على الدعم الثابت للمنظمة لبلاده.

يذكر أنه وبناءً على دعوة من حكومة أذربيجان، تم إيفاد فريق رفيع المستوى من المراقبين من الأمانة العامة للمنظمة لمراقبة الانتخابات الرئاسية المبكرة في جمهورية أذربيجان التي جرت في ٧ فبراير الماضي. وراقب فريق المنظمة الانتخابات على ٣ مراحل من التصويت.

رئيس "القمر المتحدة" يستقبل بعثة الأمانة العامة لملاحظة الانتخابات

من ناحية ثانية، استقبل رئيس جمهورية القمر المتحدة، فخامة الرئيس غزالي عثماني، في ١٣ يناير الماضي بمقر إقامته، بعثة الأمانة العامة لملاحظة الانتخابات الرئاسية ومحافظي الجزر الثلاثة التي جرت في ١٤ يناير الجاري، وذلك بناء على دعوة من وزير خارجية جمهورية القمر المتحدة.

ونقلت البعثة الى فخامة رئيس الجمهورية تحيات معالي أمين عام المنظمة. كما ثمّنت الجهود التي قامت بها الحكومة القمرية لتهيئة الظروف لإجراء هذه الانتخابات.

كما أوفدت الأمانة العامة للمنظمة بعثة لملاحظة الانتخابات الرئاسية في جمهورية إندونيسيا. وقامت البعثة بملاحظة عملية التصويت في جاكرتا، التي أجريت في ١٤ فبراير الماضي. وأشارت البعثة بارتياح إلى أن عملية التصويت قد تمت بطريقة شفافة وسلمية ومنظمة بما يتوافق مع القانون الانتخابي الإندونيسي وكذلك مع المعايير المقبولة دوليا.

وعلى صعيد الانتخابات كذلك، أوفدت الأمانة العامة بعثة لملاحظة الانتخابات الرئاسية في روسيا الاتحادية التي جرت في مارس الماضي. وأجرى فريق المنظمة ملاحظة العملية الانتخابية في عدد من مراكز الاقتراع بالعاصمة موسكو وضواحيها، وعقد عدة لقاءات مع مسؤولين روسيينومعثلين عن لجنة الانتخابات، وتلقى إحاطة عن تنظيم العملية الانتخابية ومتابعة سيرها والإجراءات التي تم اتخاذها لضمان نجاحها.

مراكش

مدينة «السبعة رجال» عاصمة الثقافة الإسلامية لـ ٢٠٢٤

جرى تنظيم حفل افتتاحي لاحتفالية «مراكش عاصمة الثقافة في العالم الإسلامي لعام ٢٠٢٤»، وذلك في ٢٧ يناير ٢٠٢٤ بالمدينة الحمراء، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس. وباختيارها عاصمة الثقافة في العالم الإسلامي هذا العام، ستستضيف مراكش سلسلة من التظاهرات والفعاليات الثقافية والفكرية والفنية التي تسلط الضوء على الحضارة الإسلامية.

وستشكل هذه الاحتفالية مناسبة لإبراز ثراء المدينة التي تتميز بفضل حضارتها الممتدة لقرون عديدة وإشعاعها الثقافي والفكري، بسحر خاص يوفره معمارها الأندلسي ومساجدها ورياضها بالإضافة إلى تراثها الشفهي المتنوع الذي يشهد على غنى وتفرد تراثها المادي واللامادي.

وتشهد مراكش، المدرجة في قائمة التراث اللامادي للإنسانية من قبل اليونسكو منذ عام ١٩٨٥، تطورا حضريا مستمرا بفضل البرنامج الملكي "مراكش الحاضرة المتجددة".

وحضر الحفل الرسمي لإطلاق هذا الحدث، الذي أقيم بمسرح الميدان بمراكش، وزير الشباب والثقافة والتواصل محمد المهدي بنسعيد والمدير العام لمنظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة، سالم بن محمد المالك، ورئيس مجلس المستشارين، النعم ميارة، ووالي جهة مراكش آسفي عامل عمالة مراكش، فريد شوراق، والنائب الأول لرئيس المجلس الجماعي للمدينة، محمد الإدريسي، وعدد من سفراء الدول العربية والإسلامية وشخصيات من عالم الفكر والثقافة.

وتابع الجمهور عرضا يرصد تاريخ مدينة مراكش ومعالمها الرئيسية ومبانيها ذات الحمولة التاريخية، ويبرز مقومات مدينة "السبعة رجال"، التي تجسد قيم العيش المشترك والتسامح والتعددية والفرح وفن العيش.

وفي كلمة بالمناسبة، أشار المالك، إلى المؤهلات التي تزخر بها المدينة الحمراء بمعالمها التاريخية وأسوارها الشامخة وقصورها الفخمة وحدائقها الخضراء وشوارعها المزدحمة التي جعلت من مراكش مدينة الإلهام والتفضيل. وقال مدير الإيسيسكو إن اختيار مدينة مراكش عاصمة الثقافة في العالم الإسلامي لسنة ٢٠٢٤ ليس بمحض الصدفة، بل لكونها مدينة التاريخ والتفرد والفن والإبداع الثقافي بكل أشكاله وأوجهه، مشيدا بإضفاء الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس على هذا الحدث.

وتابع المالك "أينما توجهت في مدينة مراكش، يعانقك التاريخ المشع، بينما يحملك الحاضر والمستقبل بمهارة نحو أجواء السحر والبهجة والجمال والسحر".

من جانبه، أشار السيد بنسعيد إلى أن اختيار مدينة مراكش عاصمة الثقافة في العالم الإسلامي لسنة ٢٠٢٤، يعد بمثابة اعتراف بالنمو والدينامية الثقافية التي تعيشها المدينة الحمراء في جميع المجالات.

أكد بنسعيد على الشهرة التي تحظى بها مدينة مراكش على الصعيد العالمي، مضيفا أن هذه الاحتفالية ستشكل فرصة سانحة للتعريف بشكل أفضل بتراث المدينة بشكل خاص وتراث المغرب بشكل عام على المستوى العالمي من خلال تنظيم سلسلة من الأحداث والفعاليات الثقافية.

وأضاف السيد بنسعيد أن الوزارة ستعمل جاهدة وبالشراكة مع "الإيسيسكو" والمجلس الجماعي للمدينة، حتى تكون الأنشطة المقامة في إطار هذا الحدث في مستوى تطلعات ساكنة مراكش ومحبي هذه المدينة.

وتخلل الحفل الافتتاحي لهذه الاحتفالية، التي تنظمها منظمة الإيسيسكو على مدار عام كامل، عرض رائع شاركت فيه مجموعة الفنار والفنانة نبيلة معن مؤلفة الأغنية الرسمية للحدث.

كما شكلت الأمسية فرصة للجمهور للاستمتاع بالأصوات والإيقاعات والرقصات التي أبدعها الفنان ياسين لشهب، وعرض كناوة وفرقة الوحدة للرقص، تحت إشراف مصمم الرقصات زكريا بنان.

«رمضان شعيرة جامعة بين الشعوب الإسلامية» ندوة بالشراكة مع مركز الخليج

عقدت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ومركز الخليج للأبحاث بالمملكة العربية السعودية، ندوة ثقافية بعنوان: (رمضان شعيرة جامعة بين الشعوب الإسلامية) وذلك في مقر الأمانة العامة للمنظمة في جدة، ٢٧ مارس الماضي، بحضور معالي الأمين العام للمنظمة السيد حسين إبراهيم طه، وسعادة السفير طارق علي بخيت، الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية والثقافية واالاجتماعية بالمنظمة، وسعادة الدكتور عبد العزيز بن صقر رئيس مركز الخليج للأبحاث.

وقال الأمين العام للمنظمة، السيد حسين إبراهيم طه في كلمته إن أهمية الندوة تأتي تأكيداً على محورية العمل الثقافي الذي يشكل جسراً لردم الهوة، وتعزيز روابط الشعوب، والترويج للقيم الإسلامية الخالدة، وتعزيز الموروث الثقافي الإسلامي على اختلاف مشاربه وتنوعه واختصاصاته بما يساهم في إثراء المشهد الثقافي مع التركيز على التنوع الثقافي كقيمة مضافة للدول الإسلامية ضمن منظمة التعاون الإسلامي التي تشكل إطارا جامعا للأمة.

وأضاف الأمين العام بأن الجميع مدعو؛ دول ومؤسسات وأفراد، للعمل على نشر الثقافة الإسلامية، وتجديد مضامينها وإنعاش رسالتها، وتخليد الأمجاد الثقافية والحضارية في كافة المجالات والعلوم والمعارف الإسلامية، وتعزيز الحوار بين الثقافات والحضارات، وإشاعة قيم التعايش والتفاهم بين الشعوب بما يعكس صورة الحضارة الإسلامية التي تتعايش فيها كل الأعراق والأجناس وتشكّل نقطة التقاء بين القارات والشعوب.

وأكد السيد حسين طه بأنه لا يوجد أفضل من شعيرة شهر رمضان المبارك ونفحاته في تعزيز التلاحم، وتقوية الصلات، وشد عُرى التماسك والعلاقات بين أطياف وأطراف المجتمعات.

وأوضح السيد حسين إبراهيم طه في كلمته بأن المنظمة وإدراكاً منها بحجم التحديات وضعت في مقدمة أولوياتها الاهتمام بالفكر والثقافة حيث يشكل العمل الثقافي أحد المحاور الأساسية للبرامج التي تعمل بها بجميع أجهزتها ومؤسساتها على بلورتها وتجسيدها، بغية رسم خريطة ثقافية للعالم الإسلامي من مشرقه إلى مغربه بما تجسده من تنوع وتعدد أمام الرأي العام العالمي.

وأعرب الأمين العام عن أسمى آيات الشكر والامتنان للحضور مثمنا ما يقوم به مركز الخليج للأبحاث من دور هام في رفد العمل الثقافي الإسلامي والفكري بكل ما هو قيِّم وثري بشكل عام، ودوره الكبير في التنظيم والإعداد لهذه الندوة القيِّمة التي خرجت بتوصيات حول سبل توظيف رمضان بوصفه قيمة جامعة بين مختلف الجوانب الأخلاقية والإنسانية والاجتماعية والدبلوماسية.

وأعرب الأمين العام عن سروره لحضور الندوة الثقافية الهامة وفي الشهر المبارك؛ شهر رمضان؛ شهر القرآن والصِّيام والتّقوَى؛ شهر الجود والبذل والعطاء؛ شهر العتق والغفران، شهر الصدقات والإحسان.

وشدد الأمين العام على أن هذه الندوة سوف تكون بداية للتعاون المشترك بين المنظمة والمركز فيما يخدم مصالح الشعوب والدول الأعضاء.

وتناولت الندوة عدة محاور عكست الأبعاد الثقافية والاجتماعية للشعيرة الرمضانية في مختلف الدول الأعضاء بالمنظمة وشملت هذه المحاور عناوين كان أبرزها: (رمضان شعيرة دبلوماسية جامعة، ورمضان في حياة الشعوب الإسلامية، والبعد الثقافي والاجتماعي لرمضان – تجارب متنوعة).

وحضر الندوة عدد من السفراء والشخصيات الاعتبارية وضيوف الشرف ونخبة من المفكرين والمثقفين في العالم الإسلامي.

يذكر أن الندوة كانت قد شهدت كذلك توقيع مذكرة تعاون بين المنظمة ومركز الخليج، حيث وقعها نيابة عن الأمانة العامة السفير طارق علي بخيت، فيما وقع الدكتور عبد العزيز بن صقر ممثلا للمركز. وتهدف المذكرة إلى تأطير العمل المشترك بين الطرفين وتبادل الخبرات، وتنظيم اللقاءات المشتركة وغيرها من المضامين.

الأمين العام يهنئ العالم الإسلامي بحلول رمضان المبارك

أقام معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، في ١٨ مارس الماضي في جدة، لقاءً رمضانيا تخلله مأدبة إفطار جمعت أصحاب السعادة المندوبين الدائمين للدول الأعضاء بالمنظمة، وقناصل ودبلوماسيين من دول غير أعضاء، بالإضافة إلى القائمين على الأجهزة والمؤسسات المتفرعة والمتخصصة والمنتمية التي تتخذ من جدة مقرا لها، والأمناء العامين المساعدين بالأمانة العامة للمنظمة، ومنسوبيها، بجانب كوكبة من ضيوف الشرف الذين يمثلون قطاعات مختلفة في المملكة العربية السعودية، فضلا عن عدد من الإعلاميين والكتاب. وشكل اللقاء فرصة مهمة لتعزيز التقارب بين المنظمة وبيئتها الحاضنة في جدة، وخلق جسور التعارف والتعاون مع المؤسسات المختلفة داخل المدينة الساحلية العريقة.

وبدعوة من صاحب السمو الأمير فيصل بن فرحان بن عبدالله، وزير الخارجية بالمملكة العربية السعودية شارك الأمين العام، في حفل الإفطار الذي أقامته وزارة الخارجية السعودية لرؤساء البعثات الدبلوماسية والهيئات والمكاتب الإقليمية والمنظمات الدولية المعتمدة لديها، وذلك يوم الخميس ٢١ مارس الماضي في مقر الوزارة بالرياض، حيث حضر الحفل نيابة عن الأمير فيصل بن فرحان، معالي نائب وزير الخارجية المهندس وليد بن عبدالكريم الخريجي. وأعرب الأمين العام عن التهاني والتبريكات لنائب وزير الخارجية بمناسبة الشهر الكريم.

وكان الأمين العام قد تقدّم بأحر التهاني والتبريكات إلى الأمة الإسلامية جمعاء بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك للعام الهجري ١٤٤٥. وأعرب عن تهانيه لدولة المقر، المملكة العربية السعودية، تحت قيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وولي عهده الأمين، رئيس مجلس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وإلى جميع قادة الدول الأعضاء بالمنظمة، والشعوب الإسلامية جمعاء بمناسبة حلول شهر الخير والبركات.

وتضرع السيد حسين إبراهيم طه إلى الله سبحانه وتعالى بأن ينزل في هذا الشهر الكريم بركاته وأمنه على الأمة الإسلامية بما يفضي إلى انتهاء الأزمات والنزاعات في شتى ربوع العالم الإسلامي، مؤكدا قلق المنظمة البالغ ومتابعتها الحثيثة للعدوان الإسرائيلي المتواصل على قطاع غزة الذي يرزح تحت وطأة التجويع والحصار والقصف من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، الأمر الذي يصعّب الظروف الحالية على النساء والأطفال وكبار السن.

وأعرب الأمين العام عن تمنياته بأن يمن بتأييده ونصره على شعب فلسطين وأن يحرر المسجد الأقصى المبارك من براثن الاحتلال الإسرائيلي، وأن يكون شهر رمضان المبارك منعطفا حاسما نحو فسحة من الأمل لوقف إطلاق النار وإنهاءٍ كاملٍ للحرب المستعرة على الشعب الفلسطيني، وأن يعود الاستقرار إلى السودان، وأن يعمّ الأمن والوئام لدى المجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء، بما يسهم في تعزيز وترسيخ ركائز السلم المجتمعي والأمن العالمي.

وكانت الأمانة العامة للمنظمة قد شاركت في حفل الإفطار الرمضاني السنوي الذي أقامه دولة رئيس وزراء مملكة كمبوديا، هون مانيت، في ٢١ مارس الماضي، في العاصمة بنوم بنه، بمشاركة ٦٠٠٠ شخص من مختلف أنحاء البلاد وحضره عدد من الشخصيات السياسية والدينية من كمبوديا ودول جنوب شرق آسيا وأعضاء السلك الدبلوماسي.

وبهذه المناسبة، أعرب الأمين العام في كلمة ألقاها نيابة عنه، السيد الحبيب بوران، مدير المجتمعات والأقليات المسلمة في الدول غير الأعضاء بإدارة الشؤون السياسية، عن امتنانه لقيادة مملكة كمبوديا على استضافة هذا الحدث السنوي. وأكد الأمين العام أن هذا الاحتفال يعكس احترام كمبوديا لقيم التنوع والتسامح والتفاهم، مشيراً إلى أن التزامها بتعزيز الاندماج السلمي والتعايش والوئام بين مختلف مكونات المجتمع هو مصدر إلهام تحتذي به الدول الأخرى.

رمضان ومشروع النهضة

يهل علينا شهر رمضان المبارك، شهر الرحمات والبركات والطاعات، وفى ظل نسائمه الروحانية، يجب أن تحفزنا الظروف القاسية التي تمر بها أمتنا العربية والإسلامية والعالم أجمع على التفكُّر في أولوياتنا كأمة تحمل رسالة سامية، تبلغها للناس، وتنشر قيم الخير والفضيلة والمحبة بين أمم الأرض وشعوبها جميعًا، ليكون الشهر الفضيل فترة تدبر ومراجعة نهدف من خلالها إلى تنظيم بيتنا الداخلي وتصويب حالات القصور العديدة في عطائنا.

إن أحكام الإسلام وأوامره تتضمن طاقات هائلة، وتفتح أمام الإنسان المجال لاستكشاف الإمكانات الكامنة في وجوده الفردي وفى نطاقه الاجتماعي والكوني، ومن هذه الأحكام عبادة الصيام التي تمنح الإنسان فرصة لإعادة اكتشاف إرادته الفردية وتوجيهها نحو الغايات الروحية والاجتماعية التي تحقق الخير العام في كل مجالاته وتجلياته. والبحث في العمق الروحي للصيام هو مدخل لاكتشاف حقيقة الإسلام التي غفل عنها كثير من الناس في عصرنا الراهن الذي هيمنت فيه العولمة المادية الغربية ثقافيًا ورقميًا على عقول كثير من أبناء مجتمعاتنا في الجنوب الكوني. والغاية المعلنة من الصيام هي التقوى، والتقوى جماع كل خير على المستويات كلها: الفردية والمجتمعية والكونية.

وإذا كان العمل الأصيل في عبادة الصيام أن يمتنع الإنسان عما اعتاده من أنماط المعيشة اليومية؛ فإن ذلك العمل يعزز قدرتنا على التحرر من العبودية للحاجات، والتحرر من أسر المادة، ولنشعر بما يعانيه أشقاؤنا في غزة والسودان وغيرهما من المجاعة وشظف العيش ونقص الغذاء والدواء بالإضافة إلى تلوث مياه الشرب، وغيرها من ألوان التجويع والقهر والحرمان مع تعسف واضح وإجرام ظاهر. وأمام هذا كله فإن التضامن العاطفي مع أهميته لم يعد كافياً خاصة في ظل هذه السلوكيات العدوانية التي تجاوزت التوجيهات الدينية والأعراف الدولية والأحكام العقلية؛ لذا يجب أن ننتقل إلى العمل الجاد لرفع ما يعانيه أخوتنا من ضيم الطغاة والغزاة والغلاة.

لقد آن الأوان لنتحدث عن آلية تضامن كوني إنساني في وجه الطغيان والنزعة إلى الغزو والاحتلال، وفى وجه الغلاة أيًا كانت مشاربهم، وهدم جدران وخطوط الفصل بين الشرق والغرب وبين الأعراق البشرية والتي صارت أكثر صلابة من خط ماجينو.

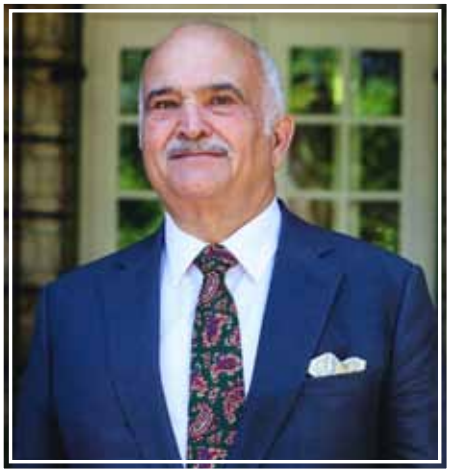

صاحب السمو الملكي، الأمير الحسن بن طلال

إن ما يتعرض له أبناء فلسطين في غزة هاشم، حيث يرقد شيخ الهواشم: هاشم بن عبد مناف، وفى القدس حيث يرقد الشريف حسين بن على، وفى بقية الأراضي المحتلة، من قتل وتجويع وتخريب، كل هذا الكدر والحرمان الذى نراه على الشاشات ونقرأ ونسمع عنه يجب أن يخرجنا من حالة الشفقة والتعاطف، إلى واقع عملي نمد فيه يد العون للمنكوبين والنازحين والمهمشين، ونمنحهم إلى جانب العون الغذائي، الرعاية الطبية والنفسية اللازمة لتخفف عنهم هول ما عاشوه؛ لأن التئام جروحهم هو بداية العلاج ورأب صدع خط الأزمات، ويستوى في هذا العمل كل من تشابهت ظروفهم، وكل من تأثروا بالأزمات السياسية التي تناقض معانى الإنسانية.

ومما ينبّهنا إليه شهر رمضان هذه العلاقة الوثيقة بين العبادة والعمل، فالعمل هو ثمرة الإيمان وهو طاعة يحبها الله ويثيب عليها الإنسان؛ ومن هذا المنطلق يجب أن يكون الشهر الفضيل حافزًا لزيادة الإنتاج ومضاعفة الإنجازات، ويشهد على ذلك التاريخ الذي يخبرنا أن كثيرًا من الانتصارات والإنجازات حدثت في هذا الشهر الكريم.

وإذا كان الإسلام ينادى في أهله دائماً بضرورة التقدم من حال إلى حال أفضل منه، في كل مجالات الحياة؛ فإننا يمكن أن نقول: إن رسالة الإسلام تقترن بمفهوم النهضة. ومن منظور الإسلام تبدأ النهضة عندما تولد في الإنسان الإرادة الحرة الباعثة على تغيير واقعه، وهذه الإرادة تتطلب قفزة نوعية تخرجه من حالة شعور الإنسان بقصوره الذاتي إلى حالة أخرى تشعره بكرامته وعقله وقدرته على تجاوز الأنماط الفكرية والثقافية السائدة في محيطه الاجتماعي. وفى هذا السياق تصبح عملية النهوض مشروعًا حضاريًا شاملًا لا يتوقف على مرحلة يشعر فيها المجتمع بالظلم أو الضعف، وإنما تمتد لتكون بمثابة غاية متجددة تشمل مسيرة التاريخ البشرى كله. والقيمة الاجتماعية الأساسية التي يعيشها الصائم ويختبرها في كل أحاسيسه وجوارحه هي قيمة التضامن الاجتماعي، والتي أضحت اليوم ضرورة اجتماعية تزداد إلحاحًا في وقتنا الراهن الذي انكشفت فيه هشاشة قيم الرأسمالية النفعية وانحيازه المتواصل لمشاريع الهيمنة.

إن غاية الحياة أن نعمل من خلال النهضة من أجل مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

ومن هنا نرفض سياسات الإماتة التي تُمارس على أهلنا في غزة، الذين لم ولن يقبلوا بها رغم ما يُمارس عليهم من قتل وتجويع وتدمير لبيوتهم ومساجدهم وكنائسهم ومستشفياتهم وتراثهم الحضاري، وكأني بهم يطبقون الحديث الشريف: (إن قامت الساعة وبيد أحدكم فسيلة، فإن استطاع ألا يقوم حتى يغرسها فليفعل)، ويعلموننا ألا يأس مع الأمل، رغم أن اليأس قد يدخل نفوسنا بسبب الألم.

وعلينا أن نتذكر دومًا أن القضية الفلسطينية، هي قضية العرب والمسلمين جميعًا وهي قضية شعب مظلوم يبحث عن حريته واستقلاله منذ ست وسبعين سنة.

يجب أن يحثنا شهر رمضان على فهم الأصول في المعاملات، وأن تحقيق الانتصار يبدأ بترتيب البيت الداخلي، والسير على طريق الغيرية الفعّالة التي تقدّم الصالح العام على المصالح الخاصة الضيّقة، وتسعى لخير العالمين، وأذكّر هنا بالزكاة التي أصبحت تسهم في جزء كبير من تمويل المنظمة الدولية للاجئين، لا سيما مع انتشار التطبيقات الإلكترونية الأمر الذي يسهّل إيصالها إلى المستحقين.

أخيرًا، يذكرنا شهر رمضان بالعلاقة المباشرة مع الخالق، وبعظمة المناشدة والمناجاة (وَإِذَا سَأَلَكَ عبادي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لي وَلْيُؤْمِنُوا بي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ). أسأل الله الجواد الرحيم أن يحمل شهر الرحمات وقف أنهار الدم الجارية في فلسطين الحبيبة، بارك الله لكم في شهر رمضان وتقبّل طاعاتكم.

نقلا عن صحيفة الأهرام، الأربعاء ٣ رمضان ١٤٤٥هـ ١٣ مارس ٢٠٢٤

فانوس رمضان نشأ في سوق «الشمّاعين»

القاهرة حجاج سلامة (د ب أ):

جذبت أسواق القاهرة التاريخية أعين الرحّالة والمؤرخين العرب، والمستشرقين من فنانين وكُتّاب، وتناولت العشرات من المصادر العربية والأجنبية تلك الأسواق القديمة التي كانت تنتشر بشكل كبير، حتى كادت العاصمة المصرية أن تصبح مدينة الأسواق، وذلك وفقاً لقول الباحثين الذين أثروا المكتبة العربية بالكثير من المؤلفات المُحققة التي تناولت ضمن صفحاتها تاريخ تلك الأسواق خلال القرون الماضية وقدّمت وصفاً دقيقاً لها.

وخلال شهر رمضان كان الازدحام والتكالب على الحوانيت أكثر المظاهر إثارة وتشويقاً في أسواق القاهرة قديماً، خاصة وأن أهلها حسبما لاحظ الرحالة كانوا يشترون طعامهم مطهياً من الأسواق، واستمر هذا الوضع حتى مقدم الحملة الفرنسية في نهاية القرن الـ١٨ الميلادي. ويعزى ذلك إلى قلة الوقود اللازم لعمليات الطهي بالمنازل وارتفاع أسعاره، وكانت فترة ما قبل الإفطار يسبقها تكالب وصخب يمتد إلى وقت السحور.

ومن غرائب ما كان يباع في الأسواق من طعام في شهر رمضان، الدجاج المطبوخ بالسكر، وقد يضاف إليه الفستق فيعرف بالفستقية أو الجوز فيقال له الجوزية.

وكان سوق الشماعين – باعة الشمع – يحتفل في القرنين الثامن والتاسع الهجري بقدوم شهر رمضان، وهو الشهر الذي كان يشهد فيه السوق حركة ونشاطاً كبيراً، وبحسب المصادر التاريخية فإنه يرجع الفضل لهذا السوق في ظهور فانوس رمضان.

وكانت الأسواق والدكاكين التي تبيع أصناف الياميش في رمضان تشهد ايضاً حركة ورواجاً كبيرا في شهر رمضان على غرار سوق الشماعين.

ولم يماثل سوق الشماعين حركة ونشاطاً في شهر رمضان سوى الأسواق والحوانيت التي كانت تبيع أصناف الياميش وقمر الدين وعلى رأسها "سوق السكرية داخل باب زويلة، حيث كانت أنواع الياميش وقمر الدين تفرش على أبواب الدكاكين، وكانت رخيصة السعر فيتمتع بها الغني والفقير وتقدم للضيوف ويوزع منها على أطفال الحارة حينما يطوفون على الدور بفوانيسهم الموقدة لتحية أصحابها.

وتدلنا المصادر أن "مصر الإسلامية" إبان حُكم الدولة الفاطمية والأيوبية والمملوكية شهدت فترة ازدهار حضاري واقتصادي، وكانت مظاهر هذا الازدهار بادية في أسواق القاهرة التي نشطت في العصر الفاطمي، وتطورت في العصر الأيوبي، ثم وصلت إلى ذروة الثراء والرخاء في العصر المملوكي، ومثّلت تلك الأسواق في زمانها مركزاً من مراكز التجارة العالمية، وبقيت تحتل شهرة كبيرة بين الأسواق العربية والإسلامية قديماً في مختلف العصور القديمة.

وجاء اهتمام الرحّالة والمؤرخين من العرب والمستشرقين، بأسواق القاهرة ودراستها والتأريخ لها، بفضل المكانة التي احتلتها تلك الأسواق قديما، ولكونها كانت مصدراً لمعرفة الكثير من تفاصيل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في مصر.

وفي كتابه "أسواق القاهرة منذ العصر الفاطمي حتى نهاية عصر المماليك"، والصادر عن الهيئة المصرية العامة للكتاب، أورد الشيخ الأمين محمد عوض الله قائمة بعشرات المراجع والمصادر من مخطوطات وكتب تؤرخ لأسواق القاهرة في تلك الأزمنة وتوسعها وتطورها وتعددها، حيث كانت هناك أسواق للمأكل والمشرب والملبس، وأسواق للحيوانات والطيور، وأخرى للذهب والفضة والنحاس وغير ذلك من الأسواق المتخصصة التي عرفتها العاصمة المصرية قديماً، بجانب ما تفرّدت به تلك الأسواق من نشاط مستمر وتوفر الكثير من الإنتاج الاقتصادي العالمي بها، وتحولها من مراكز اقتصادية إلى مراكز اثرت في مسيرة الحضارة الإنسانية.

وكان لكل من القاهرة ومدينة الفسطاط التاريخية اسواقهما الخاصة، وربما اكتسبت مدينة الفسطاط بعض شهرتها من أسواقها التي كانت ذائعة الصيت آنذاك.

« التعاون الإسلامي» ومجمع الملك سلمان يحتفيان باليوم العالمي للغة العربية

احتفت منظمة التعاون الإسلامي، بالتعاون مع مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، باليوم العالمي للغة العربية الذي يوافق الـ ١٨ ديسمبر من كل عام، تحت شعار «العربية: لغة الشعر والفنون»، وذلك برعاية صاحب السمو الأمير بندر بن عبد الله بن فرحان وزير الثقافة بالمملكة العربية السعودية، ومجلس أمناء المجمع، في مقر الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي بجدة، ١٤ يناير الماضي.

وافتتح معالي الأمين العام للمنظمة، السيد حسين إبراهيم طه يوم الاحتفاء بكلمة قال فيها إنه: «يشرفني في هذه المناسبة الطيبة أن أرحب بكم جميعا في المقر الجديد لمنظمة التعاون الإسلامي بمناسبة الاحتفال بيوم اللغة العربية الذي يوافق ١٨ ديسمبر من كل عام كونه اليوم الذي أصدرت فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٣، قرارها بإدخال اللغة العربية ضمن اللغات الرسمية للأمم المتحدة. وبداية، أود أن أتوجه بعظيم الشكر والتقدير للمملكة العربية السعودية، بلد المقر، على جهودها العظيمة في دعم المنظمة وخدمة الأهداف التي تأسست بموجبها».

وقال كذلك: "إن اللغة العربية التي هي لغة القرآن الكريم، والتي هي جزء لا يتجزأ من أداء العبادات والصلاة في الإسلام، تعد من أقدم اللغات وأكثرها تحدثا وانتشارا واستخداما في العالم والتي ساهمت عبر التاريخ في مسار الحضارة الإنسانية على مختلف مشاربها».

وأضاف السيد حسين إبراهيم طه بأن منظمة التعاون الإسلامي وحرصا منها على إعطاء اللغة العربية ما تستحقه من عناية، وبتعاون ومبادرة من المملكة العربية السعودية، قد أقرت في الدورة التاسعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية المنعقد في شهر مارس ٢٠٢٣، في نواكشوط بالجمهورية الإسلامية الموريتانية، قرارا وزاريا تحت رقم (٤٩/١٣) بشأن الاحتفال باليوم العالمي للغة العربية دعما لحضورها في الفكر الإنساني وتعزيزا لوجودها واستخدامها في المحافل الإقليمية والدولية.

وأعرب الأمين العام عن طموحه بتوسيع التعاون مع المجمع ليشمل نشاطات أخرى تهتم بتعزيز حضور اللغة العربية وبناء قدرات المؤسسات التابعة للدول الأعضاء، وتنظيم فعاليات ذات إشعاع ثقافي دولي بما يخدم الأهداف المشتركة للجميع. وتوجه في ختام كلمته بشكره وتقديره لمجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية على حسن تعاونه معربا أيضا عن تطلعه إلى مزيد من التعاون مع كافة الفاعلين في السعودية وسائر الدول الأعضاء التي تتقاطع أهدافها واهتماماتها مع أهداف وغايات منظمة التعاون الإسلامي.

وألقى سعادة الأمين العام لمجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، الأستاذ الدكتور عبد الله بن صالح الوشمي كلمة المجمع شكر فيها الأمين العام للمنظمة ومنسوبي الأمانة العامة، على التعاون لإقامة فعالية الاحتفاء باليوم العالمي للغة العربية في مقر المنظمة. كما تناول سعادة المندوب السعودي الدائم لدى المنظمة، الأستاذ الدكتور صالح بن حمد السحيباني أهمية الموروث الثقافي للغة العربية من نواح عديدة مشيرا إلى أنها لغة المسلمين الأولى وثقافتهم الزاهية.

بدوره أشار سعادة سفير جمهورية أذربيجان لدى الرياض، شاهين عبداللاييف إلى الجهود التي تبذلها بلاده للعناية باللغة العربية وتدريسها بالإضافة إلى السيرة التاريخية للغة العربية في أذربيجان.

يذكر أن الاحتفال تضمن جلستين حواريتين بالإضافة إلى جلسة شعرية ضمت شعراء من الدول الأعضاء بالمنظمة، ومعرضا للشعر العربي ركزت كلها على أهمية اللغة العربية وإسهاماتها في بناء الحضارة العالمية.

تمكين وخدمة الصم والبكم على المستوى الوطني والدولي: تجربة إندونيسيا

محمد عمار معروف
، دبلوماسي محترف
بوزارة الخارجية –
جمهورية إندونيسيا

من المفيد أن نعيد إلى الذاكرة مساهمةَ بعض الشخصيات من المجتمعات المحلية الإندونيسية والطلاب الذين عاشوا ودرسوا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتحديداً في تونس وليبيا، تحت إشراف الأخ محمد فواز ياسر، الذي خطرت بباله فكرة مبتكَرة لتمكين وتقديم الخدمات لمجتمع الصم والبكم عبر إطلاق «المصدر الإلكتروني» (Electronic Masdar) على منصة رقمية.

وتمّ تسهيل إطلاق هذه المنصة ثمّ تقديمها من قبل البعثة الإندونيسية في المؤتمر الدولي حول اللغة العربية، المنعقد في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ ديسمبر ٢٠٢١ في طرابلس، وذلك في إطار الاحتفال باليوم العالمي للغة العربية. واعتُبرت مشاركة إندونيسيا في المؤتمر مميّزة للغاية، بالنظر إلى مكانتها كدولة إسلامية كبرى وأحد الأعضاء المؤسّسين لمنظمة التعاون الإسلامي (سابقا «منظمة المؤتمر الإسلامي»).

حضر المؤتمر العديد من الشخصيات البارزة والعلماء المختصون في اللغة العربية الذين عرضوا بحوثهم القيّمة حول اللغة العربية ومساهمتها في مسيرة التطوير على الصعيدين الوطني والدولي. وقد ناقش المشاركون بشكل مستفيض جميع المضامين والعناصر التقنية المتعلقة بتعلم ودراسة القرآن الكريم باعتباره مصدراً مرجعياً مكتوباً باللغة العربية. ومصدر المعلومات هو وحي نزل على نبيّه محمد (صلى الله عليه وسلم) بواسطة المَلَك جبريل (عليه السلام). وقد كُتب هذا الوحي بعد ذلك باللغة العربية وتولى صحابة الرسول تدوينه.

وباعتباره تجمعاً مجتمعياً ذا توجه علمي وديني، تمّت دعوة المشاركين إلى العمل على نشر القيم العالمية التي يحملها القرآن الكريم باعتباره المصدر الرئيسي للغة العربية، والهدف من ذلك هو منح الجميع القدرة على فهم ومعرفة الكون وتسخيره لما فيه خير لهم في الحياة الدنيا وفي الآخرة. ولفهم العلامات والإشارات الكونية الكبرى، يتعيّن على الناس تعميق معرفتهم بمعجزة الوحي في القرآن الكريم. وفي هذا السياق، قدّمت البعثة الإندونيسية «المصدر الإلكتروني» أمام المؤتمر الدولي ، وأوضحت الهدف من هذه المبادرة، والمتمثل في الوفاء بالالتزام بتنفيذ مهمة التعليم للجميع دون إغفال أحد، وخاصة مجتمعات الصم والبكم. وتجدر الإشارة إلى أن «المصدر الإلكتروني» لا يمثل في الوقت الحاضر سوى مرجعاً أولياً بسيطاً ينبغي تطويره في المستقبل. الرابط للمصدر الالكتروني:
https://drive.google.com/file/d/15__mxm83__gAD0lgj4ynXteN7EkXDLgnU/view?usp=drivesdk

وفي الوقت الذي يُعتبر فيه توفّر مراجع لقراءة المصحف موجّهة للصم والبكم أمراً نادراً، فإن إطلاق «المصدر الالكتروني» على منصة رقمية يُعدّ إنجازاً كبيراً تم تحقيقه من خلال التعاون مع المجتمعات المحلية (المجتمعات الإندونيسية في الخارج ومجتمع الصم والبكم الاندونيسي). وقد نالت هذه المبادرة استحسان الإمام الأكبر لمسجد الاستقلال ورئيس المركز التعليمي بوزارة الخارجية، الذي قال إنّ إطلاق المصدر الالكتروني يُعدّ إنجازاً استثنائياً نظرا لارتباطه بعديد الاعتبارات، مثل مستوى فهم لغة القرآن، ومعرفة لغة الإشارات، والهدف المرجو تحقيقه من هذه المبادرة. وفي الأثناء، صارت هذه النسخة الأولية من المصدر الالكتروني أداةً تساهم في تعزيز التمكين الوطني والتعاون الدولي.

ومما يبعث على الارتياح أنّ هذا الإبداع المجتمعي في مجال العلوم الاجتماعية والتعليم الديني يبدو مساراً متواصلاً. وفي هذا الإطار، تواصل وزارة الشؤون الدينية في جمهورية إندونيسيا، عبر «لجنة بنتاشيهان لمصحف القرآن الكريم» وبالتعاون مع خبير في لغة الإشارات ومدقق لغوي، القيام بجهود قيّمة من خلال إصدار أول مصحف للقرآن الكريم للصم والبكم في صيغة هجينة (إصدار ورقي ورقمي). وقد تم إطلاقه رسمياً في شهر أكتوبر ٢٠٢٣. (الرابط: https://quran.kemenag.go.id)

تقدّم اللجنة إرشادات واضحة للمستخدمين حول كيفية استخدام المصحف، كما أن هذا الإصدار سيُمكّن مختلف الأطراف المعنية على الصعيدين الوطني والدولي من المشاركة والتواصل من أجل دعم وتمكين مجتمع الصم والبكم للانخراط بشكل أكثر فعاليةً في الحياة العامة، بدل أن يكونوا منعزلين، هذا فضلاً عن أنّ تَوفّر البنية الأساسية المطلوبة في إندونيسيا سيعطي فرصة للأطراف المعنية لتطوير المبادرة وإنشاء شبكات أوسع على الصعيدين الوطني والدولي.

ويُعتبر مصحف القرآن الإندونيسي الموجّه للصم والبكم إثراءً للمراجع العالمية الخاصة بالأشخاص الذين يحتاجون إلى معاملة خاصة في ظروف معيّنة. ويوجد في الوقت الحاضر كتاب ديني مرجعي للمكفوفين وهو المصحف المطبوع بطريقة برايل، إلاّ أنّ المطبوعات الدينية الموجّهة للصم والبكم لا تزال نادرة.

يأتي هذا الإنجاز ليعكس ما حققته إندونيسيا في مجال محو الأمية، حيث سجلت إندونيسيا نجاحا كبيرا في خفض معدل الأمية. فمنذ استقلالها وحتى عام ٢٠٢٢، تطور معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بشكل ملحوظ ليتجاوز ٩٠٪، واليوم أصبحت إندونيسيا أكثر استجابةً للمجتمعات ذات الاحتياجات الخاصة فيما يتعلّق بالبنية الأساسية والموارد (الخبراء والمرافق وشبكات العمل...). وعلى الرغم من أن مواردها لا تزال محدودة، إلا أنها تظل منفتحة على التعاون مع فاعلين آخرين على الصعيدين الوطني والدولي بهدف تحقيق التنمية المشتركة. وتتوافق هذه الخطوات كذلك مع الالتزامات الدستورية وجدول أعمال التعليم للجميع.

وفي الأخير، أثبت إطلاق «المصدر الالكتروني» ومصحف القرآن الكريم للصم والبكم أنّ المجتمع الفكري الإندونيسي والدولة قد عملا سوياً لكفالة أنْ لا يُترك أيّ مجتمع خلف الركب، وهما يسعيان جنبا إلى جنب من أجل تطوير الشعب الإندونيسي وبناء إندونيسيا أفضل حاضراً ومستقبلاً.

فيما يُعتبر توفّر مراجع لقراءة المصحف موجّهة للصم والبكم أمراً نادراً، فإن إطلاق «المصدر الالكتروني» يُعدّ إنجازاً كبيراً بالتعاون مع المجتمعات المحلية وفي الخارج والصم والبكم الاندونيسيون

منظمة التعاون الإسلامي ومركز الملك سلمان يدشنان

مشـاريـع إنسـانيـة فـي الصومـال

دشّن دولة رئيس وزراء جمهورية الصومال الفيدرالية، معالي السيد حمزة عبدي بري، المشاريع الإنسانية التي يمولها مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية عبر منظمة التعاون الإسلامي، بحضور كل من السفير طارق علي بخيت، الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية والثقافية والاجتماعية في المنظمة، ممثلا لمعالي لأمينها العام، السيد حسين إبراهيم طه، ومعالي الدكتور عبد الله بن عبد العزيز الربيعة، المستشار في الديوان الملكي السعودي، المشرف العام على المركز، وذلك في العاصمة الصومالية؛ مقديشيو، ٢٨ يناير الماضي.

وأكد الأمين العام، في كلمة ألقاها نيابة عنه، السفير طارق علي بخيت، أن المنظمة لم تغب يوما عن الصومال، حيث كانت دائما عونا وسندا لهذا البلد العضو المؤسس على مر السنوات وخاصة في فترة الحرب وبناء السلام بعد انتهاء النزاع.

وخلال مشاركته في حفل تدشين وتسليم المشاريع الذي نظمه المركز في مقديشو، قال السفير طارق علي بخيت إن الشراكة الاستراتيجية بين المنظمة والمركز تركت أثرا كبيرا في نفوس الشعب الصومالي، حيث كان لتنفيذ العشرات من المشاريع الممولة من مركز الملك سلمان، وقع كبير على الصوماليين وخاصة في مجال الصحة والتعليم والإغاثة العاجلة. وقال السفير طارق علي بخيت في الكلمة إن المنظمة نفذت بالفعل، منذ عام ٢٠١١، عشرات المشاريع ذات الطابع الإنساني والتنموي، وذلك بتبرع سخي من الشعب السعودي، عبر المركز في إطار الشراكة الاستراتيجية المتطورة والمتميزة بين المنظمة والمركز، متقدما بالشكر والتقدير لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، لما ظلت تقدمه المملكة العربية السعودية من دعم إنساني كبير لنجدة الملهوفين وإغاثة المحتاجين أينما كانوا.

يذكر أن مركز الملك سلمان قام خلال السنوات الأخيرة بتمويل حزمة متنوعة من المشاريع، حيث تم تشييد وترميم وتجهيز عدد من المنشآت التعليمية والصحية. وبلغ عدد المدارس التي تم بناؤها بشكل كامل ١٥ مدرسة، فيما تم إعادة تأهيل ١٨ مدرسة أخرى، كما تم ترميم وتشغيل عدد من المنشآت الصحية، حيث تشغل المنظمة حاليا مركزين صحيين في كل من "عابدواق" و"بيرجديد" بتمويل من المركز. وشدد السفير طارق على أهمية الدور المهم والحيوي الذي يقوم به مركز الملك سلمان في مجال العمل الإنساني، وإسهاماته الكبيرة في مكافحة الفقر متعدد الأبعاد في الصومال، عبر دعمه المتواصل لشتى القطاعات. كما أعرب عن تقديره وامتنانه للشراكة الاستراتيجية بين المنظمة والمركز.

«الأهلة الحمراء» تبحث مأساة غزة

شاركت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي في أعمال اجتماع الدورة السابعة والثلاثين للجنة الإسلامية للهلال الدولي، المنعقدة افتراضيا في عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية؛ عمّان، ١٦ إبريل الماضي. وترأس السفير طارق علي بخيت، الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية والثقافية والاجتماعية جانب المنظمة في الدورة حيث ألقى كلمة قال فيها السفير طارق علي بخيت: (اسمحوا لي في البدء أن أعرب باسم الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي السيد حسين إبراهيم طه عن خالص الشكر والامتنان، للمملكة الأردنية الهامشية على المبادرة الكريمة باستضافة هذه الدورة، ولجميع ما اتخذ من ترتيبات لإنجاحها).

وأضاف بأن انعقاد الدورة السابعة والثلاثين للجنة الإسلامية للهلال الدولي في عمان لدليل آخر على ما توليه المملكة الأردنية الهاشمية من دعم واهتمام لمنظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها وحرص على تعزيز العمل الإسلامي المشترك والتضامن الإسلامي.

وأشار السفير طارق علي بخيت في كلمته إلى أن الدورة قد انعقدت في الوقت الذي تستمر فيه إسرائيل في تصعيد عمليات الإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني الأعزل في غزة في استهتار واضح بالقوانين الدولية والقيم الإنسانية والشرائع السماوية ومع استمرار عرقلة قوات الاحتلال وصول الإغاثة لأهل غزة. ودعا إلى تضافر الجهود والمبادرات على صعيد جمعيات الهلال الأحمر في العالم الاسلامي لاحتواء تداعيات المأساة الإنسانية الخطيرة في قطاع غزة الذي يفتقر إلى أدنى متطلبات وأسباب الحياة.

في الواقع، تتعرض القيم الإنسانية الدولية والقانون الدولي لانتهاكات فظيعة بينما مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الذي يفترض أن يكون صائن الأمن والسلم الدوليين يبدو غير فعال وعاجزا عن وقف الكارثة الإنسانية الجارية في القطاع.

كما أوضح الأمين العام المساعد بأن أعمال الدورة تنعقد وسط تحديات إنسانية كبيرة تواجه العالم الإسلامي والمتمثلة في الكوارث الطبيعية والأزمات الإنسانية الأخرى بسبب النزاعات والحروب مما يستدعي تكثيف الجهود الفاعلة للتخفيف من آثارها وأبعادها المختلفة، وتطوير آليات العمل الإنساني لمواجهة هذه التحديات ومواصلة إنشاء الشراكات مع المجتمع الإنساني.

وأشاد السفير طارق علي بخيت بالأنشطة الإنسانية التي تضطلع بها اللجنة الإسلامية للهلال الدولي في خدمة المحتاجين من هذه النزاعات بوصفها جهازا متخصصا في إطار منظمة التعاون الإسلامي، ومعني بتقديم الخدمات الإنسانية لضحايا الأزمات والكوارث، منتهزا فرصة الدورة لدعوة جميع الدول الأعضاء إلى دعم ميزانية اللجنة لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها الملحة في تقديم الخدمات الإنسانية للمتضررين من الكوارث الإنسانية.

وفي نهاية كلمته، أكد السفير طارق علي بخيت ثقته بأن المشاركين في الدورة السابعة والثلاثين للجنة الإسلامية للهلال الدولي قد ركزوا في مداولاتهم على جميع القضايا التي تسترعي اهتمام العالم الإسلامي في الإطار الإنساني وأنهم قد خرجوا بالفعل بتوصيات لاتخاذ إجراءات ملموسة تعزز من الجهود المشتركة في تطوير الأداء لمواجهة التحديات الإنسانية الملحة.

بحضور مديرة منظمة المرأة:

حسين طه يحتفي بمنسوبات الأمانة العامة في ذكرى يوم المرأة العالمي

بمناسبة الذكرى السنوية ليوم المرأة العالمي، أقام معالي السيد حسين براهيم طه، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، في ١٠ مارس الماضي بمقر المنظمة بجدة احتفالية لمنسوبات الأمانة العامة تكريماً لجهودهن ومشاركتهن الفاعلة من أجل تحقيق أهداف ومهام الأمانة العامة. وحضرت هذه الفعالية سعادة الدكتورة أفنان الشعيبي، المديرة التنفيذية لمنظمة تنمية المرأة.

وتوجه الأمين العام خلال المناسبة بالشكر والتقدير لمنسوبات الأمانة العامة في كافة الأقسام وكذلك الزميلات العاملات في مكاتب بعثات المنظمة الخارجية على جهودهن وتميزهن في أداء عملهن بإتقان واحترافية عالية تعكس اهتمامهن البالغ بتحقيق النجاح على مستوى الأمانة العامة بغية تحقيق أهداف المنظمة في خدمة الدول الأعضاء، مؤكدا حرصه الشخصي على أهمية بيئة العمل التي تشجع على التنوع والمساواة بين الموظفين والموظفات في الأمانة العامة للمنظمة من أجل انجاز العمل بإتقان واحترافية، معربا عن تطلعه لاستمرارهن في تحقيق مزيد من التميز والتفوق على كافة المستويات.

وكان الأمين العام قد استقبل الدكتورة الشعيبي، حيث رحب بها، وأشاد بالجهود التي تقوم بها منظمة المرأة في مجال تمكين المرأة وبناء وتطوير قدراتها والعمل على ضمان حقوقها ومشاركتها في تنمية البلاد. كما أكد حرص الأمانة العامة على تقديم كافة أشكال الدعم لمنظمة تنمية المرأة من أجل تحقيق أهدافها المرجوة فيما يخص قضايا المرأة في الدول الأعضاء، مجددا دعوته للدول الأعضاء التي لم تنضم بعد إلى عضوية منظمة المرأة بالمسارعة في إنهاء إجراءات التوقيع والتصديق على النظام الأساسي لهذه المنظمة والانضمام لعضويتها من أجل دعم جهودها وتحقيق أهدافها.

وأكد الأمين العام خلال اللقاء تضامن المنظمة مع المرأة الفلسطينية التي تعاني من ويلات العدوان الإسرائيلي، مجددا دعوته للمجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته لإيقاف هذه المجزرة فوراً والسماح غير المشروط لوصول المساعدات الإنسانية إلى المتضررين وأسر الضحايا.

من جانبها تقدمت المديرة التنفيذية لمنظمة تنمية المرأة بالشكر والتقدير للأمين العام على دعمه لمنظمة تنمية المرأة ومساعيه الحثيثة لحشد دعم الدول الأعضاء لها.

المنظمة وطاجيكستان تبحثان قضايا اجتماعية

التقى الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية والثقافية والاجتماعية والأسرية، السفير طارق علي بخيت، في ٩ فبراير الماضي، برئيسة لجنة شؤون المرأة والأسرة في حكومة جمهورية طاجيكستان، السيدة بونافشا فايز الدين زودا.

وناقش الطرفان القضايا المتعلقة بمتابعة تنفيذ قرارات المنظمة بشأن تعزيز حقوق المرأة والطفل والنهوض بمؤسسة الأسرة باعتبارها الثروة الأهم في المجتمع. كما أعربا عن ارتياحهما لمخرجات المؤتمر الدولي حول المرأة في الإسلام، الذي استضافته المملكة العربية السعودية مؤخرًا وشارك فيه وفد رسمي من جمهورية طاجيكستان. واتفق الطرفان على ضرورة تبادل أفضل الممارسات في مجال تعزيز رفاه الأسرة والمرأة والطفل والمسنّين والأشخاص ذوي الإعاقة في منطقة منظمة التعاون الإسلامي الأوسع نطاقًا من خلال تنظيم فعاليات مشتركة مركّزة وإطلاق مناقشات مستدامة وبنّاءة بشأن هذه القضايا بين الدول الأعضاء.

المنظمة تحتفي بإنجازات المرأة المسلمة في العلوم والتكنولوجيا

أحيت منظمة التعاون الإسلامي اليوم الدولي للمرأة والفتاة في ميدان العلوم، ووصفت هذه المناسبة بأنها فعاليةٌ سنويةٌ تنظمها الأمم المتحدة يوم ١١ فبراير من كل عام احتفاءً بإنجازات النساء والفتيات وإسهاماتهن في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وكذلك اعترافًا بأهمية المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في مجتمع العلوم.

وأكدت المنظمة بأنها وتُولي اهتمامًا خاصًا لتمكين المرأة والنهوض بها في الدول الأعضاء في المنظمة وإبراز إسهاماتها في مختلف المجالات، بما في ذلك العلوم والتكنولوجيا. وانعكس هذا الاهتمام تحديدًا في القرار بشأن تعزيز تعليم المرأة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، الذي اعتمدته الدورة الثامنة للمؤتمر الوزاري حول دور المرأة في التنمية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، الذي انعقد في القاهرة بجمهورية مصر العربية عام ٢٠٢١، وكذلك في جميع القرارات ذات الصلة الصادرة عن المؤتمرات الوزارية السابقة لمنظمة التعاون الإسلامي المعنية بالمرأة.

وأوضحت المنظمة بأن القرار المذكور يدعم ويشجع الدول الأعضاء في المنظمة على الاحتفال باليوم الدولي للمرأة والفتاة في ميدان العلوم.

وبهذه المناسبة الخاصة، دعا معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، الدول الأعضاء ومؤسسات المنظمة ذات الصلة إلى تكثيف الجهود من أجل الإدماج الكامل والاعتراف بجميع النساء والفتيات في مجال العلوم والتكنولوجيا، وإبراز الدور الهام الذي يضطلعن به في تحقيق التنمية المستدامة في الدول الأعضاء في المنظمة.

تجدر الإشارة إلى أن المؤتمر الدولي حول المرأة في الإسلام، الذي شاركت في تنظيمه وزارة خارجية المملكة العربية السعودية بالتعاون والتنسيق مع الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، خلال الفترة من ٦ إلى ٨ نوفمبر الماضي في جدة، اعتمد وثيقة شاملة بعنوان "وثيقة جدة حول المرأة في الإسلام"، وهي وثيقة تغطي جميع حقوق المرأة في الإسلام، بما في ذلك حقها في الحصول على التعليم الجيد وفرص العمل في جميع المجالات، ومن ضمنها العلوم والتكنولوجيا. كما أقر المؤتمر بدور النساء والفتيات في مجال العلوم باعتباره عامل تغيير وأداة فعالة لتسريع الخطى نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنمية مجتمعاتهن.

> الاحتفال يأتي على مستوى العالم تحت شعار "الاستثمار في المرأة: تسريع التقدم"

من ناحية ثانية، وجه الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، بمناسبة إحياء اليوم العالمي للمرأة الذي يوافق ٨ مارس من كل سنة، رسالة أكد فيها أن المنظمة تشارك المجموعة الدولية الاحتفال بما حققته المرأة حول العالم من إنجازات وما عبرت عنه من صمود وقوة. وذكر الأمين العام في رسالته أن هذا اليوم "لا يعد فرصة للإقرار بما حققته المرأة من تقدم فحسب، بل يمثل كذلك دعوة للعمل بغية تحقيق مستقبل يتسم بالشمول والمساواة".

ويأتي الاحتفال على مستوى العالم هذه السنة تحت شعار "الاستثمار في المرأة: تسريع التقدم"، وينسجم هذا الشعار مع التزام المنظمة بالحفاظ على التنوع، والشمول وتمكين النساء والفتيات في الدول الأعضاء بالمنظمة وخارجها. وأكد الأمين العام، بهذه المناسبة، على أهمية بناء اقتصادات عادلة ومزدهرة لضمان حقوق النساء والفتيات في جميع جوانب الحياة من خلال الاستثمار وتوفير التمويل الذي يراعي النوع الاجتماعي من أجل ضمان مستقبل مشرق للأجيال القادمة، وفي هذا الصدد، استذكر الأمين العام أهمية وثيقة جدة لحقوق المرأة في الإسلام التي أقرها المؤتمر الدولي للمرأة في الإسلام الذي عقد في الفترة من ٦ الى ٨ نوفمبر الماضي في جدة.

فعالية دولية تبحث وضع المرأة وتمكين الأسر خدمة للتنمية المستدامة

نظمت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، وذلك بالتعاون مع جمهورية مصر العربية رئيس الدورة الثامنة للمؤتمر الوزاري المعني بالمرأة، فعالية على هامش الدورة السادسة والثمانين للجنة وضع المرأة، بعنوان "تمكين الأسر من أجل التنمية المستدامة: أفضل الممارسات لتعزيز حقوق الإنسان للنساء والفتيات"، وذلك في ١١ مارس الماضي في مقر الأمم المتحدة بنيويورك.

واستهدفت الفعالية أساساً بناء فهم أعمق للدور الذي تضطلع به الأسر في تعزيز المساواة بين الجنسين وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما استهدفت بحث الاستراتيجيات والسياسات وأفضل الممارسات بغية تمكين الأسر والمساهمة في النهوض بالنساء والفتيات وذلك عبر حلقة نقاش تفاعلية شارك فيها شخصيات رفيعة من القادة والوزراء والخبراء.

وانطلقت الجلسة الافتتاحية للدورة بكلمة ترحيبية ألقتها معالي الدكتورة مايا مرسي، رئيسة المجلس القومي المصري للمرأة، ورئيسة الدورة الثامنة للمؤتمر الوزاري للمنظمة للمرأة، ورئيسة المجلس الوزاري لمنظمة تنمية المرأة المصري. وتلى كلمتها كلمة لمعالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، ألقتها نيابة عنه الدكتورة أمينة الحجري، مدير عام إدارة الشؤون الثقافية والاجتماعية والأسرة بالأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي.

كما تضمنت الفعالية أيضًا كلمة للسيدة شارون سلاتر، رئيسة منظمة مراقبة الأسرة الدولية في الولايات المتحدة. ثم عقدت حلقة نقاش رفيعة المستوى تضمنت مشاركة كل من: معالي السيدة ماهينور أوزدمير غوكتاش، وزيرة الأسرة والشؤون الاجتماعية في تركيا؛ ومعالي السيدة بونافشا فايز الدين زودا، رئيسة لجنة شؤون المرأة والأسرة في جمهورية طاجيكستان؛ ومعالي السيدة وورو سريهاستوتي سوليستيانينغروم، نائبة منسق تحسين أوضاع الأطفال والنساء والشباب في وزارة التنمية البشرية والشؤون الثقافية في إندونيسيا؛ ومعالي السيدة سوزان ميخائيل، مديرة المكتب الإقليمي للدول العربية في هيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ ومعالي السيدة زهرة زمرد سلجوق، المديرة العامة لمركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية.

يوم اليتيم إسلاميا: تجديد الدعوة لدعم حقوقه

احتفلت منظمة التعاون الإسلامي في ١٥ من شهر رمضان المبارك من كل عام هجري بيوم اليتيم في العالم الإسلامي. ويهدف هذا الاحتفال إلى رفع وعي المجتمع والتزامه بشريحة الأيتام وضرورة العمل على تلبية احتياجاتهم وحمايتهم.

وبهذه المناسبة، جددت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي الإشارة إلى قرار تخصيص اليوم ١٥ من رمضان من كل عام "يوم اليتيم" لتسليط الضوء على أوضاع الأيتام في العالم الإسلامي والذي تم اعتماده خلال الاجتماع الـ٤٠ لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في المنظمة – كوناكري بجمهورية غينيا في ٩ – ١١ ديسمبر ٢٠١٣.

وقالت المنظمة إن الاحتفال بهذا اليوم يتطلب نهجاً مختلفاً لضمان الرعاية والكفالة الشاملة للأيتام، خاصة في ظل التحديات التي تفرضها النزاعات والكوارث في بعض دول المنظمة، وذلك في إطار التلاحم الإسلامي والإنساني للإسهام في دعم وتعزيز حقوق الأطفال الأيتام بكل السبل الممكنة لتحقيق رؤية المجتمع.

تجدر الإشارة إلى أن منهج الإسلام في القرآن الكريم والسنة النبوية قد حث على حسن معاملة الأيتام ورعايتهم من جميع الجوانب وأهمية رعاية الفئات الهشة وتعزيز العدالة والرعاية الاجتماعية.

كثرة مشاهدة الأطفال للألواح الذكية يؤخر قدرتهم على الكلام

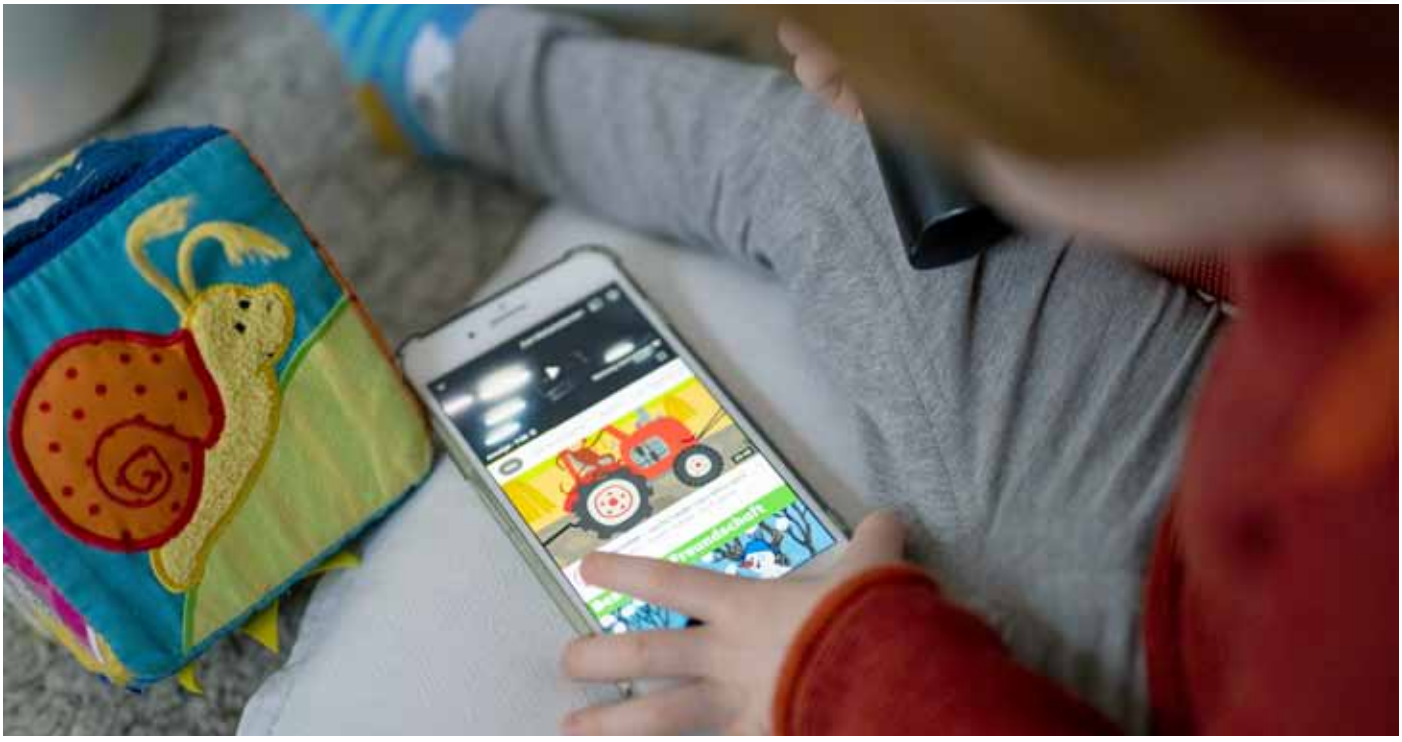

سيدني - كارولا فرينتزين - (د ب ا):

يقوم الأطفال بمحاكاة كل ما نقوم به، بما في ذلك علاقاتنا مع أجهزتنا.

ويحذر باحثون في أستراليا من أنه رغم أنه من المؤكد أن تمضية فترة طويلة في تصفح التطبيقات والمواقع الإلكترونية عبر أي هاتف ذكي ليست بالطبع الوسيلة الأكثر صحية لأي شخص بالغ لقضاء وقت فراغه، فإنه بالنسبة للأطفال، يعني البقاء وقتا طويلا أمام شاشات الأجهزة الإلكترونية فقدان الكثير من اللحظات المهمة لتطوير مهارتهم اللغوية.

ووفقا لما ذكرته منظمة كومن سينس ميديا الأمريكية غير الربحية، التي تعتبر المصدر الرئيسي لتقديم التوصيات للأسر بالنسبة لما يتعلق بالترفيه والتمنولوجيا، فإن نحو نصف الأطفال الذين يبلغون من العمر ٨ أعوام و أقل يمتلك كل واحد منهم جهاز لوحي خاص به ويمضي نحو ٢٥و٢ ساعة يوميا أمام شاشات الأجهزة الإلكترونية لمتابعة ما يحلو له من برامج وتطلبيقات .

وقال العلماء في مقالة نُشرت في دورية الجمعية الأمريكية لطب الأطفال إنه خلال الوقت الذي يمضيه الأطفال أمام جهاز الحاسب اللوحي أو لوحة التحكم، يتفاعلون بصورة أقل مع البالغين، ويلتقطون كلمات أقل من آبائهم.

ويقول الباحثون إن عدة دراسات كشفت أنه من المهم لتحقيق التحصيل اللغوي للطفل وتطوره الاجتماعي-العاطفي أن يتم التحدث معه والتفاعل معه بكثرة في المنزل.

وكانت منظمة الصحة العالمية قد أفادت في إرشادات جديدة لها أصدرتها خلال عام ٢٠١٩ أنه يتعين على الأطفال أقل من خمسة أعوام تمضية وقت أقل في مشاهدة شاشات الأجهزة الإلكترونية والحصول على قسط جيد من النوم وتمضية وقت أطول في اللعب النشط وذلك من أجل النمو بصورة صحية.

مع ذلك، ركزت الكثير من تلك الدراسات على تأثير تمضية الوالدين وقت طويل أمام شاشات الأجهزة الإلكترونية وليس على تأثير تمضية الطفل لوقت طويل أمامها .

ومن أجل دراستهم، فحص الفريق بقيادة ماري بروش من جامعة اديلايد الاسترالية بيانات تتعلق بـ ٢٢٠ أسرة تم تسجيلها كل ٦ أشهر من يناير ٢٠١٨ إلى ديسمبر ٢٠٢١ باستخدام تكنولوجيا التعرف على الكلام.

وتضمنت السجلات كل من الوقت الذي تم تمضيته أمام شاشات الأجهزة الإلكترونية والبيئة اللغوية العامة في المنزل للأطفال من عمر ١٢ إلى ٣٦ شهرا خلال نحو ١٦ ساعة يوميا.

وخلص الباحثون إلى أن كل زيادة في الوقت الذي يتم تمضيته أمام شاشات الأجهزة الإلكترونية يعني تقلص الأحاديث بين الآباء والطفل.

ولوحظ التأثير الأكبر للوقت الذي يتم تمضيته أمام شاشات الأجهزة الإلكترونية في عمر ٣٦ شهرا.

وحتى بين الأسر الملتزمة بتوصيات منظمة الصحة العالمية المتعلقة بالفترة التي يمكن تمضيتها أمام شاشات الأجهزة الإلكترونية، وهي ليست أكثر من ساعة يوميا للأطفال الذين يبلغون من العمر ثلاث أعوام، فإن الأطفال ربما يفقدون تعلم نحو ٤٠٠ كلمة من البالغين يوميا.

مع ذلك، فإنه وفقا للتقديرات، يغتبر المتوسط الحقيقي للوقت الذي يمضيه الكثير من الأطفال أمام شاشات الأجهزة الإلكترونية أعلى بكثير. وقال الباحثون إن الأطفال الذين يبلغون من العمر ٣ أعوام، وشملتهم الدراسة، أمضوا نحو ١٧٢ دقيقة أمام شاشات الأجهزة الإلكترونية يوميا، مما يعني أنهم فقدوا تعلم نحو ١٠٠٠ كلمة يوجهها البالغون إليهم.

منظمة التعاون الإسلامي تعقد أول اجتماع تنسيقي مع جامعاتها الخمس

عقدت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، اجتماعها التنسيقي الأول للجامعات الإسلامية ومؤسسات المنظمة المتفرعة والمتخصصة والمنتمية، وذلك في مقرها بجدة، ١٦ يناير الماضي.

وتضم منظمة التعاون الإسلامي خمس جامعات منتمية ومتفرعة تنتشر في خمس دول أعضاء وتتمثل في الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا في جمهورية بنغلاديش الشعبية، والجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا، والجامعة الإسلامية في جمهورية أوغندا، والجامعة الإسلامية للنيجر بجمهورية النيجر، وجامعة الملك فيصل في جمهورية تشاد. وتشكل هذه الجامعات ذراع المنظمة الأساسي في نشاطها في مجال التعليم العالي.

وألقى معالي الأمين العام للمنظمة، السيد حسين إبراهيم طه كلمته أمام الاجتماع، مؤكدا أن هذه الجامعات تقوم بدور محوري في تكوين الشباب وتنمية المجتمعات عبر إسهاماتها الفعالة للتطوير والتقدم في مجالات التربية والتعليم والبحث العلمي، مشيرا إلى أن مشاركة رؤساء الجامعات قد أضفت بعداً ذا مغزى فعال لهذا اللقاء الأول بين الجامعات الإسلامية والأجهزة المتفرعة والمؤسسات المتخصصة والمنتمية لمنظمة التعاون الإسلامي.

وأعرب الأمين العام عن فخره لما أحرزته الجامعات الإسلامية من إنجازات، سواء في مجال العلوم الطبيعية أو الاجتماعية أوالإنسانية أو في مجالات التكنولوجيا، حيث أثبت هذه المؤسسات عن جودة عالية في مجال التربية والتعليم والبحوث، ولم يقتصر نجاحها فقط على اكتساب المعارف، بل توسع ليشمل أيضاً تعزيز الروح الإيجابية والبناءة تسهم في خدمة المجتمع والرفع من مستوى المعرفة داخل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

وأكد السيد حسين طه دعم المنظمة الثابت للجامعات الإسلامية. كما جدد التزام منظمة التعاون الإسلامي بتقديم الدعم الضروري الذي سيمكن من تعزيز دور هذه المؤسسات، مؤكدا أن المشاركة الفعالة في الأنشطة التي تنظمها الجامعات الإسلامية تعكس الإرادة في إرساء تفاعل بناء بين المنظمة وبين هذه المؤسسات العاملة في مجال التعليم العالي، معربا في الوقت نفسه، عن إيمان منظمة التعاون الإسلامي بالقيمة التي يمنحها هذا التعاون لفائدة مجتمعاتنا وأجيال المستقبل.

وأعرب الأمين العام عن فخره وتقديره للأجهزة المتفرعة والمؤسسات المتخصصة والمنتمية للمنظمة، التي أبانت التزامها الدؤوب في مجالات التعليم وتنمية الشباب في الدول الأعضاء في المنظمة، مشيرا إلى أن حرصها على تطوير جودة التعليم وخلق الفرص لتطوير مهارات الشباب، يمثل شهادات بليغة فيما يتعلق بتصميمها على التأثير بشكل إيجابي على صعيد الأجيال القادمة.

وأضاف الأمين العام بأن العالم الإسلامي يمر بلحظة محورية مشيرا إلى أنه يمكن للتعاون الناجح أن يجلب أفكارًا استثنائية للحياة ويطرح فرصًا جديدة لشباب العالم الإسلامي. ولفت السيد حسين طه إلى التحديات المهمة التي تواجه قطاع التربية والتعليم داخل الدول الأعضاء والتي تتطلب التعاون المكثف والرؤية المشتركة سعياً لتذليل الصعوبات التي تواجهها دول المنظمة، موجزا تلك التحديات في الفقر وتغير المناخ ومواكبة التطور التكنولوجي السريع بالإضافة إلى التأقلم مع ظروف سوق العمل فضلا عن أهمية التعليم وبخاصة تعليم الفتيات الذي يعد من الأولويات المهمة.

وشدد الأمين العام على ضرورة تكثيف التعاون والتآزر بين مؤسسات المنظمة بخاصة الجامعات بغية تذليل تلك العقبات.

يذكر أن الاجتماع التنسيقي الأول الذي حضره رؤساء الجامعات المذكورة، يمثل منصة مهمة للحوار وتبادل الاراء والتجارب في المجال الأكاديمي والإداري كما يمثل فرصة لمزيد من التنسيق والتعاون وربط الصلة بين الجامعات الإسلامية والمؤسسات التابعة للمنظمة التي لها اهتمام خاص وبرامج واعدة في مجال الشباب والتعليم والتعاون مع الجامعات.

توقيع مذكرة تفاهم مع جامعة لاهور للإدارة والتكنولوجيا

وقعت منظمة التعاون الإسلامي وجامعة لاهور للإدارة والتكنولوجيا في جمهورية باكستان الإسلامية، رسميًا مذكرة تفاهم في الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي في مدينة جدة. ووقع مذكرةَ التفاهم عن منظمة التعاون الإسلامي سعادةُ السفير عسكر موسينوف، الأمين العام المساعد للعلوم والتكنولوجيا الذي وافته المنية في ١٠ من شهر فبراير الماضي، وعن الجامعة نائب المارشال (المتقاعد) الدكتور آصف رضا، رئيس جامعة لاهور للإدارة والتكنولوجيا.

وقد شهد حفلَ التوقيع معالي السيد حسين إبراهيم طه، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي وسعادة السفير السيد محمد فؤاد شير، المندوب الدائم لجمهورية باكستان الإسلامية لدى المنظمة.

ولا تحدد مذكرة التفاهم المنح الدراسية التي تقدمها الجامعة للطلبة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي فحسب، بل إنها تضع كذلك إطارًا شاملاً للتعاون طويل المدى يشمل تبادل الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، والمشاريع البحثية والمؤتمرات والمنشورات المشتركة مع الجامعات في جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وهي تمهد الطريق لإقامة شراكة مستدامة ومؤثرة بين الجامعة والأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي.

وتهدف هذه الشراكة إلى تعزيز العلاقات بين منظمة التعاون الإسلامي وجامعة لاهور للإدارة والتكنولوجيا، مما يمهد الطريق لمبادرات مبتكرة تسهم في النهوض بالتعليم والتفاهم الثقافي بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على نطاق عالمي.

هيئة الدواء السعودية تعقد ورشة تدريبية متعلقة بالأغذية

نظمت الهيئة العامة للغذاء والدواء بالمملكة العربية السعودية، بالتعاون مع الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، مرة أخرى ورشة عمل تدريبية افتراضية عالية التأثير تركزت على القواعد التنظيمية المتعلقة بالأغذية. وجمعت ورشة العمل هذه، التي جاءت تحت عنوان «تعزيز سلامة الأغذية: رؤى في نظام الإنذار السريع والإطار التنظيمي لتقييم المبيدات الحشرية في المملكة العربية السعودية»، ٤٠ خبيرًا في القواعد التنظيمية المتعلقة بالأغذية، مثلوا ١١ دولة عضوًا في منظمة التعاون الإسلامي ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي الرئيسية بما في ذلك الكومستيك، والمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، ومعهد المعايير والمقاييس للبلدان الإسلامي، ومركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية، (سيسرك).

وشاركت في الورشة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وهي على النحو التالي: المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية بنغلاديش الشعبية، والجمهورية الإسلامية الباكستانية، ودولة قطر، والمملكة المغربية، وجمهورية كوت ديفوار، وجمهورية أوغندا، وجمهورية السنغال، وجزر المالديف، واليمن، وسلطنة عمان.

وركزت الورشة على توعية المشاركين في هذا الحدث بالإطار التنظيمي لسلامة الأغذية في المملكة العربية السعودية، إلى جانب تفاصيل نظام الإنذار السريع في المملكة العربية السعودية للأغذية وتقييم مخاطر المبيدات الحشرية واستخدامها الآمن.

وترأس ورشة العمل، التي قُسِمت إلى ثلاث جلسات متتالية، كبار خبراء الهيئة العامة للغذاء والدواء.

الدول الإسلامية تكثف نشاطها لتمكين الشباب والنهوض بهم

عقدت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي في ١٣ مارس الماضي، اجتماعاً تنسيقياً افتراضياً لجهات الاتصال في الوزارات المسؤولة عن قضايا الشباب والرياضة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بالتعاون مع وزارة الرياضة في المملكة العربية السعودية رئيس الدورة الخامسة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الشباب والرياضة، المنعقدة بتاريخ سبتمبر ٢٠٢٢ في جدة.

وأكد الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية والثقافية والاجتماعية، السفير طارق علي بخيت، في كلمته الافتتاحية، أن منظمة التعاون الإسلامي تولي أهمية كبيرة لقضايا الشباب والرياضة، على النحو المنصوص عليه في الميثاق، وبرنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام ٢٠٢٥، واستراتيجية المنظمة للشباب، وخطة عمل منظمة التعاون الإسلامي لتطوير الرياضة.

وأشار السفير طارق بخيت إلى أن الاجتماع سيوفر فرصة للمشاركين في المناقشات لمعرفة المزيد عن سياسات وبرامج منظمة التعاون الإسلامي في مجال تمكين الشباب، والفرص والمساعدة الفنية التي يمكن لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي، ولا سيما مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ومركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسريك) تقديمها للدول الأعضاء في المنظمة في هذا الصدد، مشيرا إلى أن ذلك سوف يساهم في دراسة سبل إشراك جهات التنسيق بشكل فعال في تنفيذ تلك السياسات.

وقال السفير طارق علي بخيت إن وجود نقاط الاتصال في الاجتماع التنسيقي يوضح التزامات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تجاه قضايا الشباب والرياضة، معربا عن خالص شكره وتقديره للمملكة العربية السعودية على جهودها الحثيثة في المتابعة مع الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن تنفيذ نتائج الدورة الخامسة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الشباب والرياضة التي عُقدت في سبتمبر ٢٠٢٢ في جدة.

ودعا السفير طارق المشاركين للمشاركة بنشاط في المناقشات وتبادل تجارب بلدانهم، واستعراض التحديات التي تواجهها دولهم في مجال تمكين الشباب، واقتراح الحلول الممكنة، ومناقشة السبل التي يمكن لمنظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها أن تدعمها.

وتقدم السفير طارق علي بخيت بالتهاني والشكر الخاص لجهات الاتصال المعينة على ثقة دولهم فيهم بغية التنسيق مع الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي في تنفيذ سياسات منظمة التعاون الإسلامي في مجال بناء قدرات الشباب وتنمية الرياضة.

من جهة أخرى، أكد السفير طارق على أن الأمانة العامة للمنظمة من خلال إدارة الشباب والرياضة التي أنشأها مجلس وزراء الخارجية مؤخرا في دورته التاسعة والأربعين في نواكشوط، ستظل على استعداد تام للتعاون الوثيق مع المشاركين ومع مؤسسات بلدانهم الموقرة من أجل متابعة تنفيذ سياسات وبرامج منظمة التعاون الإسلامي في مجالات الشباب والرياضة، بالتنسيق مع المملكة العربية السعودية، رئيس الدورة الخامسة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الشباب والرياضة وأجهزة ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة والشركاء.

وشكر السفير كذلك الأجهزة ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي، وخاصة البنك الإسلامي للتنمية ومركز (سيسريك) على مشاركتهم في هذا الاجتماع وعلى تعاونهم مع الأمانة العامة للمنظمة في هذا المجال.

مستثمر إيطالي يفضل توظيف «الستينيين» على الشباب

زاني (إيطاليا) روبرت ميسير (د ب ا): يقول بوبرتو برازال، صاحب مصنع ألبان إيطالي إن «البعض يعتقد أنك عندما تبلغ الستين فستنضب قدراتك، أو يعتقد أنك تفضل أن تتقاعد في هذه السن، ولكن هذا ليس صحيحا، فالستينيات من العمر اليوم يمكن اعتبارها الأربعينات الجديدة من العمر».

وعندما دشن برازال مشروعا جديدا لتسويق منتج الزبدة أكثر جاذبية للزبائن الذواقة، تطلع إلى الاستعانة بفريق يكرس نفسه للعمل، غير أن المتقدمين للعمل والذين بلغ عددهم ٣٠ شخصا، ثبت أنهم جميعا يفتقرون إلى الحافز والطاقة وبذل الجهد لتحقيق الأهداف المرجوة وفقا لما يقوله.

ويدير برازال مع شقيقيه أحد أكثر مصانع منتجات الألبان قدما في البلاد، والذي يشتهر بمنتجاته من أجبان الموزيرلا والبارميزان، ويقع في بلدة زاني بإقليم فينتو بالشمال الإيطالي، أصبح محورا لأحاديث وسائل الإعلام، بسبب اتخاذه قرارات يرى بعض المسؤولين عن التنمية البشرية في الشركات أنها غير عادية وغريبة.

وانتهى الحال ببرازال إلى إعطاء الوظائف لمجموعة صغيرة من الأصدقاء، وجميعهم تزيد أعمارهم عن الستين عاما، وبذلك أسس فريقا جديدا يصفه الآن بأنه منجم للذهب. وقال برازال "بالنسبة لي هم مجموعة من الشباب من ناحية ما، لأن صغر السن لا يعني شيئا في حالة مقارنته بمشاعر الطاقة والحماس، التي لا تزال تحس بهما عندما تتخطى الستين عاما». وأضاف أنه لم يندم مطلقا على قراراه هذا، بل على العكس وجد أن موظفيه الجدد يحققون كل ما يطمح رئيسهم بإنجازه، حيث يتميزون أساسا بالكثير من الطاقة والحماس وفوق كل شيء بالخبرة.

ويضيف رئيس شركة الألبان الذي دخل في أوائل الستينيات من العمر، "إنهم يتمتعون بمستوى مختلف تماما من الخبرة، مقارنة بالشباب، وهم يدركون أهمية العمل، وعندما تكون شابا لا تفهم هذه الأهمية إنما تفهمها فيما بعد».

والموظفون الجدد في مصنعه هم في الغالب مجموعة من المعارف والأصدقاء القدامى، ومعظمهم يعرف بعضهم بعضا منذ أيام المدرسة، أو كما تتوقع في مجتمع إيطالي ريفي يبلغ عدد سكانه ٦٠٠٠ نسمة، من خلال التنزه في الساحة العامة في قلب بلدة زاني.

وأكد برازال قائلا "إننا جميعا أصدقاء ويعرف بعضنا البعض جيدا، وهذا هو السبب في أن روح الفريق أكثر قوة».

واليوم يتولى فريقه من كبار السن وإن كانوا يساوون وزنهم ذهبا، مسؤولية تسويق النوعية الخاصة من الزبدة في الموقع الرئيسي بالبلدة، ويقود أحدهم ويدعى أوجو شاحنة حافلة بالأطعمة، بينما تتولى سونيا – التي اعتادت على التسيب من المدرسة مثلما كان يفعل برازال – مسؤولية الإدارة.

وما قد يبدو أنه حل يحالفه الحظ ويتسم إلى حد ما بمحاباة الأصدقاء، لمشكلة أحد رجال الأعمال الإيطاليين، إنما يشير إلى قضية خطيرة أوسع نطاقا يعاني منها المجتمع الإيطالي.

ومثل كثير من دول أوروبا الغربية، تعاني إيطاليا بلد البيتزا والمعجنات، من مشكلة زيادة عدد السكان المسنين مع تراجع معدلات المواليد.

وتشير أحدث بيانات هيئة الإحصاء إلى أن عدد المواليد انخفض تحت مؤشر ٤٠٠ ألف مولود في العام، لأول مرة منذ بدء تسجيل أعداد المواليد في القرن التاسع عشر، وكان المؤشر قد سجل ما يقل بدرجة طفيفة عن ٣٩٣ ألف مولود عام ٢٠٢٢.

الأمين العام يدعو أجهزة المنظمة للعمل على تعزيز دعم فلسطين

ألقى معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، كلمة بمناسبة الاجتماع السنوي التنسيقي السابع لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي، الذي عُقد في مدينة جدة يومي ١٧ و١٨ من شهر يناير الماضي.

وأعرب الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه في كلمته الافتتاحية، عن ارتياحه للتقدم الذي أحرزه هذا الاجتماع منذ انطلاقته في عام ٢٠١٥، بوصفه آلية لضمان التنفيذ الفعال لمقررات وقرارات منظمة التعاون الإسلامي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية.

كما أبرز الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي الأولوية التي توليها منظمة التعاون الإسلامي للقضية الفلسطينية، التي تتصدر جدول أعمال المنظمة، معرباً عن إدانته للعدوان الإسرائيلي الوحشي المتواصل ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، والذي أودى بحياة عشرات الآلاف من الضحايا وتسبب في تشريد ملايين النازحين وفي دمار وخراب كبيرين ومعاناة إنسانية هائلة.

ودعا الأمين العام مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي إلى العمل الجماعي وإلى اتخاذ التدابير الفعالة لتعزيز صمود الشعب الفلسطيني ومواجهة التداعيات الإنسانية التي يقاسيها، ولا سيما في قطاع غزة. كما سلط السيد حسين إبراهيم طه الضوء على التحديات المشتركة التي يواجهها العالم الإسلامي، مثل ظاهرة الإسلاموفوبيا ومشكلة الأمن الغذائي وتحديات التعليم ومتطلبات التكنولوجيا باعتبارها أولويات رئيسة لمنظمة التعاون الإسلامي، على النحو المنصوص عليه في مختلف قرارات مجلس وزراء الخارجية الإسلامي للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

وأشاد الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه بجهود التنسيق بين مختلف مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي، والتي مكّنت من تنفيذ قرارات منظمة التعاون الإسلامي بشأن مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك للعالم الإسلامي، مهنئاً أسرة منظمة التعاون الإسلامي على إطلاق ثلاث مؤسسات جديدة باختصاصات مختلفة: مركز عمل منظمة التعاون الإسلامي، والمنتدى الإسلامي لهيئات اعتماد الحلال، وجامعة الملك فيصل في تشاد، والتي تعزز القدرات والتعاون في مجالات العمل وتنمية وتطوير منتجات الحلال والتعليم.

حسين طه يستقبل أمين عام «الكشاف المسلم»

استقبل معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، في ٢٩ شهر يناير الماضي بمقر الأمانة العامة للمنظمة في مدينة جدة، الدكتور زهير غنيم، الأمين العام للاتحاد العالمي للكشاف المسلم. وشكلت الزيارة فرصة للأمين العام للاتحاد لاستعراض النشاطات التي نفذها الاتحاد في الفترة الأخيرة والبرامج المستقبلية التي ينوي الاتحاد تنفيذها، بما في ذلك تنظيم ملتقى للشباب حول الحوار والوسطية.

وأشاد الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي السيد حسين إبراهيم طه بجهود ونشاطات الاتحاد العالمي للكشاف المسلم خاصة في مجال تعزيز ثقافة التسامح ورفع مستوى الجاهزية الفكرية في مواجهة الفكر المتطرف المفضي إلى الإرهاب، وإدماج الشباب في عملية التنمية في الدول الأعضاء. ودعا الأمين العام للمنظمة السيد حسين إبراهيم طه إلى تفعيل التنسيق مع الأمانة العامة للمنظمة وخاصة مع إدارة الشباب والرياضة.

حسين طه: صندوق التضامن يتبوأ مكانة مرموقة بين المؤسسات الإغاثية

افتتح معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، اجتماع المجلس الدائم لصندوق التضامن الإسلامي في دورته السابعة والستين، وذلك في ١٤ فبراير الماضي بمقر الأمانة العامة للمنظمة في جدة، حيث أعرب عن الشكر والامتنان لجميع الدول الأعضاء التي تتبرع للصندوق، وبخاصة المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، لتبرعهما السنوي الطوعي السخي والمستمر لدعم موارد صندوق التضامن الإسلامي ووقفيته.

ونوه حسين إبراهيم طه في كلمته، خلال الجلسة الافتتاحية للاجتماع، بالدور المهم لصندوق التضامن الإسلامي الذي أصبح يتبوأ مكانة مرموقة بين المؤسسات العالمية ذات الاهتمام بالجوانب الإنسانية، مؤكداً أن إنشاءه في عام ١٩٧٤ كان بمثابة خطوة عملية لترسيخ مفهوم التضامن الإسلامي بين المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها، داعيا الدول الأعضاء للإسهام في دعم الصندوق مالياً بتبرعات طوعية، حيث إن الصندوق يُعدُّ ذراعاً مالياً إنسانياً هاماً لمنظمة التعاون الإسلامي.

كما شدد الأمين العام على أهمية مواصلة عطاء الصندوق بدعم المشاريع المقدسية، والصحية والتعليمية في دولة فلسطين، بما يعزز صمود الشعب الفلسطيني، في وجه الهجمة الشرسة والحصار الظالم للاحتلال الإسرائيلي.

في غضون ذلك، استقبل الأمين العام بمقر الأمانة العامة في جدة، في ٣ يناير الماضي، المدير التنفيذي لصندوق التضامن، السيد محمد سليمان أبا الخيل. وخلال اللقاء أشاد الأمين العام بجهود الصندوق في تقديم الدعم الإنساني للدول الأعضاء المتأثرة بالكوارث والنزاعات.

وبحث اللقاء التحضيرات للدورة القادمة السابعة والستين للمجلس الدائم لصندوق التضامن الإسلامي، والأهمية الكبيرة التي توليها المنظمة للصندوق باعتباره الذراع الإغاثي للمنظمة وأحد أهم المؤسسات الإسلامية الخيرية القائمة، داعيا إلى ضرورة دعم الصندوق ليتمكن من الاضطلاع بمسؤولياته في تنفيذ المشاريع التنموية لصالح المحتاجين في العالم الإسلامي. كما ناقش الجانبان أهم مشاريع الصندوق المستدامة والمساهمات الطارئة في الدول الأعضاء بشتى المجالات.

المجالي يبحث سبل تعزيز التنسيق مع المنظمة

عقدت إدارة الشباب والرياضة في الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، لقاء مع سعادة السيد ناصر المجالي، الأمين العام للاتحاد الرياضي للتضامن الإسلامي، في مقر الأمانة العامة في جدة، في ٤ فبراير الماضي. وحضر اللقاء، الدكتورة أمينة الحجري، مدير عام الشؤون الثقافية، والدكتور ميجا بوبكري، رئيس إدارة الشباب والرياضة بالمنظمة. واستعرض السيد المجالي خلال اللقاء خطة الاتحاد العشرية ٢٠٢٣-٢٠٣٣، والجهود التي يبذلها من أجل إنجاز أهداف المنظمة ومتابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن المؤتمر الإسلامي لوزراء الشباب والرياضة، خاصة مع استضافة المملكة العربية السعودية للدورة السادسة لألعاب التضامن الإسلامي في الرياض نوفمبر – ديسمبر عام ٢٠٢٥، التي سوف تشكل محطة بداية لتنفيذ مضامين الخطة بشكل عملي.

وأكد المجالي أهمية الدور الذي تقوم به منظمة التعاون الإسلامي و حرص الاتحاد على تعزيز التنسيق معها في إطار تنفيذ الخطة العشرية باعتبارها المظلة الجامعة لمؤسسات وأجهزة المنظمة المختلفة. بدورها أشادت الحجري بالجهود التي يبذلها الاتحاد في سبيل إنجاز الخطة العشرية، والدور الكبير الذي يقوم به في سبيل تعزيز القيم الإسلامية السمحاء من خلال تنظيم الألعاب الرياضية، وترسيخ هذه القيم بين فئة الشباب الأمر الذي يتماشى مع أهداف المنظمة، مؤكدة مواصلة المنظمة تعاونها مع الاتحاد وزيادة التنسيق لما يحقق تطلعات الجانبين.

«رحلة رمضانية" في مقر الإيسيسكو

احتضن مقر منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) بالرباط، في ٢٢ مارس الماضي، اللقاء الثالث من الملتقى العلمي «رحلة رمضانية في أعماق النفس البشرية»، والذي عقدته الإيسيسكو بالتعاون مع مجموعة عقيلات السفراء العرب ورؤساء المنظمات الدولية المعتمدين لدى المملكة المغربية، وقدمت خلاله الدكتورة خديجة أبوزيد، أستاذة التعليم العالي بكلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة محمد الخامس بالرباط، محاضرة بعنوان: «العلاقات الإنسانية: معراج الأعمال الصالحة»، بحضور الدكتور سالم بن محمد المالك، المدير العام للإيسيسكو، ومجموعة من السفراء المعتمدين لدى المغرب، وعضوات مجموعة العقيلات، وجمهور عام.

وأشارت الدكتورة يسرى بنت حسين الجزائري، عضوة مجموعة العقيلات، في تقديمها العام إلى أن المحاضرة استكمال للقاءات السابقة، في محاولة لاستباق بعض نفحات شهر رمضان المبارك. واستعرضت آيات قرآنية وأحاديث نبوية تبرز مكانة وقيمة الحكمة في ديننا الحنيف وعلاقتها بتزكية النفوس، مبرزة أن التزكية تعد البيئة الحاضنة للحكمة، وأن الأخلاق هي المعراج الأساسي للوصول إلى هذه الفضيلة، التي لا تقتصر على كونها وسيلة للمعاملة بين الناس، بل هي وسم لكل جماعة.

وأكدت ضرورة الاهتمام بالجانب النفسي في بيئات العمل، لتحسين الإنتاجية وضمان استدامة الأعمال، موضحة أن علم النفس السلوكي أصبح من أهم الأولويات داخل المؤسسات التي تعتني بفرق العمل والتواصل الجيد بين الموظفين ومديريهم.

وعقب ذلك بدأت محاضرة الدكتورة خديجة أبو زيد، التي استهلتها بالتأكيد أن الفقه في الدين الحنيف ينقسم إلى قسمين، الأول متعلق بالعبادات والثاني يخص المعاملات الإنسانية، وتطرقت إلى محورية العلاقات الزوجية وأهميتها باعتبارها أساسا للعلاقات الإنسانية، حيث إنها الخطوة الأولى لبناء الإنسان المتوازن، مشيرة إلى أن بناء الفرد يبدأ بتكوينه داخل الأسرة.

وأبرزت أهمية الصلاة في تزكية النفس البشرية وتهذيبها والتحكم في شهواتها، وضرورة تعليمها للأطفال منذ الصغر لدورها الحاسم في ترسيخ سلوك الالتزام وتعزيز الإحساس بالمسؤولية والانضباط، ما يجعل الصلاة حجر الأساس في البناء الإنساني.

واستعرضت الدكتورة خديجة محاور العلاقات الإنسانية في الدين الحنيف وفي مقدمتها الرحمة، وحكم العلاقات بالحسن والجمال، منوهة بقوة الكلمة في تأسيس هذه العلاقات واستمرارها، واختتمت محاضرتها بالتأكيد أن العلاقات الإنسانية مراتب تتنوع بين الصفح الجميل والصبر الجميل ثم الهجر الجميل.

وعقب المحاضرة تم فتح باب النقاش وتوجيه عدد من الأسئلة والاستفسارات، التي أجابت عنها الدكتورة خديجة أبوزيد.

في غضون ذلك، أطلقت (إيسيسكو)، خلال شهر رمضان الموسم الخامس من سلسلة فيديوهات "نفحات رمضانية" و"ومضات فكرية"، التي قدمتها على مدى ٤ أعوام متتالية، ضمن مبادرتها الشاملة "بيت الإيسيسكو الرقمي"، ويتم بثها عبر منصات المنظمة الرسمية على مواقع التواصل الاجتماعي.

وشهدت نسخة هذا الموسم من السلسلة مشاركة لفيف من الشخصيات الفكرية والثقافية والدينية البارزة من داخل العالم الإسلامي وخارجه، يستعرضون في الحلقات رؤاهم وأفكارهم المختلفة حول أهم القضايا الفكرية والدينية المعاصرة.

'انتهاكات حقوق الإنسان والأزمة الإنسانية في غزة وآثارها العامة على الإسلاموفوبيا '

«الكابوس في غزة أسوء من كونه كارثة إنسانية، بل هي أزمة بشرية»- (الأمين العام للأمم المتحدة).

البروفسور نورة بنت زيد بن مبارك الرشود

المدير التنفيذي لأمانة الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي

https://oic-iphrc.org/2024/CV-AR.pdf

البشرية اليوم على مفترق الطرق في غزة. وسُتحدد طريقة استجابة المجتمع الدولي لهذه المأساة، سُبل التعايش المستقبلية بين الأجيال المقبلة في عالمنا.

وعلى الرغم من أن غزة ظلت «سجنا مفتوحا» لأكثر من عقدين، فإن حوادث ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ تمثل «نكبة ثانية»، وستبقى الوقائع الكارثية حيّة في ذاكرة الشعب الفلسطيني والعالم بأسره الذي يشعر بالفزع إزاء الانتهاكات لحقوق الإنسان وافلات مرتكبيها من العقاب. وقد أنكشفت هذه المأساة في الوقت الذي كان المجتمع الدولي يحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وفي الوقت الذي يشهد فيه العالم تزايد الخسائر البشرية المؤسفة في غزة.

وقد وثقت منظمات حقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية الأخرى، في مختلف شهاداتها، أن قوات الاحتلال الإسرائيلية نفّذت العديد من الهجمات العشوائية في غزة، وذلك في انتهاك صارخ لمبادئ القانون الإنساني الدولي. ولا شك أن كل هذه الأفعال تشكل جرائم حرب بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى الحكم التاريخي الأخير الصادر عن محكمة العدل الدولية التي قضت أنه من المعقول أن ترتقي أعمال إسرائيل غير القانونية إلى جريمة الإبادة الجماعية ، وأصدرت المحكمة بهذا الشأن ستة تدابير مؤقتة.

وفي هذا السياق، لابد أن نعلم أن مفهوم الإسلاموفوبيا يعّرف عادة بأنه حالة الخوف المفرط من الإسلام والمسلمين، والتي قد تتطور إلى سلوك عدائي، مثل الإساءة اللفظية والجسدية.

ومن وجهة نظري المتواضعة، إن ما نرى في مختلف أنحاء العالم من حوادث، لا صلة لها بتصادم الحضارات والأديان. بل ينبغي دراسة تلك الحوادث من منظور أوسع ، آخذين بعين الاعتبار تنامي اتجاهات ظاهرة الإسلاموفوبيا نتيجة لممارسات التصوير والتنميط السلبية لها في وسائل الإعلام ، وصعود السياسات اليمينية المتطرفة، وتزايد موجة الهجرة ، وإخفاق سياسات الدمج في استيعاب المهاجرين.

ومع ذلك، فإنني استطيع أن أقول أن الصورة ليست كلها كئيبة؛ فعلى الرغم من استمرار المأساة والدمار في غزة، فإن من المفارقات، أن هذه الحقيقة تمثل فرصة لتوحيد جهود العالم الرامية إلى التصدي لواحد من التحديات الإنسانية والجيوسياسية الأكثر إلحاحا لعصرنا الحديث، في حين نعلم أن سلوك القوات الإسرائيلية الوحشي في عدوانها على غزة ونية الإبادة الجماعية التي تجسدها تصريحات القيادة السياسية الإسرائيلية قد أثارت موجات الإدانة التي عبرت عنها العديد من شعوب العالم تضامنا مع الفلسطينيين في غزة. ولا شك أن هذا الاتجاه سيفتح المجال لتزايد تعاطف العالم مع الفلسطينيين كما شهدناه، ومن ثم توحيد المسلمين وغير المسلمين في جهود مناهضة الاحتلال الإسرائيلي.

ولا شك أن هناك حوادث متفرقة من قبيل العنصرية المعادية للفلسطينيين، ولكن في نفس الوقت هناك غضب شعبي كبير ضد جرائم الحرب الإسرائيلية. وينعكس ذلك في المسيرات الاحتجاجية التي تم تنظيمها في العديد من شوارع العواصم الغربية، والمناقشات الشاملة على وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام التقليدي، التي تنتقد العملية العسكرية الإسرائيلية ، فضلا عن توحيد الجهود في كل من مجلس حقوق الإنسان في جنيف، والجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، ومنظمة التعاون الإسلامي في جدة.

كما يدل رفع القضية من قِبَل جنوب أفريقيا في محكمة العدل الدولية ، التي انضمت إليها فيما بعد دول أخرى غير مسلمة ضد إسرائيل، على الصحوة والاستدراك الأخلاقيين.

وعلاوة على ذلك، يمكن للأزمات أن تخلق فرصا للحلول المبتكرة والمبادرات الجريئة، التي طالما كانت مستحيلة في السابق. فهي تجبرنا على إعادة النظر في المناهج التقليدية واستكشاف سبل جديدة للتعاون، ووضعية غزة المأساوية، يمكن أن تضفي شعورا بالحاجة الماسة إلى ضرورة الاضطلاع بجهود دبلوماسية متجددة وتفعيل الحوار والمفاوضات الرامية إلى إيجاد حلول مستدامة للقضايا الأساسية التي تؤجج الصراع.

لقد حان الوقت للحوار و التضامن، وسد باب الانقسام والخلافات، ويجب على المجتمع الدولي معالجة الأسباب الجذرية للإسلاموفوبيا. ومن الأهمية بمكان اعتبار مايلي: (i) اعتماد صك دولي ملزم قانونا لمنع تنامي أعمال التعصب الديني؛ (ii) تجريم بعض مظاهر خطاب الكراهية على النحو المنصوص عليه في المادة ٥-و من قرار مجلس حقوق الإنسان رقم ١٨/١٦، (iii) إنشاء مرصد في مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان؛ (iv) تكثيف الجهود لإنتاج شكل حضاري من الخطاب الإسلامي الكفيل بمعالجة سوء الفهم والتصورات الخاطئة عن الإسلام.

وفي وسط هذه المعاناة والحياة المضطربة التي أضحت جزءا من واقع سكان غزة الأليم، لايزال هناك خيط الإنسانية المشتركة التي تتخطى الحدود والأيديولوجيات والانتماءات السياسية. فعلينا أن نغتنم هذه الفرصة لسد الفجوات وبناء الثقة، وبوحدة الأهداف، يمكننا أن نحول موجة المعاناة إلى منارة أمل للأجيال القادمة.

فعلى الرغم من استمرار المأساة والدمار في غزة، فإن من المفارقات، أن هذه الحقيقة تمثل فرصة لتوحيد جهود العالم الرامية إلى التصدي لواحد من التحديات الإنسانية والجيوسياسية الأكثر إلحاحا لعصرنا الحديث

معرض مخطوطات المصاحف الشريفة

بمناسبة شهر رمضان المبارك، احتضن مركز الثقافة والفنون بمدينة «آسفي» المغربية الدورة الأولى لمعرض الخط العربي والمصحف الشريف، في ٢٩ مارس الماضي. ونظم الدورة النادي المغربي للمخطوطات والمسكوكات والطوابع البريدية بالتعاون مع المديرية الإقليمية للثقافة بمدينة آسفي، وبدعم من المجلس الإقليمي لمدينة آسفي تحت شعار «القرآن الكريم من المخطوط إلى المطبوع».

وعرض في هذا المعرض العديد من المصاحف الشريفة التي يعود تاريخها إلى أكثر من خمسة قرون، مما يبرز التقاليد الراسخة للمغاربة في صناعة المصحف الشريف، وتعظيمه والمحافظة عليه. وتتبعت الدورة رحلة كتابة القرآن الكريم عبر مراحل تاريخية مختلفة، حيث شكلت هذه الرحلة هدف الدورة الأساسي من معرض أقيم في شمال غرب المغرب.

كما سلط المعرض الضوء على غنى الموروث الثقافي المغربي بالمخطوطات والخط العربي، وعرضت في المعرض كذلك ورقات ولوحات مكتوبة ومزخرفة بالخط العربي، بالإضافة إلى عرض قطع الفخار المزينة بالخط العربي، بالإضافة إلى عرض بعض العربيات المرتبطة بهذا الفن، كما هدف المعرض إلى إبراز مراحل تطوره التاريخي، كما ألقى الضوء على النسّاخ والخطاطين المغاربة، الذين برعوا في هذا المجال، من خلال عرض لوحاتهم لزوار المعرض.

وهدف هذا المعرض بالأساس إلى إبراز إسهامات المغاربة، الذين تركوا بصمات رائعة في العمران والزخرفة والفنون والمخطوطات، واستلهام الآيات القرآنية في ذلك، وتلمس مدى ارتباط الخط العربي بالمصحف الشريف، باعتباره الوسيلة المثلى لحفظ القرآن الكريم، وهو العماد الذي حفظ القرآن الكريم كتابة، منذ عصر الرسول وحتى العصر الذي ظهرت فيه الطباعة.

ويعتبر الخط العربي من الفنون الجميلة التي تتميز بقدرتها على تربية الذوق، مما يدل على غنى الحضارة الإسلامية، وعلومها وثقافتها. وتزامناً مع المعرض المتميز الفريد للخط العربي والمصحف الشريف، أقيمت ندوة علمية بعنوان «عناية أهل آسفي بالمصحف الشريف»، وذلك بحضور رئيس لجنة لجنة المصحف المحمدي الشريف في المغرب، وعضو المجلس الأكاديمي للرابطة المحمدية للعلماء «العلامة المتبحر الحافظ الإمام الشيخ سيدي عبد الهادي حميتو»، والحافظ المتقن الرسام «سيدي عبد السلام كادي» عضو اللجنة. وتعود العناصر المعروضة إلى الفترة الأندلسية والفترة العثمانية وحتى القرن الثامن. وأعرب رئيس النادي المغربي للمخطوطات والعملات والطوابع بمدينة آسفي عن فخره بشكل خاص بقطعة واحدة في المعرض.

وقال سعيد الجدياني: "لدينا مصحف صغير، أصغر مصحف طوله ٢٠ ملم وعرضه ١٧ ملم وارتفاعه ١٢ ملم، مغطى بماء الذهب ومكتوب بالصمغ العربي». وأضاف بأن "هذه النسخة من القرآن لا تُقرأ بالعين المجردة، بل بالمجهر فقط. كما أن من أهم التحف الموجودة في هذا المعرض لوحة فلكية على جلد غزال تظهر أن قلب الكرة الأرضية هو مكة». وقال الجدياني، الذي يمتلك مجموعته الخاصة، إن كل قطعة لها قصة وراءها، مشيرا إلى أن «هذه المجموعة التي أملكها تشمل بعض العناصر التي اشتريتها عندما سافرت إلى بعض المدن، وبعضها اقتنيتها في المزادات، وبعضها أهداها لي أصدقائي من خارج المغرب».

"وقال الجدياني: "نرى تدهورا خطيرا في فن الخط، وربما هو في طريقه إلى الانقراض تماما، لذا فإن معظم الخطاطين المهمين والذين ما زالوا يمارسون هذه المهنة يعانون في صمت دون أن ينالوا أي رعاية، رغم أنهم يمارسون هذه المهنة الفن القديم والأسباب تتعلق بالعولمة.»

عالم ما بعد السابع من أكتوبر

د. طارق العجال
موظف تخصصي بديوان الأمين العام

في تاريخ العالم تبرز أحداث مهمة مفصلية تعمل على قلب منحى القوة فيه، وبالتالي تتحول الاحداث العالمية سياسية أو اقتصادية كانت وفق مؤثرات ذلك الحدث، فالثورة الزراعية صنعت الحضارة البشرية بينما صنعت الثورة التجارية الحضارة المعاصرة، إلا أن وتيرة ظهور هذه الاحداث التاريخية تصر على أن تكتسي طابعا سياسيا في أغلب الحالات، بل وطابعا يتخضب للأسف بالدم، وكأن البشرية محكوم عليها أن تدفع فاتورة أي مسعى لها نحو الأمن والسلم من دمها القاني، فهجوم بيرل هاربر ١٩٤٤، وانزال النورماندي، والعدوان الثلاثي على مصر، وحرب الخليج الأولى والثانية، وأحداث ١١ سبتمبر، كلها أحداث حولت مجرى السياسة وموازينها على مستواها الإقليمي وامتد أثرها إلى المستوى الدولي فارضة موازين قوى جديدة وقواعد مستحدثة للسياسة. وكما أشرنا فإن أغلب تلك الاحداث المهمة ارتبطت بالدم والحرب في تصديق تام لمقولة موسوليني «الدماء وحدها هي التي تحرك عجلات التاريخ».

لا شك أن أحداث السابع من أكتوبر ٢٠٢٣، تندرج في قائمة تلك الأحداث العالمية المفصلية من حيث تأثيرها على موازين القوى في الشرق الأوسط، وفي دول العالم كافة وذلك من خلال النقاط الآتية:

- كشفت أحداث ٧ أكتوبر أن القوة العسكرية والتقنية والسياسية لا يمكنها أن تزعزع من إيمان الشعوب بحقها في الأرض وفي الحياة، وأن التمادي في مسار تهميش القضية الفلسطينية والاستفراد بالفلسطينيين لا يمكن أن يميت القضية ويُنسي العالم إياها.
- هزت الأحداث عقيدة الردع، ومنطق التفوق الذي كرسته إسرائيل طيلة العقود السبعة الماضية، حيث عجزت ورغم جسور الدعم الجوي لها بالأسلحة من تحقيق أي من أهدافها التي سطرتها في بداية العدوان، وهي هزيمة استراتيجية عميقة، لن تخرج منها المؤسسات الإسرائيلية على خير.
- أعادت الأحداث، القضية الفلسطينية إلى سلم أولويات المجتمع الدولي، وأحيت حل الدولتين الذي عملت الأرمادة الإسرائيلية على طمره واقعيا بالاستيطان وسياسيا بقتل مسار مفاوضات الحل النهائي والتنكر لأوسلو مخرجاته. وسيطر حل الدولتين مجددا على المجال التداولي في المنظمات الدولية والمشاورات السياسية الجارية، وبات بالنسبة لإسرائيل نفسها – وفق – التصور الأمريكي – مخرجا ومهربا لها من أزمتها الوجودية العميقة.
- انتجت الأحداث طبقة سياسية إسرائيلية جديدة تدعو إلى إعادة صياغة العلاقة مع الفلسطينيين، وفق منطق التقبل وبعيدا عن منهج الشيطنة والتجريد من الأنسنة الذي ساد الخطاب الإسرائيلي طيلة عقود، وبدأت بوادر خطاب إسرائيلي داخلي لن يلبث أن يتمدد ويتوسع يتحدث عن الاندماج وحل الدولة الواحدة والديمقراطية الجامعة وغيرها مما كان يتناقض مع حجم الغرور الإسرائيلي.
- هزت الأحداث عمق إيمان القوى الدولية بالمشروع الاستيطاني الصهيوني، وبمدى قدرته على العيش والاستمرار بدون دعم مباشر منها بعد ٧٤ سنة من التمدد والاستقواء. ورسخت من مشاعر التوجس عن مستقبل الكيان ومدى إمكانية استمراره.
- كشفت ردة فعل إسرائيل الجنونية إزاء الأحداث أن قيم عالم ما قبل الحرب العالمية الثانية لازالت حية ولم تفعل عقود من السلم الدولي شيئا في اقتلاع تعطش الإنسان والدول إلى الحروب والدماء، كما كشفت أن كافة شرائع ولوائح عالم ما بعد الحرب الثانية قاصرة قصورا كاملا أمام هذا التعطش.
- هزت نتائج الأحداث والعدوان الإسرائيلي غير المتكافئ عليها المبدأ الغربي الصامد الداعم لإسرائيل في كل مغامراتها وبكل أنواع الدعم، وأطلقت حملة مراجعات فكرية وسياسية سيكون لها ما يكون في بلورة وعي سياسي محلي وإقليمي جديد على مستوى الدول الغربية الداعمة لإسرائيل
- فتح العدوان الإسرائيلي السافر على غزة أعين وضمائر العالم على حقيقة المشروع الصهيوني وحجم العنف والكراهية التي تحركه، وكشف مدى رجعية وفاشية خطابه رغم لبوس التكنولوجيا والحداثة الذي يتزين به.
- فجر العدوان الإسرائيلي هدوء الجامعات الغربية التي استكانت إلى دعة الحياة، وأعادتها إلى قلب الحدث كما كانت عليه في الستينات في أوج التجاذبات السياسية، وهزت هذه الحركة إيمان الناس فيها بالنظم الديمقراطية التي يتغنى بها الغرب، الذي لم يتحمل حتى مظاهرات تطالب بوقف إطلاق النار في غزة وإيقاف شلال الدماء البريئة. فحجم عنف الشرطة والحرس الوطني الذي غزا ساحات الجامعات سيعمق من الأزمة التي تعيشها الديمقراطيات الغربية وسيكون له ما له على المستوى القريب والبعيد.
- هز حجم العدوان الإسرائيلي وكثافة الدماء التي أسالها محورية الهولوكوست في السردية الإسرائيلية واقتربت إسرائيل بل وتجاوزت اللحظة التي لم تعد فيها ذكرى «الهولوكوست» تمنع العالم من أن يرى إسرائيل على حقيقتها. كما كسرت الأحداث مبدأ الإفلات من العقوبة الذي تمتعت به إسرائيل طيلة العقود الماضية.
- كشفت الأحداث عمق الشرخ السياسي والأيديولوجي في الكيان الإسرائيلي، وكيف لأقلية يمينية متطرفة لا يجاوز تمثيلها البرلماني عتبة ١٧٪ أن تتحكم في مصير كيان صرفت في سبيله المليارات، وسالت له وجرائه أنهار من الدم. كما كشفت أن عوامل النحت والتعرية في المجتمع الإسرائيلي اشتغلت لصالح مزيد من التباين والتنافر بين بنياته الأيديولوجية والدينية والسياسية والاثنية، وليس لصالح بناء مجتمع متجانس كما تفعل مع باقي المجتمعات.

كل هذه التحولات هي نتائج مرئية وملموسة لأحداث ٧ أكتوبر، وما خفي منها سيكون أعظم.

إن التمادي في مسار تهميش القضية الفلسطينية والاستفراد بالفلسطينيين لا يمكن أن يميت القضية ويُنسي العالم إياها

محاولة لمواصلة التعليم في غزة رغم التجويع والتشريد والقتل

غزة – عماد عبد الجواد – (د ب أ): داخل غرفة صغيرة مصنوعة من الصفيح، تجتمع الفلسطينية انتصار رزق العرابيد – ٤٥ عاما – مع صفوف من الأطفال، في محاولة لتعليمهم دروسا في المنهاج الفلسطيني.

يأتي هذا الجهد في ظل ابتعاد هؤلاء الأطفال عن مقاعد الدراسة نتيجة لاستمرار العدوان الإسرائيلي على القطاع منذ ٧ أكتوبر الماضي.

وتعمل انتصار رزق العرابيد لساعات طويلة في تدريس طلابها وطالباتها على الرغم من الصعوبات الحياتية والظروف الصعبة التي تعيشها بعد نزوحها هي وعائلتها من مخيم جباليا شمالي القطاع لمدينة رفح وتعرضها لإصابة في قدمها. وتبذل هذه المرأة الفلسطينية التي فقدت حوالي ٢٠ كيلوجراما من وزنها بسبب نقص الطعام جهودًا جبارة في تقديم دروس تعليمية مجانية للأطفال في مدرسة القدس بمدينة رفح جنوبي القطاع بهدف ملء الفراغ التعليمي الذي يعاني منه الأطفال نتيجة للظروف القاسية الناجمة عن الحرب.

وتتضمن هذه الدروس المواد الأساسية للتعليم من بينها اللغتين العربية والانجليزية والرياضيات بالإضافة إلى تعليمهم حفظ القرآن الكريم وفهم أحكامه.

ولقيت مبادرة انتصار العرابيد استجابة إيجابية وواسعة وتفاعلًا كبيرًا من قبل الأهالي النازحين الذين اعتمدوا على تلك المدرسة، بحسب قولها.

وقالت العرابيد: "نزحت مع عائلتي من مخيم جباليا شمالي القطاع إلى مدينة رفح، وأثناء إقامتنا في مدرسة القدس برفح، لاحظت أن هناك فراغًا كبيرًا يعاني منه الأطفال في مدينة رفح وفي مخيمات النازحين لذا بدأت بمبادرة تقديم الدروس وتحفيظ القرآن الكريم». وتضيف: "يعتبر هذا الجهد جزءًا من التخفيف عن الأطفال من وطأة الحرب، ويتم تقديمه بشكل مجاني دون أي مقابل».

وتشير إلى أن هناك رغبة صادقة من قبل الأهالي لإرسال أبنائهم لتعليمهم في ظل انقطاع العملية التعليمية منذ بداية الحرب. وأوضحت العرابيد أن "فكرة تعليم الأطفال تنطوي أيضًا على نقل رسالة بأن إسرائيل هدمت المدارس والمساجد، ولكننا نستمر في العملية التعليمية لأهميته في بناء الطفل الفلسطيني المتعلم».

وما إن أطلقت العرابيد مبادرتها التعليمية حتى كانت سميحة سلامة وهي نازحة من مدينة غزة من أوائل الطلبة الذين التحقوا بصفهم التعليمي الجديد.

وتقول سلامة – ١٤ عاما – "أنا اشتقت لمدرستي كثيرا وأفتقد أصدقائي في المدرسة.. أيضا اشتقت أن أدرس وأتابع واجباتي المدرسية أولا بأول كما كنت معتادة في مدرستي».

وتقول الطفلة سلامة "انقلبت حياتنا رأسا على عقب وأجبرنا على النزوح من منازلنا. لقد فقدت العديد من صديقاتي في المدرسة بعدما قتلوا في غارات إسرائيلية فيما لم أعد أمتلك أي وسيلة اتصال مع باقي زملائي بالمدرسة».

وتضيف "أنا خائفة جدا من أن نعيش باقي حياتنا في هذه الحرب التي لا تفرق بين طفل وشاب وامرأة ومسن».

وتقدر هيئة الأمم المتحدة بأن ما يقرب من ١,٩ مليون فلسطيني في غزة، هم نازحون داخليا، بما في ذلك الأشخاص الذين نزحوا عدة مرات.

تركمانستان

العاصمة: عشق أباد
المساحة: ٤٩١٢١٠ كم٢
اللغة الرسمية: التركمانية
العملة الوطنية: منات تركمانستاني

جمهورية تركمانستان أو تركمنستان، و بالتركمانية Türkmenistan وبالروسية Туркмения هي دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي، وتقع في آسيا الوسطى، تحدها جمهورية أفغانستان الإسلامية من الجنوب الشرقي، وجمهورية إيران الإسلامية في الجنوب والجنوب الغربي، وجمهورية أوزبكستان من الشرق والشمال الشرقي، وجمهورية كازاخستان من الشمال والشمال الغربي وبحر قزوين من الغرب، وهو البحر الوحيد الذي تطل عليه تركمانستان.

وكانت تركمانستان على مُفترق طرق الحضارات لعدة قرون، وكانت مرو هي واحدة من أقدم مدن آسيا الوسطى، وأكبر مدينة في العالم. وفي العصور الوسطى، كانت مرو واحدة من أعظم مدن العالم الإسلامي ومحطة مهمة على طريق الحرير. وكانت تركمانستان إحدى الجمهوريات التابعة للاتحاد السوفيتي، وكانت تعرف باسم الجمهورية التركمانية السوفيتية الاشتراكية، وفي عام ١٩٩١ تفكك الاتحاد السوفيتي، فأصبحت تركمانستان دولة مستقلة. تُغطي الأراضي التركمانية مساحة ٤٩١٢١٠ كم^2، ويبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ٦,١ ٪ لعام ٢٠٠٩، ليحل هذا المعدل في المرتبة السادسة عشرة في العالم.

ويمكن تقسيم اسم تركمانستان، إلى مكونين: الاسم العرقي للتركمان واللاحقة الفارسية – ستان، وتعني «مكان» أو «بلد». ويرى مؤرخون مسلمون مثل ابن كثير أن أصل اسم تركمانستان جاء من كلمتي ترك وإيمان في إشارة إلى اعتناق مائتي ألف أسرة للإسلام في عام ٩٧١.

وتتكون الأراضي التركمانية من هضبة تبدأ من الجنوب الشرقي إلى الشمال الغربي حيث تنحدر إلى صحراء قره قوم (أي الرمال السوداء) وهي سهل رملي فسيح تغطية الكثبان الرملية. وتمتد في القسم الشمالي من السفوح الغربية لجبال (كوجي داغ) حيث حدودها مع إيران.

ويجري بها قسم من نهر جيحون (أمودايا) وتصلها بعض الأنهار المنحدرة في أفغانستان وإيران مثل نهر هري ونهر مرغاب.

مناخ تركمانستان صحراوي متطرف بارد في الشتاء تصل درجة الحرارة أحياناً إلى ما دون الصفر، حار في الصيف. غير أن الجهات المرتفعة تعتدل حرارتها صيفاً. وتسقط عليها أمطار قلية ولكنها أفضل من القسم الصحراوي أو من تلك في وسط البلاد وشماله.

ويمثل النفط والغاز الطبيعي والحديد والنسيج أهم الصناعات في البلاد. ويبلغ الناتج المحلي الإجمالي (وفق تقديرات ٢٠٠٦) ٤٥,١١ مليار دولار، وبلغت نسبة نموه السنوي ١٣٪. أما التضخم (فالتقديرات في ٢٠٠٦) تقول إنه يبلغ ١١٪. وتبلغ القوة العاملة في البلاد حوالي ٢,٣٢ مليون بحسب تقديرات (٢٠٠٤).

وتمتلك تُركمانستان رابع أكبر احتياطي للغاز الطبيعي في العالم، حيث يقدر احتياطي الغاز عام ٢٠٠٤ بنحو ٢٣ ترليون متر مكعب. وتصدر تركمانستان الغاز إلى روسيا وإيران والصين. كما تعتبر تركمانستان مكتفية ذاتيا من النفط والغاز. ويقدر احتياطي النفط بنحو ٦٠٠ مليون برميل.

وتمثل الزراعة ٢٤,٤٪ من إجمالي الدخل المحلي، ويعد القطن من أهم المحاصيل الزراعية في البلاد. كما تضاعفت المساحات المزروعة بالحبوب والقمح بصفة أساسية إلى ثلاثة أضعاف بعد الحقبة السوفياتية. وتغطي صحراء قره قوم مُعظم البلاد.

وتمثل الصناعة ٣٣,٩٪ من إجمالي الدخل المحلي، وأهم الصناعات تختص في معالجة الوقود وحياكة النسيج المعتمد على القطن والأغذية والآلات وتشكيل المعادن. وأدى اكتمال مصنع للحديد والصلب إلى زيادة إنتاج الصلب الخام. كما تمثل الخدمات ما نسبته ٤١,٧٪ من إجمالي الدخل المحلي. ويضم القطاع المصرفي ١٢ مصرفا وطنيا يشرف عليها المصرف المركزي.

المنظمة تطلق مرصدا لفضح الجرائم الإسرائيلية

د. عبد الحميد صالحي
رئيس تحرير مجلة المنظمة،
ومدير إدارة شؤون الإعلام المكلف

بدأت وحدة الرصد الإعلامي لمنظمة التعاون الإسلامي لتوثيق جرائم سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني عملها فعليا في ٣٠ يناير ٢٠٢٤م. وأكاد أجزم أن هذه الوحدة قد تعد من أبرز المبادرات الإعلامية العملية التي أطلقتها المنظمة منذ تاريخ إنشائها وحتى اليوم.

وطالب قادة الدول الأعضاء بالمنظمة بإطلاق وحدتي رصد إعلامي لفضح الجرائم الإسرائيلية بهدف ملاحقة الاحتلال ومحاسبته على جرائمه، كما طالبوا المنظمة وجامعة الدول العربية بإنشاء منصات إعلامية رقمية تعري الممارسات غير الشرعية وغير الإنسانية للإحتلال الذي تمادى في جرائمه في حرب الإبادة المفتوحة على مصراعيها ضد الشعب الفلسطيني لاسيما في قطاع غزة.

وكان البيان الختامي الصادر عن القمة العربية والإسلامية المشتركة غير العادية في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية بتاريخ ١١ نوفمبر ٢٠٢٣ في مادته العاشرة قد كلف المنظمة والجامعة العربية بإنشاء وحدتي الرصد الإعلاميتين لتوثيق جرائم الإحتلال الإسرائيلي. وسارعت الأمانة العامة، ممثلة في إدارة فلسطين والقدس الشريف، وإدارة شؤون الإعلام، مباشرة بعد انتهاء القمة الطارئة، وذلك بتكليف من معالي الأمين العام للمنظمة السيد حسين إبراهيم طه، وبإشراف إدارة شؤون فلسطين والقدس، في وضع خطة لإطلاق وحدة الرصد الإعلامي والمنصة الرقمية بالتعاون مع إدارة تقنية ومصادر المعلومات لنشر أعمال المرصد لتصبح واقعا ملموسا خلال أيام. وبالفعل، بعد مشاورات مكثفة بين هذه الإدارات تم وضع تصور لسير عمل وحدة الرصد الإعلامي.

وبدأت هذه الوحد في مزاولة عملها، وذلك بإنتاج جميع موادها الإعلامية بتنسيق مستمر مع إدارة فلسطين والقدس الشريف، حيث تقوم بإصدار إيجاز إعلامي أسبوعي في شكل تقرير صحفي يتناول بالأرقام أعداد الشهداء والجرحى والمعتقلين واعتداءات المستوطنين والمجازر واقتحامات المسجد الأقصى المبارك، بالإضافة إلى إحصاء عام لمختلف الانتهاكات الأخرى خلال الأسبوع المستهدف بالرصد، ويتم ترجمته إلى الإنجليزية والفرنسية.

كما يتم إعداد ونشر انفوغراف توضيحي وفيديو باللغات الرسمية الثلاث للمنظمة لتسهيل استيعاب القارئ للإرقام والاحصائيات المضمنة في البيان الصحفي وتلخص الانتهاكات لتبسيطها للقارئ. وتقوم إدارة الإعلام بإعداد هذه المواد الإعلامية حول الجرائم والانتهاكات الإسرائيلية في حق الشعب الفلسطيني ونشرها كل يوم ثلاثاء على موقع المنظمة على الانترنت ومنصات التواصل الاجتماعي للمنظمة (فايسبوك وإنستغرام وإكس وقناة المنظمة على واتساب) إضافة إلى نشرها على المنصة الرقمية للمرصد الإعلامي التي تم إطلاقها على الانترنت.

> إن الهدف من وراء إطلاق المرصد بجانب التوثيق الإعلامي، هو التأثير في الرأي العام العالمي

إن الهدف من وراء إطلاق وحدة الرصد الإعلامي للمنظمة، إلى جانب التوثيق الإعلامي لجرائم الاحتلال الإسرائيلي، يتمثل في السعي للتأثير في الرأي العام العالمي من أجل استنهاض مسؤولية الدول والمنظمات الدولية للتضامن مع حقوق الشعب الفلسطيني المغتصبة، وإدانة الجرائم الإسرائيلية اللامتناهية، والضغط على صناع القرار العالمي من أجل وقفها والتفكير بجد في دعم مطالب الشعب الفلسطيني في استعادة أرضه وجميع حقوقه التي تكفلها كل المواثيق الدولية والصكوك القانونية.

وتستقي وحدة الرصد الإعلامي معلوماتها بشأن الجرائم المرتكبة بحق الفلسطينيين من عدة مصادر رسمية فلسطينية ودولية، ومن المكتب التمثيلي للمنظمة في دولة فلسطين، حيث تقوم وحدة الرصد الإعلامي بجمع البيانات وتصنيفها بحسب فئاة الشهداء والجرحى والمعتقلين واعتداءات المستوطنين والمجازر واقتحامات المسجد الأقصى وإحصاءات عامة لشتى أنواع الانتهاكات الأخرى. ويصدر المرصد أرقاما أسبوعية في شكل إحصائيات لتلك الجرائم، ويظل ذلك رصدا لأغراض إعلامية بالدرجة الأولى وليس توثيقيا باعتبار أن الأرقام قد جرى توثيقها من قبل مؤسسات دولية وفلسطينية رسمية.

وتسهم التقارير الاسبوعية في توعية الدول الأعضاء والدول الأخرى والمنظمات الدولية السياسية والحقوقية بأعداد تلك الجرائم ودرجة خطورتها، وذلك للإبقاء على جذوة القضية الفلسطينية ضمن أولويات التداول والبحث لدى صناع القرار في العالم، وكذلك لممارسة الضغط عليهم لمراجعة مواقفهم ومن ثم تغييرها تدريجيا لصالح الشعب الفلسطيني المظلوم. ولا ندري ألسوء أم لحسن الحظ أن إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، لا تزال متمادية في عدوانها البشع على الشعب الفلسطيني، الأمر الذي سوف يثبت عدوانيتها وظلمها لعدم تكافؤ رد الفعل مع الفعل الابتدائي نفسه. وسيعمل المرصد، حال توفر المزيد من الإمكانات المالية والموارد البشرية بدعم الدول الأعضاء، على تطوير وتنظيم منتديات وورش عمل إعلامية بالتعاون مع مؤسسات العمل الإعلامي الإسلامي المشترك لاسيما في أوروبا وأمريكا لتسليط الضوء على جرائم الاحتلال الإسرائيلي، بمشاركة إعلاميين وحقوقيين ووسائل الإعلام المهتمة للوقوف على فضاعة تلك الانتهاكات في حق الشعب الفلسطيني. وسيبذل القائمون على وحدة الرصد الإعلامي كل الجهود الممكنة من أجل تذليل التحديات التي تواجه عمل وحدة الرصد الإعلامي التي أنشأت استشعارا لأهمية القضية الفلسطينية وفضح جرائم الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، وهو جهد جدير بالتقدير في سبيل دعم القضية الفلسطينية التي أسست لأجلها منظمة التعاون الإسلامي بعد أسابيع معدودة من حادث إحراق المسجد الأقصى في ٢١ أغسطس ١٩٦٩م.

نبذة عن منظمة التعاون الإسلامي

تُعد منظمة التعاون الإسلامي ثاني أكبر منظمة حكومية دولية بعد الأمم المتحدة، حيث تضم في عضويتها سبعًا وخمسين دولة موزعة على أربع قارات. وتُمثل المنظمة الصوت الجماعي للعالم الإسلامي وتسعى لحماية مصالحه والتعبير عنها دعماً للسلم والانسجام الدوليين وتعزيزاً للعلاقات بين مختلف شعوب العالم. وقد أُنشئت المنظمة بقرار صادر عن القمة التاريخية التي عُقدت في الرباط بالمملكة المغربية في ١٢ من رجب ١٣٩٨ هجرية (الموافق ٢٥ من سبتمبر ١٩٦٩ ميلادية) ردًا على جريمة إحراق المسجد الأقصى في القدس المحتلة. عُقد في عام ١٩٧٠ أول مؤتمر إسلامي لوزراء الخارجية في جدة بالمملكة العربية السعودية، وقرر إنشاء أمانة عامة يكون مقرها جدة ويرأسها أمين عام للمنظمة. ويعتبر السيد حسين إبراهيم طه الأمين العام للمنظمة الثاني عشر، حيث تولى هذا المنصب في نوفمبر ٢٠٢١.

وجرى اعتماد ميثاق منظمة التعاون الإسلامي في الدورة الثالثة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية في عام ١٩٧٢. ووضع الميثاق أهداف المنظمة ومبادئها وغاياتها الأساسية المتمثلة بتعزيز التضامن والتعاون بين الدول الأعضاء. وارتفع عدد الأعضاء خلال ما يزيد عن أربعة عقود بعد إنشاء المنظمة من ثلاثين دولة، وهو عدد الأعضاء المؤسسين، ليبلغ سبعًا وخمسين دولة عضوًا في الوقت الحالي. وتم تعديل ميثاق المنظمة لاحقًا لمواكبة التطورات العالمية، فكان اعتماد الميثاق الحالي في القمة الإسلامية الحادية عشرة التي عُقدت في دكار، عاصمة السنغال عام ٢٠٠٨ ليكون الميثاق الجديد عماد العمل الإسلامي المستقبلي بما يتوافق مع متطلبات القرن الحادي والعشرين.

وتنفرد المنظمة بشرف كونها جامعة كلمة الأمة وممثلة المسلمين وتناصر القضايا التي تهم ما يزيد على مليار ونصف المليار مسلم في مختلف أنحاء العالم. وترتبط المنظمة بعلاقات تشاور وتعاون مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية بهدف حماية المصالح الحيوية للمسلمين، والعمل على تسوية النزاعات والصراعات التي تكون الدول الأعضاء طرفًا فيها. واتخذت المنظمة خطوات عديدة للدفاع عن القيم الحقيقية للإسلام والمسلمين وإزالة المفاهيم والتصورات الخاطئة، كما ساهمت بفاعلية في مواجهة ممارسات التمييز ضد المسلمين بجميع صورها.

تواجه الدول الأعضاء في المنظمة تحديات متعددة في القرن الحادي والعشرين. ومن أجل معالجة هذه التحديات، وضعت الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عُقدت في مكة المكرمة في ديسمبر ٢٠٠٥ خطة على هيئة برنامج عمل عشري يهدف إلى تعزيز العمل المشترك بين الدول الأعضاء. وبحلول نهاية عام ٢٠١٥، استُكملت عملية تنفيذ مضامين برنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي بنجاح. وقامت المنظمة بصياغة برنامجٍ جديدٍ للعشرية القادمة الممتدة بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢٥.

ويستند برنامج العمل الجديد إلى أحكام ميثاق منظمة التعاون الإسلامي، ويتضمن ١٨ مجالاً من المجالات ذات الأولوية و١٠٧ أهداف. وتشمل هذه المجالاتُ قضايا السلم والأمن، وفلسطين والقدس الشريف، والتخفيف من حدة الفقر، ومكافحة الإرهاب، والاستثمار وتمويل المشاريع، والأمن الغذائي، والعلوم والتكنولوجيا، وتغيّر المناخ، والتنمية المستدامة، والوسطية، والثقافة والتناغم بين الأديان، وتمكين المرأة، والعمل الإسلامي المشترك في المجال الإنساني، وحقوق الإنسان والحكم الرشيد وغيرها.

ومن أهم أجهزة المنظمة؛ القمة الإسلامية، ومجلس وزراء الخارجية، والأمانة العامة، بالإضافة إلى لجنة القدس وثلاث لجان دائمة تُعنى بالعلوم والتكنولوجيا، والاقتصاد والتجارة، والإعلام والثقافة. وهناك أيضاً مؤسسات متخصصة تعمل تحت لواء المنظمة، ومنها البنك الإسلامي للتنمية، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو). وتؤدي الأجهزة المتفرعة والمؤسسات المنتمية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي أيضاً دوراً حيوياً وتكميلياً من خلال العمل في شتى المجالات.

منظمة التعاون الإسلامي
OIC - OCI

الدفاع عن القضية الفلسطينية • تعزيز الثقافة الإسلامية
تشجيع الحوار بين الحضارات والأديان
تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري
تعزيز حقوق الإنسان • حماية حقوق الأقليات المسلمة • مكافحة الإرهاب
مكافحة الفقر • الحفاظ على التراث الإسلامي
تحقيق التنمية الاقتصادية والتجارية
التضامن الإسلامي المشترك • العلوم والتكنولوجيا
تعزيز العلاقات الدولية

منظمة التعاون الإسلامي
OIC - OCI